دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي
المصدر:	المجلة العلمية لكلية التربية
الناشر:	جامعة الوادي الجديد - كلية التربية
المؤلف الرئيسي:	دياب، عبدالباسط محمد
المجلد/العدد:	ع16
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2014
الشهر:	نوفمبر
الصفحات:	1 - 208
رقم MD:	1160534
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	الإدارة التربوية، رياض الأطفال، مصر، الاتحاد الأوروبي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/1160534

© 2022 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

كلية التربية بالوادي الجديد

المجلة العلمية

تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي

إعداد

الدكتور/ عبد الباسط محمد دياب

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية- جامعة سوهاج

العدد السادس عشر- نوفمبر ٢٠١٤

تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي

مقدمة:

لقد نالت مرحلة رياض الأطفال اهتماماً كبيراً وملحوظاً من قبل المربين والمسئولين فى معظم دول العالم إيماناً منهم بأن هذه المرحلة أصبحت مرحلة أولية وهامة فى حياة الطفل من ناحية، وأن لها تأثيراً كبيراً على زيادة النمو الاقتصادي من ناحية أخرى، ونظرًا لأهمية هذه المرحلة فقد تم إنشاء مؤسسات رياض الأطفال ، وصارت تلك المؤسسات في بعض دول العالم خطوةً أساسيةً في بداية السلم التعليمي.

وقد زاد الاهتمام بين الأوساط التربوية الدولية في تحديث الكفاءات الإدارية بهذه المؤسسات التعليمية علي اعتبار أنها العامل أساسي لكل تطوير تربوي ، حيث إن كل تطوير في التعليم قوامه تطوير في إدارته،وبالتالي تطوير إدارة التعليم فى أى مجتمع يبدأ من تطوير إدارة هذه المؤسسات مروراً بمراحل التعليم العام وانتهاء بالمرحلة الجامعية.

وبالتالي فإنه للارتقاء بمستوي مؤسسات رياض الأطفال فى أى مجتمع لابد من تطوير إدارتها، وذلك من منطلق أن الإدارة الجيدة لهذه المؤسسات دليل أكيد علي نجاحها وقدرتها علي تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية.

ففي ألمانيا تقع على حكومات الولايات مسئولية استكمال وتوسيع الإطار الذي تحدده الحكومة الاتحادية من قوانين وتشريعات خاصة بالطفل، كما تضع الأطر التنظيمية لتوفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ويتم ذلك من خلال وزارات الخدمات التي تكون مسئولة أيضاً عن حماية الأطفال بمؤسسات ومراكز رعاية وتعليم الأطفال (١٥٣ :٣٣٥) ، بالإضافة إلى ذلك فهناك البلديات والتي تعد مسئولة عن توفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في هذه المرحلة حسب الاحتياجات المحلية.

أما في السويد فإن الوكالة الوطنية للتعليم هي السلطة المركزية المسئولة عن مرحلة تعليم ما قبل المدرسة ودور الرعاية الخاصة بها منذ عام ١٩٩٨م، وأصبحت هذه الوكالة مسئولة أيضاً عن تعزيز جودة العمل بتعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي وذلك منذ عام ٢٠٠٨م (٩٩) ، كما تقوم الحكومة بوضع الأهداف القومية للتعليم في جميع المراحل التعليمية بما في ذلك مرحلة تعليم ما قبل المدرسة ، وتحدد أيضاً الوسائل التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف للأفراد العاملين في المؤسسات التعليمية،بالإضافة إلى ذلك تتولى كل بلدية الإشراف المباشر على مؤسسات رياض الأطفال وتنظيم أساليب العمل بها وفقاً للظروف المحلية (١١٠ : ١١-١٢).

وفي رومانيا تعد وزارة التعليم مسئولة عن وضع المناهج الدراسية الخاصة بالمدارس القومية والمحلية بما فيها مؤسسات رياض الأطفال، هذا إلي جانب التمويل، كما تقوم السلطات التعليمية الإقليمية بعدة مسئوليات إدارية منها، التفتيش على المدارس المختلفة ،والإشراف على تدريب المعلمين بما فيها معلمات رياض الأطفال طبقاً للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها مركزياً، ولم يكن هناك تفعيل للإدارة الذاتية لدي المدارس من حيث تخطيط وتنفيذ ميزانياتها، كما شاركت المجتمعات المحلية بشكل محدود في إدارة المدارس بما فيها مدارس تعليم ما قبل المدرسة (١٥٧ : ١٩٤).

بينما تتولي منظمة الطفل والأسرة فى بلجيكا المسئوليات المتعلقة برعاية وتعليم الطفولة، وتعمل هذه المنظمة علي مستويين ، حيث يتم إعداد وتنفيذ وتنسيق السياسة علي المستوي المركزي، في حين أن الأقاليم مسئولة عن المهام التنفيذية ،بالإضافة إلى ذلك فإن كلاً من وزارتي التعليم والرعاية مسئولتان أيضاً بشكل أساسي عن رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، كما توجد وزارات أخري تتولي مسئوليات تتعلق بتعليم ورعاية الطفولة المبكرة إلا أن مشاركتهم قليلة نسبياً (٢١٣).

كما تقوم الإدارة المسئولة عن رياض الأطفال فى قبرص بتلبية الاحتياجات الأساسية للطفل على مستوى البلاد، وتقديم الدعم والعون لمؤسسات رياض الأطفال على

مساعدة الأطفال على التكيف بسلامة مع البيئة المدرسية ومع المجتمع، وتشجيعهم على الحفاظ على الصحة وتحقيق التنمية الصحية الكاملة لهم، بالإضافة إلى العمل على تنميتهم في الجوانب العقلية، والاجتماعية، والعاطفية، والأخلاقية، والدينية، والجمالية لأعلى درجة ممكنة ووفقاً لمرحلة النضج التي يمر بها الأطفال.

وفى ضوء هذه الخبرات الأجنبية ، يسعى البحث الحالى إلى تقديم تصور مقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا ،والسويد،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص.

مشكلة الدراسة:

تواجه مؤسسات رياض الأطفال العديد من التحديات التي أفرزتها متغيرات متنوعة فى عالم سريع التغير، ومن الملاحظ أن نجاح إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى مواجهة هذه المتغيرات يتوقف على نوعية الأسلوب المستخدم فى الإدارة (١٦٨ : ٢٥).

وتطوير إدارة هذه المؤسسات يعد من أولويات واهتمامات الدول المتقدمة منها والنامية ،وفقاً لما أكدته الدراسات والبحوث سواء على المستوى الدولي، أو الإقليمي، أو المحلى.

فعلى المستوى الدولي هناك العديد من الدراسات ،منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة **O. Olaleye, O. Florence & Omotayo, K.A.** (٢٠٠٩م) (٦٨٣:١٥٢ -٦٨٨)، التى استهدفت التعرف علي مفهوم الجودة في تعليم ما قبل المدرسة في ولاية إيكيتي بنيجيريا، من خلال تقييم جودة تعليم ما قبل المدرسة وخاصة فيما يتعلق بالأنشطة التعليمية، إلي جانب جودة البيئة التعليمية في بعض المدارس،وأكدت على ضعف مشاركة أولياء الأمور في إدارة مدارس الرياض هناك، ودراسة **Gur ,Cagla** (٢٠١١م)(٩٤)، التى هدفت إلى تقديم إطار مفاهيمي عن أخلاقيات إدارة رياض الأطفال فى أنقرة، إلي جانب التأكيد علي السياسة الأخلاقية للإدارة، والتعرف علي المسئوليات الأخلاقية للمدير تجاه المجتمع، فريق العمل، الطلاب وأسرهم، وكذلك الإشارة إلي الأزمة الأخلاقية التي يواجهها قادة ما قبل المدرسة.

أما دراسة **Nakpodia&Achgbue** (٢٠١٢م) (١٤٩ :١٤٠-١٤٨) ، فقد أشارت إلى المشكلات التي تواجهها إدارة مدارس رياض الأطفال والمدارس الابتدائية في ولاية دلتا بنيجيريا،ومنها معاناة مدارس الروضة والمدارس الابتدائية من نقص في التمويل، وعدم ملائمة بعض التجهيزات المدرسية، ونقص في هيئة التدريس، إلي جانب نقص تعاون أولياء الأمور مع مدارس الروضة والمدارس الابتدائية، ودراسة **Menon,Maria Eliophotou** (٢٠١٢م) (١٤١ : ٩١-٩٧) التى استهدفت التعرف علي وجهات نظر معلمي التعليم الأساسي قبل وأثناء الخدمة فيما يتعلق بفاعلية قادة المدرسة في قبرص.

بينما أشارت دراسة **Ummul Khairun ,F. K. & Abdul Rahman ,N.S.** (٢٠١٢ م) (١٨٤) إلي معوقات الإدارة الفعالة في مدارس الرياض، وعدم الرضا عن أداء هذه المؤسسات في بنجلاديش ،وأن يمتاز مدير الروضة بعدة سمات شخصية ووظيفية تُمكنه من القيام بواجباته وتحقيق أهداف المدرسة، بالإضافة إلى دراسة **Fk Lesomo** (٢٠١٣م)(١١٣)، التى استهدفت التعرف علي تأثير أنماط القيادة الإدارية المتبعة من قبل مديري المدارس علي الدافعية لدي معلمي مرحلة ما قبل المدرسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم تقيد مديري المدارس بنمط قيادي واحد،ويتمتع مدرسي مرحلة ما قبل المدرسة بالمدارس الخاصة بمستوي أكبر من الدافعية يليهم المؤسسات العامة.

أما على المستوى الإقليمي فهناك العديد والدراسات والبحوث التى تناولت إدارة مؤسسات رياض الأطفال ومشكلاتها وكيفية تطويرها،منها دراسة رباب بنت عبد الله (٢٠٠٥م)(٢٢) التى أشارت إلى عدة مشكلات تواجه إدارة رياض الأطفال في سلطنة عمان،منها عدم تفرغ المدير لعملية الإشراف الإداري علي الروضة والتخطيط لتوفير متطلباتها الضرورية،ووجود مشكلات إدارية بالمدارس الخاصة ترتبط بالعلاقة مع المجتمع المحلي وإدارة المواقف التعليمية،ودراسة تهاني سليمان (٢٠٠٦)(١١) التى استهدفت التعرف علي دور مديرة الروضة في النمو المهني للمعلمات، والصعوبات التي تحد من دورها في النمو المهني للمعلمات ، وكذلك دراسة عقيل الفتلى (٢٠٠٧) (٢٨) استهدفت

تطوير النظام الإداري في رياض الأطفال طبقاً لمفاهيم إدارة الجودة الشاملة في العملية التربوية بالعراق، بالإضافة إلى دراسة أحمد إبراهيم أحمد نبهان (٢٠٠٩م) (١) فقد استهدفت التعرف علي دور مديرات رياض الأطفال كمشرفات مقيمات في تحسين أداء معلمات رياض الأطفال وسبل تطويره في محافظات غزة.

كما استهدفت دراسة رانية صاصيلا (٢٠١٠م)(٢١) رصد واقع البيئة التربوية في رياض الأطفال، بهدف وضع تصور للبيئة التربوية المتعلقة ببناء الروضة وتجهيزاتها وفقاً لمعايير الجودة المطلوبة في سوريا،ودراسة لولوة محمد الكبيسي (٢٠١١م) (٣٣) التى استهدفت قياس الجودة في الممارسات الإدارية والأكاديمية لرياض الأطفال في دولة قطر،وكذلك دراسة أميرة عبد الرقيب محمد (٢٠١٢م) (١٠) التى استهدفت التعرف على إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى الجمهورية اليمنية والمشكلات التى تواجهها.

بينما أشارت دراسة فاطمة طعمة (٢٠١٢م) (٣٠) إلى واقع إدارة رياض الأطفال في ضوء إدارة الجودة الشاملة، والتعرف علي الاتجاهات المعاصرة في إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقها، والصعوبات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات رياض الأطفال في الجمهورية السورية، دراسة محمود عبود وياسين عبد الوهاب (٢٠١٣م)(٣٦ : ١٠٧- ١٢٢) التى استهدفت التعرف على مشكلات إدارة مؤسسات رياض الأطفال والتحديات التى تواجهها فى الأردن،بالإضافة إلى دراسة حنان السليماني (١٤٣٣هـ)(٢٠) التى استهدفت التعرف علي دور الإدارة الإستراتيجية في تطور المنظمات التعليمية وخاصة رياض الأطفال، وتقييم الوضع الحالي لإدارات رياض الأطفال بمدينة مكة المكرمة.

أما على المستوى المحلى فقد اهتمت بعض الدراسات بدراسة واقع مؤسسات رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية وتطويرها،ومنها دراسة هاني السيد (٢٠٠٤م)(٤٧) والتى توصلت إلي عدم توافر جهاز إداري متخصص ومستقل عن المدرسة الابتدائية حيث يشرف مدير المدرسة الابتدائية عليها،وعدم تفهم إدارة المدرسة لطبيعة العمل مع

الأطفال وعدم تقدير المجهود المبذول من قبل المعلمات مع الأطفال،ودراسة آمال سعود (٢٠٠٥م)(٦) التى شارت إلى وجود عجز في الإمكانات المادية والتجهيزات والوسائل في الرياض،وازدحام الروضة والفصول بأعداد كبيرة من الأطفال وصغر المساحة المخصصة للأطفال،وافتقار مبني الروضة إلي الأقسام والتجهيزات والوسائل الكافية واللازمة.

كما تناولت بعض الدراسات والبحوث أيضاً واقع إدارة مؤسسات رياض الأطفال والمشكلات والتحديات التى تواجهها ،ومن هذه الدراسات دراسة هبة مطاوع (٢٠٠٦م)(٤٨) التى استهدفت تحليل الوضع الراهن للواقع الإداري لمؤسسات رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية الرسمية في مصر والتعرف علي المشكلات التي تواجهها، وتوصلت إلي أن رياض الأطفال ينقصها جهاز إداري متخصص ومستقل عن المدرسة الابتدائية حيث يشرف مدير المدرسة الابتدائية عليها،وافتقار غالبية رياض الأطفال الملحقة بالمدارس الابتدائية إلي مديرة متخصصة في الطفولة،ودراسة فتحي درويش (٢٠١١م)(٣٢) استهدفت هذه الدراسة التعرف علي التحديات التي تواجه مؤسسات رياض الأطفال وتأثيرها علي إدارة رياض الأطفال في مصر، والتعرف علي الأدوار التي يجب أن تقوم بها مديرات الروضة، إلي جانب التعرف علي واقع أدوار مديرات رياض الأطفال وشروط اختيارهن وتدريبهن في مصر.

وكذلك أكدت إحدى الدراسات على تطبيق إدارة الجودة الشاملة فى مؤسسات رياض الأطفال وهى دراسة أماني عبد الحميد (٢٠٠٨م)(٧) التى استهدفت التعرف علي مدي تحقق معايير الجودة الشاملة في مؤسسات رياض الأطفال الحكومية والخاصة بمحافظة الإسكندرية فى مصر.

كما أكدت بعض الدراسات على تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية ،ومنها دراسة شيرين عبد الباقي (٢٠٠٨م)(٢٦) التى استهدفت التعرف علي الواقع الإداري في مؤسسات رياض الأطفال ، وكيفية الاستفادة من مدخل الإدارة الإستراتيجية في تطوير إدارة هذه المؤسسات فى مصر، ودراسة نصر الدين عبد الرافع وإيناس أحمد (٢٠١٢م)(٤٥) التى استهدفت كشف غموض الأسس الفكرية

لإستراتيجية تطوير رياض الأطفال في مصر،ودراسة أمل فتحي عبد الرسول (٢٠١٢م)(٩) التى استهدفت أيضاً التعرف علي دواعي تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى مصرفي ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية والوقوف علي متطلبات تطبيق مدخل الإدارة الإستراتيجية لتطوير إدارة هذه المؤسسات والتعرف علي المعوقات والمشكلات التي تواجه تطوير إدارتها في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية.

واستهدفت بعض الدراسات أيضاً التعرف على أدوار ومسئوليات مديرة الروضة مثل دراسة فتحي عبد الرسول (٢٠٠٠)(٣١) التى استهدفت التعرف علي مسئوليات وأدوار مديرة الروضة، والكشف عن العوامل التي تؤدي إلي نجاح مديرة الروضة في القيام بمسئولياتها وأدوارها في إدارة الروضة إلي جانب التعرف علي العقبات التي تواجهها.

كما أشارت دراسة نيرمين نايل (٢٠٠٤)(٤٦) إلى تحليل اتجاهات الإشراف التربوي بمرحلة رياض الأطفال، وتقويم الواقع الراهن للإشراف التربوي بمرحلة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، ودراسة هنية محمود على (٢٠٠٩) (٥١) أشارت إلى تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إدارة رياض الأطفال بمصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة في كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وروسيا والسعودية.

وفى ضوء ما سبق يتبين أن إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية تعاني العديد من المشكلات والتحديات ومنها ما يلي :

- وجود قصور في قيام مديرات الروضة بأدوارها في الوظائف الإدارية ،التخطيط ، والإشراف ،والتوجيه والتقويم.
- قيام مديرات مؤسسات ريا جهاز إداري متخصص.
- افتقار غالبية مؤسسات رياض الأطفال إلي مديرة متخصصة في الطفولة مما يعوق الروضة عن أداء دورها الإداري بشكل جيد.
- وجود فجوة في الواقع الإداري لمؤسسات رياض الأطفال.
- نمطية الإدارة بهذه المؤسسات.

- افتقار إدارة هذه المؤسسات لمسايرة التطورات والتقنيات الحديثة في تربية الطفل.
- عدم قيام الجمعيات الأهلية بدورها في اختيار مديرات رياض الأطفال.
- ضعف الاعانات المالية الحكومية للجمعيات الأهلية للإنفاق على رياض الأطفال.
- قلة توافر المهارات الإدارية لدي بعض مديرات مؤسسات رياض الأطفال.
- حاجة إدارة مؤسسات رياض الأطفال إلي تطبيق الإدارة الإستراتيجية لمعالجة القضايا والمشكلات الداخلية والخارجية.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في بعض دول الاتحاد الأوروبي في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها؟

٢- ما ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء القوي والعوامل الثقافية فيها؟

٣- ما أوجه الشبه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية وبعض دول الاتحاد الأوروبي؟

٤- ما التصور المقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي؟

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث الحالى فى النقاط الآتية:

- يُثري هذا البحث المكتبة العربية والمصرية بمزيد من المعلومات المتعلقة بإدارة مؤسسات رياض الأطفال.
- يسهم هذا البحث فى تحديد المهارات والخبرات اللازمة لمديرة الروضة، التي تُمكنها من القيام بعملها علي أكمل وجه.

- يوجه هذا البحث انتباه المسئولين وأصحاب القرار في مؤسسات رياض الأطفال إلى ضرورة الاهتمام بتوفير الجهاز الإداري المناسب واللازم لمؤسسات رياض الأطفال، الذي يُسهم في تحقيق أهدافها.
- يقدم هذا البحث بعض الخبرات الأجنبية فى مجال إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا ،والسويد،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص.
- يُقدم البحث الحالى تصورا مقترحاً يسهم فى تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي.
- يفيد هذا البحث الفئات الآتية:

- مسئولو الإدارة التعليمية والمدرسية فى جمهورية مصر العربية في تبصيرهم بكيفية الاستفادة من خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي .
- الباحثون فى الإدارة المدرسية بصفة عامة، وإدارة مؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة.
- مديرات مؤسسات رياض الأطفال فى التعرف علي الأنماط الإدارية الحديثة .
- معلمات رياض الأطفال باعتبار أن المعلمات جزأ لايتجزأ من إدارة الروضة.
- أعضاء المجتمع المحلى ودورهم فى تحقيق أهداف مؤسسات رياض الأطفال.

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي ما يلي:

- التعرف علي ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي.
- التعرف علي ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية.
- التعرف علي أوجه الشبه والاختلاف في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية وبعض دول الاتحاد الأوروبي.
- تقديم تصوراً مقترحاً يسهم فى تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي.

منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي علي استخدام المنهج المقارن، حيث يتم من خلاله التعرف علي خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة مؤسسات رياض الأطفال مثل ألمانيا، والسويد ،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص، وكذلك التعرف علي ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، ثم المقارنة بين هذه الدول للتعرف علي أوجه الشبه والاختلاف بينها،وذلك من أجل تقديم تصوراً مقترحاً يُسهم في تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية فى ضوء هذه الخبرات الدولية.

وبصورة أكثر تفصيلاً، يسير البحث باستخدام المنهج المقارن وفق الخطوات الآتية: (٢٧ : ٩٦- ٩٨)

(١) موضوع البحث: والذي يشمل مشكلة البحث، والغرض منها، وتتمثل مشكلة البحث الحالية في ظهور عديد من المشكلات التى تواجه إدارة مؤسسات رياض الأطفال بالتعليم المصرى، التي أثرت بشكل كبير على جودة العملية التعليمية برمتها، ومحاولة التغلب على مثل هذه المشكلات، ومحاولة الاستفادة من خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي محل الدراسة في وضع تصور مقترح قد يُسهم في تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية .

(٢) الإطار الأيديولوجي: الذى يحيط بالمشكلة، والذي أظهرها على ما بدت عليه، ويتمثل الإطار الأيديولوجي للبحث الحالي فى محاولة وصف وتحليل خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة مؤسسات رياض الأطفال مثل ألمانيا، والسويد ،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص، وجمهورية مصر العربية وأهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

(٣) تفسير الظواهر: ويتم من خلال الربط بين المشكلة أو المشكلات موضوع البحث، والمتمثلة في دراسة ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية وبعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

(٤) المقارنة: وتتم المقارنة بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى كل من ألمانيا، والسويد ،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص، وجمهورية مصر العربية.

(٥) التعميم:حيث يتم الخروج من أوجه الشبه والاختلاف، وتفسيرها بالقواعد العامة التى تحكم الظاهرة، أو المشكلة موضوع البحث، الأمر الذى يساعد فى وضع تصور مقترح قد يُسهم في تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية فى ضوء من خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي.

(٦) التنبؤ: الذي يعتبر الثمرة الحقيقية للتربية المقارنة، حيث يمكن من خلال هذا البحث وضع صورة مستقبلية لمؤسسات رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية من خلال دراسة علمية، وليس مجرد الحدس والتخمين.

حدود الدراسة:

اقتصر البحث علي دراسة أهم ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل ألمانيا، والسويد ،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص، وذلك من أجل الاستفادة منها في تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية.

مصطلحات البحث:

إدارة مؤسسات رياض الأطفال:

تُعرف مؤسسات رياض الأطفال بأنها كل مؤسسة تربوية للأطفال قائمة بذاتها، أو ملحقة بمدرسة رسمية، تهدف إلى مساعدة الأطفال على تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة في المجالات العقلية، والبدنية، والحركية، والوجدانية، والاجتماعية، والخلقية، والدينية(١٤).

كما تُعرف بأنها مؤسسات تربوية صممت لتقديم العناية، والبرامج التربوية للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وتهدف هذه البرامج إلى تربية الاستكشاف لدى الأطفال، والمساهمة في تطورهم العاطفي، والاجتماعي ، والإدراكي، والجسمي (١٩٠٢ : ٣).

بينما تعرف إدارة مؤسسات رياض الأطفال(٨ :٥٦) بأنها كل الجهود المنسقة التي يقوم بها العاملين في الروضة إداريين وتربويين وفنيين من أجل تحقيق الأهداف التربوية داخل الروضة تحقيقاً يتماشي مع ما تهدف إليه الدولة في تربية أطفالها تربية صحيحة علي أسس علمية.

كما تعرف بأنها عملية تخطيط وتنسيق وتوجيه كل عمل تربوي وتعليمي يحدث داخل الروضة من أجل تحقيق الأغراض التربوية وفق نماذج محددة من قبل الإدارة في الروضة(٨ :٥٦).

ويعرف البحث الحالى إدارة مؤسسات رياض الأطفال بأنها مجموعة من العمليات المتداخلة والمتكاملة سواء داخل مؤسسات رياض الأطفال ،أو خارجها،و قد تكون هذه المؤسسات قائمةً بذاتها، أو ملحقةً بالمدارس الرسمية، من أجل تحقيق العديد من الأهداف، منها تحقيق النمو المتكامل والشامل للأطفال، وتهيئتهم للالتحاق بمرحلة التعليم الأساسي،وتقديم برامج تربوية منتظمةً للأطفال، تهدف إلى إكساب الأطفال القيم، والمهارات التي تسهم في تنشئتهم وتربيتهم تربيةً سليمةً.

خطوات البحث:

يسير البحث وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولي: تتضمن الإطار العام للبحث ويشمل مقدمة البحث، مشكلة البحث وأهدافه، وأهميته، ومنهج البحث، والدراسات السابقة العربية والأجنبية ،وخطوات البحث.

الخطوة الثانية: للإجابة عن السؤال الأول من أسئلة البحث ، قام الباحث بعرض إدارة مؤسسات رياض الأطفال في بعض دول الاتحاد الأوروبي في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

الخطوةالثالثة: للإجابة عن السؤال الثاني ، قام الباحث بعرض إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.

الخطوةالرابعة: للإجابة عن السؤال الثالث قام الباحث بعرض أوجه الشبه والاختلاف في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في مصر وبعض دول الاتحاد الأوروبي.

الخطوةالخامسة: للإجابة عن السؤال الرابع، قام الباحث بتقديم تصور مقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي.

أولاً: ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في بعض دول الاتحاد الأوروبي والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

نظرًا لأهمية هذه المرحلة فإن معظم دول العالم ومنها دول الاتحاد الأوروبى ، حرصت على توفير كل السبل اللازمة لرعاية أطفالها، والاهتمام بهم، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات لأطفال ما قبل المدرسة، أطلق عليها رياض الأطفال أو مؤسسات ما قبل المرحلة الابتدائية (٣٩ : ٢٤٥).

والاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوروبية يضم ٢٨ دولة و كرواتيا أخر دولة انضمت في ١ يوليو ٢٠١٣ م ،و تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام١٩٩٢م (٢٤١)، ويتكون الاتحاد الأوروبي من هولندا ،ولوكسمبورج ،وايطاليا ،وألمانيا ،وفرنسا ،وبلجيكا ، وبريطانيا، وايرلندا، والدانمارك ،واليونان ،واسبانيا ،والبرتغال ،والسويد ،وفنلندا، والنمسا ،و قبرص، والتشيك ،واستونيا، والمجر،ولاتفيا ،وليتوانيا ،ومالطا ،وبولندا ،وسلوفاكيا ،وسلوفينيا ،وبولغاريا ،ورومانيا ،وكرواتيا(٢٤٢).

ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا ، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فيدرالي حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم.

وللاتحاد الأوربي نشاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه ١٨ دولة من أصل الـ ٢٨ الأعضاء، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة (٢٤٢).

ونظراً لأن مؤسسات رياض الأطفال تواجه العديد من التحديات في الوقت الراهن نتيجة للمتغيرات العالمية والتكنولوجية ،الأمر الذى يتطلب وجود إدارة ناجحة لهذه المؤسسات يمكن من خلالها مواجهة هذه التحديات وتلك المتغيرات.

وفيما يلي عرض لأهم الخبرات فى مجال إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى بعض دول الاتحاد الأوروبى مثل ألمانيا ،والسويد ،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص:

١- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا في ضوء القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

تتميز إدارة التعليم فى ألمانيا بغلبة الطابع اللامركزي عليها، إلا أنه ووفقاً للقانون الأساسى الألمانى (الدستور) **Basic Law** فإن وزارة التعليم والبحوث الفيدرالية **Federal Ministry of Education and Research** مسئولة عن التعليم على المستوى الفيدرالي، بالإضافة إلى الشئون الثقافية والعلوم، وتنسيق التعاون ما بين المناطق على مستوى الولايات الفيدرالية، بينما تمنح سلطات واسعة لحكومات الأقاليم والمحليات فيما يختص بإدارة التعليم فى نطاقها(٢٣٨) ، أما الإدارة التعليمية في ألمانيا على المستوى المحلى فإن السلطات المحلية فى كل ولاية تتحمل مسئولية إدارة المؤسسات التعليمية الواقعة فى نطاقها والإشراف عليها من خلال إدارة السلطات المحلية للمدارس (١٠٤ : ٥٤) ،حيث إن مدارس القطاع العام فى معظم الأحيان مدارس تابعة للسلطات المحلية أو لسلطات الولاية، ومن ثم فهي تدار بواسطة سلطات الولاية بالاشتراك مع السلطات المحلية.

كما أن شكل الإدارة المدرسية، وهيكل المدرسة وأشكالها وممارساتها يتم تحديدها بواسطة الولايات، وتدار المدارس الألمانية بواسطة مدير المدرسة الذي يتحمل المسئولية الكاملة عن الأعمال الفنية والإدارية داخل المدرسة، وهو في نفس الوقت عضو من أعضاء هيئة التدريس بالمدرسة، وتحرص المدارس الألمانية على إشراك الطلاب، والمعلمين، وأولياء

الأمور، وأعضاء المجتمع المحلي في إدارتها سواء من خلال عضويتهم في المجالس المدرسية المختلفة، أو من خلال إنشاء مجالس أو اتحادات خاصة بهم وتمثلهم داخل المدرسة، مثل: مؤتمر المعلمين، ومجلس أولياء الأمور، وبرلمان الطلاب، ومؤتمر المدرسة(١٢٤ :٢٢، ٣١)،(١٣١ :٦١-٦٢)،(١٣٧ : ٣١) ، وهناك ملاحظة مهمة وهى أن القانون الأساسى الألمانى يقرر أيضا أن النظام المدرسي يخضع برمته لتفتيش الولاية، فإدارة المدارس والتفتيش عليها من مسئوليات الولايات (١١٤ : ٦٨).

ومن جهة أخرى يتم تعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال فى ألمانيا بواسطة أعضاء هيئة التدريس المدربين، بالإضافة إلى المعلمات المساعدات والموظفين المدربين والمعترف بهم من قبل الحكومة وتشمل الهيئة التعليمية بمؤسسات رياض الأطفال شباب الخريجين والموظفين والعمال ويرأس مؤسسات رياض الأطفال أحد شباب الخريجين أو أحد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين لهذه المهمة(١٠٤ : ٥٢).

أ- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا :

وتتمثل إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا وفقاً للمستويات الإدارية فيما يلي:

(١) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى القومي:

إن إدارة التعليم في ألمانيا (١٢٨: ٨٥)،(١٤٠: ٥٢)،(١٦٥: ٣٣-٣٤)،(١٦٧ : ٢٥)،(١٨٩ : ١١-٢٥)،(١١١ : ١٩)،(١٣١ : ٢٩) إدارة لامركزية تتحمل إدارتها على المستوى القومي بعض الجهات والشخصيات مثل الرئيس الفيدرالي، والمستشار الفيدرالي، والبرلمان الفيدرالي، ومجلس الشيوخ، والمحكمة الدستورية الفيدرالية، والأحزاب السياسية، والوزارة الفيدرالية للتعليم والبحوث، كما يحدث أيضاً نوع من التعاون ما بين الحكومة الفيدرالية والولايات في مجال التعليم والبحوث من خلال بعض الهيئات والوكالات، مثل وكالة التخطيط التربوي والارتقاء بالبحوث في الاتحاد والولايات الفيدرالية، والمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشئون الثقافية، ومجلس العلوم، ولجنة التخطيط لبناء مؤسسات التعليم العالي .

وتضطلع بالمسئولية الحقيقية لإدارة التعليم في ألمانيا على المستوى القومي وزارة التعليم والبحوث الفيدرالية، والتي تسعى إلى تحسين القدرة الابتكارية والإبداعية للدولة، وإمداد سوق العمل بكفاءات معدة ومدربة، بالإضافة إلى تحسين جودة العملية التعليمية، ويرأس الوزارة وزير فيدرالي تعاونه هيئة سكرتارية برلمانية، وهيئة سكرتارية دائمة، كما تتبعه مجموعة من المديريات العامة يصل عددها إلى ثماني مديريات عامة تتحمل كل واحدة منها بعض المهام المحددة، بالإضافة إلى وجود هيئة استشارية تعرف بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشئون الثقافية، والذي يعد هيئة تسعى إلى ضمان إصلاحات ضرورية من شأنها إحداث نوع من التماثل، وإيجاد خصائص مشتركة في نظام التعليم الألماني.

وفيما يتعلق بإدارة مؤسسات رياض الأطفال فى ألمانيا، تختص الحكومة الاتحادية بوضع القواعد والقوانين الخاصة برعاية وتعليم الأطفال والشباب ضمن إطار تحقيق المصلحة العامة ، وذلك بموجب القانون الأساسي **Grund Gesetz** ، كما تمارس الحكومة الاتحادية السلطة التشريعية حيث تضع التشريعات الخاصة برعاية وتعليم الأطفال ، وذلك بموجب قانون رعاية الأطفال والشباب الصادر في يونيو ١٩٩٠م والذي كان آخر تعديل له في عام ٢٠٠٥م وقد تم تنقيحه لزيادة تنمية ورعاية الأطفال والشباب والتوسع في مؤسسات رياض الأطفال(١٠٤ : ٦٩).

وبموجب هذا القانون يطلب من الولايات أن تعطي شكلاً ملموساً عن الخطوط العامة لرعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة كماً، وكيفاً من خلال تشريعاتها، أما السلطات المحلية فيقع عليها مسئولية تنفيذ وتمويل رعاية وتعليم الأطفال (١٣٨ : ٧٦-٧٧).

وترى بعض الولايات أن مسئولية الحكومة الاتحادية عن رعاية وتعليم الطفولة المبكرة يجب أن يتم نقل هذه المسئولية إلى مستوى الولايات، غير أن المحكمة الاتحادية ذكرت أن رعاية وتعليم الأطفال في هذه المرحلة يعهد إلى ميدان الرعاية العامة، كما أن هناك بعض البلديات تشارك الولايات في تقديم خدمة رعاية وتعليم الأطفال في هذه المرحلة ودعت البلديات إلى أن تكون مسئولة مسئولية كاملة عن رعاية وتعليم الأطفال في هذه

المرحلة، كما رفضت دور الولايات فيما يتعلق بالتنظيم والتمويل، وذلك بهدف تحملها قدر أكبر من المسئولية من جهة وأن تكون السلطة على المستوى المحلي أكثر من سلطة الحكومة من جهة أخرى (٩٣ : ٤٥-٤٦).

(٢) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى الإقليمي:

في الولايات الألمانية تختلف الإدارات والوزارات المسئولة عن رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، فأحياناً يجري ذلك في وزارات التعليم هنا إلى جنب مع غيرها من الخدمات المقدمة للأطفال والشباب وفي ولايات أخرى يكون من مسئولية وزارات الرعاية.

وبصفة عامة يعد التعليم قبل المدرسي في ألمانيا في الأساس ضمن إطار خدمات الرعاية الاجتماعية وفي معظم الولايات تتحمل وزارات الشئون الاجتماعية والشباب **The Ministeries of Youth and Social Affairs** المسئولية القانونية عن رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة، في حين تقع هذه المسئولية في بعض الولايات على عاتق وزارات التعليم والشئون الثقافية (٩٨ : ٩).

ففي كلا من ولاية براندينبرج **Brandenburg** وبرلين **Berlin** وهامبورج **Hamburg** وسارلاند تقع مسئولية رعاية وتعليم الأطفال بمرحلة الطفولة المبكرة على عاتق وزارات التعليم ،وفي كلاً من ولاية بادن فيرتمبرج **Baden- Wurttemberg** وهيسن **Hessen** وولاية مكلتبورج فوربومرن **Mecklenburg- Vorpommern** تقع هذه المسئولية على عاتق وزارات الأسرة والمرأة والشباب والصحة والعمل وغيرها(١٢٩ : ٤).

وتعد الوزارات مسئولة عن وضع وتقييم الخطط التعليمية، والإشراف على المعلمات وغيرهم من هيئة التدريس ومدى تنفيذ المؤسسات للأهداف التعليمية المنصوص عليها في القوانين وكيفية تطبيقها بشكل ملموس من خلال المناهج التعليمية (٩٨ : ١٠).

وبصفة عامة تقع على حكومات الولايات مسئولية استكمال وتوسيع الإطار الذي حددته الحكومة الاتحادية فيما سنته من قوانين وتشريعات خاصة بالطفل، كما تضع الأطر التنظيمية دليل التخطيط لتوفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة

المبكرة، ويتم ذلك من خلال وزارات الخدمات والتي تكون مسئولة أيضاً عن حماية الأطفال بمؤسسات ومراكز رعاية وتعليم الأطفال (١٥٣ : ٣٣٥).

(٣) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى المحلي:

تُعد البلديات مسئولة مسئولية كاملة عن تنفيذ الأحكام الاتحادية وهذا لا يجعلها فقط مسئولة عن تخطيط ورعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وإنما توفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في هذه المرحلة الأمر الذي يعني أنها من الخدمات الخاصة بها والتي يحملها مسئولية العمل على توفيرها حسب الاحتياجات المحلية، ويتم ذلك من خلال مكاتب رعاية الشباب **Youth Walfare Offices** والتي يتم إنشائها بموجب القانون الاتحادي في كل ولاية، وهذه المكاتب ليست جزء من حكومات الولايات، ولكنها بمثابة سلطات مستقلة تمولها كل من الولايات والسلطات المحلية وهي مسئولة عن تنظيم وتخطيط الخدمات (٩٣ : ٤٤).

كما تتحمل مكاتب رعاية الشباب المسئولية الشاملة عن سير عمل مؤسسات رياض الأطفال، وتعد مكاتب رعاية الشباب في كل ولاية هي المسئولة عن توفير إشراف الولاية على مؤسسات رياض الأطفال في القطاعين العام والخاص (٩٨ : ٩).

كما تضع الولايات الألمانية معايير لرعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة في أقاليمها ويتم الإشراف على تنفيذ هذه المعايير من خلال مكاتب رعاية الشباب بالولايات، وتتضمن هذه المعايير مجموعة واسعة من البنود والتي من بينها حساب عدد الأماكن اللازمة للأطفال بدءً من ساعات فتح وإغلاق مراكز رعاية وتعليم الأطفال، والرسوم الواجب تسديدها، ومتطلبات البناء والصيانة اللازمة لهذه المراكز، ونسب الموظفين بالمراكز مقارنة بعدد الأطفال، ونسب الأطفال بالنسبة للفضاء والقاعات الدراسية للأطفال وغيرها من المعايير الخاصة بتعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال (٩٣ : ٤٤-٤٥).

ويتم ذلك عادة من خلال مفتشي رياض الأطفال حيث حددت المادة التاسعة عشر بشأن مفتش الروضة من قانون التعليم في رياض الأطفال أن مفتش الروضة مسئول عن الإشراف على التعليم في مؤسسات رياض الأطفال وتقديم المشورة الفنية للمعلمين والكشف عن أوجه القصور الموجودة بالمؤسسة في أثناء تفتيشه عليها والقيام بتصحيح هذا القصور وتوضيحه للمعلمين ولمدير المؤسسة (٩٧ : ٢٤-٢٥)، كما تعد السلطات المحلية ملزمة بتوفير أماكن في مؤسسات تربية الأطفال لجميع الأطفال من سن ثلاث سنوات إلى بداية المدرسة الابتدائية وفي ذلك يمكن أن يتعاون مع المنظمات العامة لرعاية الأطفال والشباب (١٣٨ :٧٧).

(٤) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على مستوى الروضة:

تتمثل إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا على هذا المستوى فيما يلى:

(أ) مدير الروضة:

ينبغي أن يكون مدير الروضة مؤهل تأهيلاً تربوياً للعمل مع الأطفال، ويمتلك الخبرة التي تؤهله لمواجهة مختلف المواقف التي قد تحدث في المؤسسة وهو المسئول بصفة عامة عن تنظيم العمل داخل المؤسسة وإدارته بالإضافة إلى مسئوليته عن تنفيذ خطط الولاية التعليمية، ولهذا لابد أن يتمتع المدير بمهارات القيادة التي تمكنه من القيام بمختلف المهام الإدارية والتربوية ، بالإضافة إلى امتلاكه الخبرة اللازمة لمواجهة الصعوبات التي قد تنشأ في المؤسسات.

ويشترط في مدير مؤسسات رياض الأطفال ما يلي : (١٣٨ : ٢١٣)،(١٥٣ : ٣٣٨)

- أن يكون حاصلاً على مستوى من التعليم العالي في المعاهد الجامعية المتخصصة، وخاصة الحاصلين على شهادة في الدراسات الاجتماعية.
- الحصول على شهادة من أحد المعاهد الجامعية المتخصصة في مجال التربية.
- التدريب لمدة ثلاث سنوات في كليات التربية الاجتماعية.

- التدريب لمدة ثلاث سنوات في مؤسسات التعليم العالي وسنة واحدة من التدريب العملي أو أربعة سنوات دراسية مع الحصول على اثنين من فصول الدراسية المتكاملة في مجال الخبرة في العمل مع الأطفال.

ومن بين مهام مدير مؤسسات رياض الأطفال ما يلي:(٩٧: ١١-١٢)،(١٣٤ : ١٢٧-١٢٨)

- تخطيط وتنظيم العمل اليومي بالمؤسسة.
- الامتثال لخطط التعليم بالولاية والعمل على متابعة تحقيقها.
- العلاقات العامة مثل تنمية العلاقة بين المؤسسة والمجتمع المحلي.
- تنمية الموظفين داخل المؤسسة.
- المشاركة في تربية وتعليم الأطفال والعمل مع الآباء والأمهات.
- اتخاذ القرارات وإصدار التعليمات.
- تحديد المهام وتشجيع العمل الجماعي.
- تقديم المشورة لتسوية الصراعات التي قد تنشأ داخل المؤسسة.
- توجيه المعلمات ورعاية المتدربات من المعلمات بالمؤسسة.

(ب) معلمة رياض الأطفال:

تقوم مؤسسات رياض الأطفال بتوفير ما يلزم من معلمات رياض الأطفال والمساعدات لهن على حسب احتياجاتهن ويشترط في معلمة رياض الأطفال ما يلي : (٩٣ :٤٦)،(٩٧ : ٧-٨)

- أن تكون مناسبة للعمل مع الأطفال من الناحية المدنية والأخلاقية والصحية وأيضاً حاصلةً على مؤهل متخصص في العمل مع الأطفال خاصة .
- إذا كان هناك أكثر من معلمة لرياض الأطفال بالمؤسسة يتم اختيار أحدهن لتصبح رئيسة للمعلمات بشرط أساسي يتمثل في حصولها على المزيد من التدريب.

- ويشترط في المعلمات أن يكن متخصصات في رعاية وتعليم الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة أن يكن مؤهلات في الدراسات الاجتماعية.

وتتمثل مهمة معلمات رياض الأطفال فى ألمانيا فيمايلى (٩٧ : ١١-١٣)

- تعليم الطفل بالروضة من خلال التجربة والعلوم.
- تعزيز الجوانب الروحية والفكرية والأخلاقية والدينية والاجتماعية والبدنية للأطفال وأن يتم ذلك من خلال اللعب الحر والتوجيه، ومن خلال تقديم أنشطة مناسبة للأطفال.
- تنمية مهارات الأطفال في التعبير اللغوي .
- إصدار التعليمات لهم بشأن النظافة والنظام.
- تعليم الأطفال المعوقين وفقاً لطبيعة ودرجة إعاقتهم.
- أن تكون دائماً على اتصال مع الوالدين أو الوصي على الطفل ومناقشة الأعمال التي تتم في المؤسسة، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات قبل اتخاذها.
- تحقيق التنمية الدينية للأطفال والالتزام بذلك مع إعطاء حرية للآباء الذين لا يرغبون إشراك أطفالهم فى ذلك.

(ج) مساعدات معلمات رياض الأطفال:

تكون مساعدة معلمة رياض الأطفال تحت قيادة معلمة رياض الأطفال، ويشترط فيمن يعين كمساعدة معلمة بالروضة أن تكون مناسبة للعمل مع الأطفال من الناحية المدنية، والأخلاقية، والصحية وأن لا يقل عمرها عن ١٧ سنة من العمر عند تعيينها كمساعدة معلمة رياض أطفال (٩٧ : ٧) ،وتعمل المعلمات المساعدات جنباً إلى جنب مع المعلمات التربويات، ويشترط في المعلمات المساعدات أن يحضرن دورة تدريبية بدوام كامل لمدة سنتين في المدارس المهنية (١٣٨ : ٢٢٦).

وتتمثل مهمة مساعدات معلمات رياض الأطفال فيما يلى:(٩٧ : ١١-١٣)

- تقديم ما يلزم من الإشراف والرعاية للأطفال برياض الأطفال وعلى وجه الخصوص الحرص على سلامة الأطفال البدنية والصحية.

- مساعدة المعلمة في القيام بمهامها بشأن تعليم الطفل.

(د) الموظفون الإداريون:

العاملين في وظيفة إدارية ينبغي أن تكون لديهم الخبرة العملية الكافية وحصولهم على التدريب في مجال القيادة الإدارية(٨٨)، ويشترط في العاملين بمؤسسات رياض الأطفال الآتي: (٢١٥ : ١٠)

- أن تدعم مؤسسات رياض الأطفال وجود عدد كافي من الموظفين الملائمين والمؤهلين للعمل برياض الأطفال.
- تعيين كبار العاملين وفقاً لتوجيهات الولاية.
- توفير التدريب الكافي للموظفين بشكل مستمر لضمان تزويد خبرتهم التعليمية.

(هـ) موظفي الإشراف:

تحدد مهام موظفي الإشراف بالروضة في مسئوليتهم عن مراقبة وملاحظتهم وضمان سلامتهم والتي تبدأ من لحظة دخول الأطفال للروضة وتنتهي مع خروجهم منها، ومن الجدير بالذكر أن الروضة تخطر أولياء الأمور بأنها هي الهيئة المسئولة عن مراقبة وملاحظة الأطفال طالما هم داخلها إلا أن هذه المهمة تنتهي بخروج الطفل من الروضة حيث يكون المسئول عنه ولي الأمر أو الوصي عليه، وعلى ولي الأمر أو الوصي أن تخطر الروضة بإعلان مكتوب إذا رغب ولي الأمر أو الوصي في أن يعود الطفل بمفرده من الروضة إلى منزله، وأن يقدم إخطار آخر للروضة إذا رغب ولي الأمر في أن يصحب طفله شخص آخر من الروضة إلى المنزل وعلى ولي الأمر أن يحدد صفة هذا الشخص وصلته بالطفل(١١٦ :٤٦-٤٧)، كما يتم الإشراف على الأطفال داخل الروضة من خلال موظفين مختصين تتحدد مهمتهم في الآتي:(١١٧ :٥)

- الإشراف على الأطفال فترة بقاء الأطفال في المؤسسة خلال مواعيد العمل.
- مسئولية رقابة الأطفال خلال ممارستهم للأنشطة.

- عدم تسليم الطفل في موعد المغادرة لأي شخص غير والديه أو الوصي عليه، إلا من خلال تقديم الشخص لموافقة خطية من الوالدين أو الوصي علي الطفل وتقدم هذه الموافقة لمدير الروضة أولاً للتحقق منها.
- الإشراف على الأطفال في حالة الأنشطة المشتركة مثل: المهرجانات والجولات إذا كان هناك أي إتقان بشأن الرقابة في هذه الحالات من قبل أولياء الأمور بحيث يصبحون هم الأطفال في أوقات المهرجانات والجولات وتعهد إليهم المسئولية ولا تصبح مراقبة الأطفال في هذه الحالة من وظيفة المشرف.

(و) الممرضة:

حددت اللائحة التنفيذية لقانون رياض الأطفال بولاية بايرن في الممرضة حصولها على شهادة مصدقة من الجهات المختصة بالدولة (٨٨) ، كما يعقد على مستوى الروضة الرابطات أو اللجان التي تختص بالقيام بالعديد من المهام الإدارية الخاصة بالروضة والتي تتمثل في لجنة الآباء.

(ز) لجنة الآباء:

يتم تشكيل لجنة الآباء من الآباء والأمهات الذين لديهم أطفال مسجلين في رياض الأطفال، وتختار اللجنة من بين أعضائها رئيساً ونائباً له عن طريق الانتخاب، ومدة عضويتها سنة واحدة إلى حين انتخاب رئيساً ونائباً جديداً للمجلس الجديد وتتحدد مهام وواجبات لجنة الآباء فيما يلي: (١١٦ :١٣-١٤)

- تقوم اللجنة بدعم التعاون والتواصل بين رياض الأطفال والبيت (أسر الأطفال).
- تعمل اللجنة على ضمان حق الطفل في التعليم في مؤسسات رياض الأطفال.
- تساعد اللجنة على فهم الوالدين لأهداف التعليم في الروضة.
- تقديم الطلبات والاقتراحات المختلفة من الآباء والأمهات وتقديمها لإدارة الروضة.
- تقديم المشورة للآباء الخاصة بتعليم أطفالهم بالروضة.
- تعمل اللجنة مع هيئة التدريس وإدارة مؤسسة رياض الأطفال معاً جنباً إلى جنب.

ومن أهم مهام لجنة الآباء ما يلي: (٢١٥ : ٣)

- تقديم المشورة الخاصة بمبادئ العمل التعليمي بالمؤسسة.
- تقديم النصائح الخاصة بمبادئ إدراج الأطفال في المؤسسة.
- دعم الجهور التي تبذلها المؤسسة لتوفير ما يلزم من المعدات التقنية والمادية فضلاً عن توفير قدر كاف من الموظفين المؤهلين.
- إبلاغ الأب أو الوصي القانوني بقرارات المؤسسة والمناقشة فيها.

ب- القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا:

تتعدد القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا فيما يلى:

(١) العامل السياسي:

يعد القانون الأساسي (الدستور) أكثر أنظمة الحكم التي تتمتع بالمصداقية واحترام الحقوق الأساسية للمواطنين في تاريخ ألمانيا، ويستند على الميثاق الأممي لحقوق الإنسان، كما أنه يضمن للمواطنين الألمان الأمان الاجتماعي، لأن المادة ٢٠ منه تنص على أن "جمهورية ألمانيا الاتحادية (الفيدرالية) دولة ديمقراطية واجتماعية" (١٨٩ : ٩٢) ، وتتحمل الولايات ممارسة السلطات الحكومية، وتصريف المهام والوظائف الحكومية، والحقيقة أن لكل ولاية ألمانية دستورها الخاص طبقاً لمبادئ الجمهورية والديمقراطية، والدولة الاجتماعية المقررة فى القانون الأساسى(٨٦).

ويتضمن القانون الأساسى تقسيم الاختصاصات التشريعية بين الاتحاد والولايات، حيث ينص على أن للولايات الحق فى سن التشريعات التى لا يعطى القانون الأساسى الاتحاد الحق فى سنها (المادة ٧٠)(٨٣). وبناءً على ذلك، تقع مسئولية سن التشريعات التعليمية والثقافية فى الأصل على كاهل الولايات، وإلى جانب التعليم، والعلوم، والثقافة، هناك مجالات رئيسة تقع تحت سلطة الولايات، أهمها: الأمن الداخلى، والسياسة الداخلية، والحكومة المحلية، وسياسة التراكيب والبنى الإقليمية(١٣١ : ١٨).

ويقر القانون الأساسي حق السلطات المحلية فى الحكم الذاتى فى المادة (٢٨)، والذى يغطى المسائل المختصة بالمجتمع المحلى مثل صيانة الطرق والتسهيلات العامة، وكذلك النقل العام المحلى، والتخطيط للمدن، كما يشمل ذلك أيضاً تشييد وصيانة مجالات الخدمة العامة الإضافية مثل: مدارس رياض الأطفال، والأبنية المدرسية، والمسارح والمتاحف، والمستشفيات، والتسهيلات الرياضية، وحمامات السباحة،وغيرها (١٣١ : ١٩).

ويعد الرئيس الفيدرالى هو رئيس الدولة فى جمهورية ألمانيا الفيدرالية، ويتم انتخابه بواسطة المؤتمر الفيدرالي لفترة تصل إلى خمس سنوات، ويمثل الرئيس الفيدرالى جمهورية ألمانيا الفيدرالية فى علاقاتها الدولية، كما يقوم بإبرام المعاهدات مع الدول الأجنبية بالنيابة عن الاتحاد الألمانى، بينما تقع مسئولية القيادة الحقيقية للسياسة الخارجية على كاهل الحكومة الفيدرالية(٨٧).

وتتحمل المحكمة الدستورية الفيدرالية مسئولية الارتقاء بعملية الامتثال لنصوص القانون الأساسى الألمانى، كما تقوم بفحص واختبار القوانين على المستوى الفيدرالى، وعلى مستوى الولايات، حتى تتأكد من مطابقتها للقانون الأساسى، وعدم تعارضها معه، والجدير بالذكر أنه من حق أى مواطن ألماني تقديم شكوى إلى المحكمة الدستورية الفيدرالية إذا شعر بانتهاك الدولة لحقوقه الأساسية (١٣٠ : ٦٦).

أما البرلمان الفيدرالى الألمانى فهو عبارة عن مجلس برلماني يتم فيه تمثيل الشعب الألمانى، ويضم ٦٠١ عضواً، يتم انتخابهم بواسطة الاقتراع السرى والانتخابات المباشرة والحرة والمتكافئة لمدة أربع سنوات (المادة ٣٨)(٨١)، ويضم البرلمان عدداً من اللجان المسئولة عن بعض المجالات مثل التعليم، والبحوث، واللذان يقعان تحت مسئولية لجنة التعليم والبحوث والتقييم التكنولوجى، ويتم رفع معظم مشاريع القوانين إلى البرلمان من قبل الحكومة الفيدرالية، بينما يتم اقتراح عدد صغير من القوانين من داخل البرلمان نفسه، أو عن طريق مجلس الشيوخ (١٠٤ : ١٦).

ويشترك مجلس الشيوخ فى وضع القوانين وفى الإدارة الفيدرالية، كما يشترك أيضاً فى كافة الأمور الخاصة بالاتحاد الأوربى(٨٥)، ويتكون مجلس الشيوخ من أعضاء الحكومة فى كل ولاية من الولايات الستة عشر، ولكل ولاية منها ما بين ثلاثة إلى ستة أصوات وفقاً لعدد سكانها، فأصغر هذه الولايات من حيث عدد السكان يمتلك ثلاثة أصوات داخل المجلس، أما الولايات التى يتراوح سكانها ما بين ٢: ٦ مليون نسمة، فلديها أربعة أصوات، بينما تختص الولايات التى يزيد عدد سكانها عن ستة ملايين نسمة بخمسة أصوات، والولايات التى يزيد عدد سكانها عن سبعة ملايين نسمة بستة أصوات من أصل ٦٩ صوت داخل المجلس (١٤٠ : ٩٨).

وبالتالي تضطلع بمسئولية إدارة التعليم بصفة عامة وإدارة مؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة على كافة المستويات مجموعة من الهيئات والشخصيات السياسية، فرئيس الجمهورية، والمستشار الفيدرالي، والحكومة الفيدرالية، والبرلمان الفيدرالي، ومجلس الشيوخ، والأحزاب السياسية على اختلاف انتماءاتها يلعبون جميعاً دوراً كبيراً ومؤثراً في صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرار التربوي في ألمانيا على كافة المستويات.

وفيما يتعلق بمؤسسات رياض الأطفال فمن خلال برامجها تهتم بتربية الأطفال ديمقراطياً وسياسياً حيث يتعرف الأطفال على معنى الديمقراطية وكيفية العمل الديمقراطي وكيف يصبح الفرد ديمقراطياً، وما هي مسئولياته وحقوقه وواجباته في المجتمع الديمقراطي ويرجع الاهتمام بتربية الأطفال ديمقراطياً وسياسياً إلى أهمية الديمقراطية في المجتمع الألماني حيث يتم تنمية فهم الأطفال الأساسي للنظام الديمقراطي لجمهورية ألمانيا الاتحادية وتعريف الأطفال بمفهوم الديمقراطية وأهميتها لهم وللمجتمع ويساهم ذلك في إدراكهم لقيمة العدل والمساواة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، وتنمية مفاهيم الاحترام والتضامن والتسامح بين الأفراد، وتشجيعهم على المشاركة في صنع القرار، وتعريفهم حقوقهم وواجباتهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطي مثل: حقهم في الانتخاب، وإبداء الرأي

وواجباتهم كمواطنين مسئولين عن تقدم ورقي المجتمع (١٧٠ : ٩١) ، وهذا يوضح تأثير العامل السياسي فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال الألمانية.

بالإضافة إلى ذلك فهناك اهتمام بتعليم الأطفال في مؤسسات رياض الأطفال على مختلف الأصعدة السياسية ،مثل الأحزاب السياسية ،والوزارات التى اهتمت بتمويل المشروعات الخاصة بتعليم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال ، بالإضافة إلى قيام الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بالعديد من المبادرات لتقييم وتحسين الجودة في رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، كما اهتمت الولايات الألمانية بسن قوانين رياض الأطفال واللوائح التنفيذية لها لتنظيم العمل بمؤسسات رياض الأطفال في ضوء إطار قانوني يوضح فلسفة العمل بمرحلة رياض الأطفال.

(٢) العامل الاقتصادي:

تنتمي ألمانيا لأكثر بلدان العالم الصناعي تطوراً، ولديها أكبر اقتصاد محلي في أوروبا،وتشكل بعد الولايات المتحدة واليابان والصين رابع أكبر اقتصاد في العالم وساعد على ذلك العديد من العوامل أهمها الأسلوب والسمعة التي اكتسبها الألمان ،حيث قدرتهم الكبيرة على إتقان العمل،وهي المصدر الأول في العالم ،وتعد أيضاً أكبر وأهم سوق في دول الاتحاد الأوروبي، ففي عام ٢٠١٢م بلغ حجم الصادرات الألمانية حولي ١.١ تريليون يورو، وبهذا الرقم احتلت ألمانيا مركز الدولة المصدرة رقم واحد في العالم، ويساهم قطاع الخدمات بنحو ٧٠ %، والصناعة بنسبة ٢٩.١%، والزراعة بنسبة ٠.٩%. أكبر نسبة من المنتجات هي السيارات والمعادن والماكينات، وألمانيا هي منتج أساسي (١٤٨ : ٩٨).

وقد وصل إجمالى الناتج المحلي الإجمالي فى ألمانيا عام ٢٠١٤ م حوالي ٣.٦٣٤.٨٢ تريليون دولار، وقد وصل متوسط نصيب الفرد من إجمالى هذا الناتج إلى ٤٢٠٤٥.٢٥ دولار.

وما زالت الصناعة العصب المحرك للاقتصاد الألماني، وبالمقارنة مع دول صناعية أخرى كبريطانيا والولايات المتحدة، فإن للصناعة الألمانية قاعدة أوسع، إذ يعمل

في قطاع الصناعة الألماني ٨ ملايين عامل أي حوالى ٢٩.٧ ٪ من القوة العاملة في الصناعة (١٩٠) وأهم النشاطات الصناعية هي صناعة الآلات والسيارات، تليها صناعة الإلكترونيات، ثم بناء الآلات، والصناعات الكيميائية(٧٨).

ويعمل حوالي ٢٨ مليون فرد في قطاع الخدمات سريع التطور، منهم ١٢ مليون يعملون في شركات خدمات خاصة أو حكومية، وحوالي ١٠ ملايين في التجارة، والضيافة والمواصلات، و٦ ملايين في مجالات التمويل والتأجير وخدمة الشركات، وأيضاً تحظى الشركات ذات الحجم المتوسط بحصة الأسد في هذا القطاع، حيث تبلغ مساهمتها فيه بحوالى ٤٠%، ويسبب الحجم الكبير للصادرات الألمانية، فإن ألمانيا شديدة الاهتمام بالأسواق المفتوحة، وأهم الشركاء التجاريين لألمانيا، فرنسا، والولايات المتحدة، وبريطانيا، حيث بلغ حجم الصادرات من السلع والخدمات إلى فرنسا عام٢٠٠٤م حوالي ٧٥ مليار يورو، وإلى الولايات المتحدة ٦٥ مليار، وإلى بريطانيا ٦١ مليار (١٢٦ : ١٩).

وتستورد ألمانيا ثلث ما تحتاج إليه من أغذية، فهى أكبر دول العالم استيراداً للسلع الغذائية، مع ذلك، فهى تنتج بعض المحاصيل مثل، البطاطس، القمح، الشعير، بنجر السكر، الفاكهة، الملفوف (الكرنب)، كما توجد فى ألمانيا أنشطة لتربية الماشية، والخنازير، والدواجن (٧٨).

وفيما يتعلق بمؤسسات رياض الأطفال اهتمت الدولة بتوفير فرص الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال لجميع الأطفال باختلاف ظروفهم ، فعلى الرغم من أنه على الآباء دفع حوالي ١٤% من تكاليف رعاية تعليم الأطفال ،إلا أن مساهمات الوالدين تختلف اختلافاً واسعاً بين مختلف المناطق وحسب الولايات ويتحدد ذلك أساساً وفقاً للدخل، وبالرغم من أن الآباء مساهمون في تمويل مؤسسات رياض الأطفال من خلال الرسوم التي يدفعونها إلا أنها ليست إجبار عليهم ، كما يمكن للأسر أن تدفع بشكل كامل أو جزئي بحيث تقسم مبلغ الرسوم ، كما تحصل الأسر على الإعانات والمساعدات وهذا يوضح مدى المرونة التي تتمتع بها مؤسسات رياض الأطفال ألمانيا ومدى حرصها على

توفير فرص الالتحاق بمؤسسات رياض الأطفال بجميع الأطفال باختلاف ظروفهم الاقتصادية (١٥٣ : ٣٣٣).

وهناك بعض الاعتبارات تؤخذ عند تحديد قيمة ومقدار الرسوم التي تدفعها الأسر لرعاية وتعليم أطفالها بمؤسسات رياض الأطفال ومن هذه الاعتبارات: الفترة الزمنية التي يقضيها الطفل بالمؤسسة، حجم الأسرة، الحالة الاجتماعية للأسرة بمعنى هل الأطفال يعيشون جنباً إلى جنب مع والديهم، أما الطفل يعيش مع أحد الوالدين فقط، وأطفال الوالدين المنفصلين،الأسر ذات الدخل المنخفض(١١٨ : ٤).

وفي ضوء ما سبق يتضح تأثير العامل الاقتصادي في نظام رياض الأطفال بألمانيا ، فقد كانت نتيجة الاقتصادي القوى التي تتمتع به ألمانيا وكونها من اكبر الدول الصناعية في العالم انعكاساً على أفراد المجتمع اللذين خرجوا للعمل المرأة والرجل على حد سواء للالتحاق بركب التقدم الصناعي وتغطية نفقات الحياة ومتطلبات المعيشة التي تزداد كلما ازداد نمو المجتمع اقتصاديا مما كان له الأثر في تغير دور الأسرة التقليدي فلم يعد هناك من يهتم بالأبناء نتيجة لخروج الوالدين للعمل ،مما أوجب على الدولة ضرورة توفير مؤسسات رياض الأطفال متعددة ومتنوعة الخدمات وذلك لتلاءم وتناسب ظروف الأسر المختلفة .

بالإضافة إلى ذلك أثر التقدم الصناعي الذي يتسم به المجتمع الألماني على برامج ومناهج العمل بمؤسسات رياض الأطفال والتي اهتمت بإكساب الأطفال المعلومات والمعارف عن وسائل الإعلام ودورها في الدعاية والاستهلاك و شجعت الأطفال على الإنتاج مثل إنتاج التصاميم والصور من خلال استخدام الكمبيوتر وقدمت لهم المساعدة في التعرف على خطوات الإنتاج والمشاركة فيه وبالتالي إعداد الأطفال للتعامل مع المجتمع الصناعي وإعدادهم للمشاركة الفعالة فيه .

بالإضافة إلى ذلك اهتمت الدولة بتوفير التمويل اللازم للتعليم قبل المدرسي وذلك لتوسيع نطاقه وتوفيره لكل أطفال المجتمع، كما اهتمت الدولة بتوفير التعليم قبل المدرسي للأطفال الفقراء وذلك من خلال إعفاء الوالدين من الرسوم اللازمة لالتحاق أطفالهم بمؤسسات

رياض الأطفال ،كما يمكن لهم دفع الرسوم بشكل كامل أو جزئي بحيث تقسم مبلغ الرسوم، بالإضافة إلى تقديم الإعانات والمساعدات للأسر، وهذا يؤكد مدى حرص الدولة على توفير فرص الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي لجميع الأطفال في المجتمع باختلاف ظروفهم.

(٣)العامل الاجتماعي:

المجتمع الألماني هو مجتمع حديث ومنفتح، حيث يتمتع معظم الناس، صغاراً وكباراً بمستوى تعليمي جيد، كما ينعمون بمستوى معيشي مرتفع نسبياً مقارنة مع باقي دول العالم، إضافة إلى أنهم يتمتعون بالحرية في اختيار أسلوب الحياة الذي يرغبون، وفي صلب الحياة الاجتماعية توجد الأسرة، التي تتخذ أشكالاً متعددة (١٢٣ :٦٧).

وتَعتبر ألمانيا نفسها دولة اجتماعية، حيث تعطي أولوية مطلقة لمهمة توفير الضمان الاجتماعي لكل مواطنيها، وقد وضعت الوحدة الألمانية عام ١٩٩٠م ألمانيا أمام تحديات سياسية ومالية واقتصادية عظيمة. ومازال تحقيق الوحدة الاجتماعية هدفاً أساسياً تعمل السياسة العامة على الوصول إليه.

كما أن القانون الأساسى الألمانى يكفل حرية العقيدة والديانة، والانتماء لأي مذهب فكرى أو عقائدي، وحرية ممارسة الشعائر الدينية لكل الألمانيين(٨٤)، وبموجبه أيضاً يمتلك أولياء الأمور حق تقرير ما إذا كان أبناؤهم سيتلقون تعليماً دينياً أم لا (المادة ٧، الفقرة ٢)(٨٢)، وطبقاً لقانون التعليم الدينى للأطفال، يتوجب رضا الطفل الذى يصل عمره إلى ١٢عاماً عن قرار والديه بشأن تعليمه الدينى، وبدايةً من عمر ١٤ عاماً يكون التلميذ حراً فيما إذا كان سينضم لدروس التعليم الدينى أم لا، ما لم تحتوى قوانين الولاية على نصوص أخرى (١٠٤ : ٢٠).

وتعد ألمانيا بعد الوحدة أكبر دولة بين دول مجموعة الوحدة الأوروبية من حيث عدد السكان ويفارق كبير عن غيرها،كما تحتل أيضاً المركز السادس عشر عالمياً فى عدد السكان، حيث يعيش اليوم حوالي ٨٠.٧٥٧.٦٠٠ نسمة (٢٤١) على الأرض الألمانية، خمسهم تقريباً في شرق ألمانيا(١٩١ : ١٣) ،كما أن زيادة عدد القوميات

الأجنبية التى تعيش فى ألمانيا يعد عامل إضافي آخر أثر فى تغيير التركيبة السكانية فى ألمانيا ، حيث يوجد حوالى ٧,٣ مليون قومية أجنبية (٨,٩% من إجمالى عدد السكان) تعيش فى ألمانيا، شكل الأتراك أكبر مجموعة منها ٢٥,٦% من إجمالي عدد السكان الأجانب فى ألمانيا)، وفى نفس العام كان حوالى ربع السكان الأجانب فى ألمانيا ٢٥,٢ % من دول الاتحاد الأوربى، وخاصة إيطاليا، والتي مثّل عدد مهاجريها أكبر نسبة بين عدد السكان الأجانب فى ألمانيا ٨,٢ % (١٧١ : ٨).

وعندما انضمت ألمانيا إلى الاتفاقية الأوربية للّغات الإقليمية ولغات الأقلية للمجلس الأوربى، وقد طبقت ألمانيا هذه الاتفاقية على هؤلاء الذين يتحدثون اللغة الدنماركية، والفريزية، والسوربية، والغجرية، والألمانية الدنيا، ويمكن للأطفال الذين ينتمون إلى أقليات دانماركية فى منطقة شليسفيج هولشتاين Schleswig- Holstein أن يلتحقوا بمدارس خاصة بديلة، بدلاً من مدارس التعليم العام، طاالما أن الأهداف التعليمية لهذه المدارس تتطابق بصورة جوهرية مع الأهداف التعليمية للمدارس الخاضعة لقانون التعليم فى شليسفيج هولشتاين، ويتم تدريس المقررات فى هذه المدارس باللغة الدنماركية، وبوجه عام، تعد اللغة الألمانية مقرراً إجبارياً لهؤلاء الطلاب بدايةً من الصف الثانى، وربما يختار أولياء الأمور بين إلحاق أبنائهم بمدارس الأقليات الدنماركية من عدمه، ومن ثم ينبغى عليهم إخبار المدارس الابتدائية المحلية أن أبناءهم تم قبولهم بمدارس الأقليات الدنماركية، ومن ثم يتم إعفاؤهم من حضور مدارس القطاع العام (١٨٢ : ٢٩).

وفيما يتعلق بتأثير العامل الاجتماعي في نظام رياض الأطفال بألمانيا ، فمن منطلق اعتبار القانون الأساسي للدولة على أنها دولة اجتماعية، وجميع الأطفال على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية وحرصت على توفير الرعاية والتعليم للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة لجميع الأطفال.

ولم تقتصر مؤسسات رياض الأطفال في ألمانيا على الأطفال العاديين والأصحاء بل اهتمت أيضاً بالأطفال المعوقين وأن لهم الحق في الحصول على التعليم والتمتع به

كغيرهم من الأطفال، ومن منطلق تأكيد الدستور على المساواة بين الرجل والمرأة فقد أكدت السلطات التعليمية الألمانية على تحقيق هذه المساواة في جميع المراحل التعليمية، ففي مرحلة ما قبل المدرسة يتم تنفيذ البرامج مع الأطفال دون تفرقة بين البنات والبنين في التعامل مع الجنسين، وعلى الرغم من تنوع الديانات في ألمانيا ألا أن مؤسسات رياض الأطفال مفتوحة لجميع الأطفال بغض النظر عن المعتقدات الدينية والفلسفية، بالإضافة إلى إتاحة التوجيه التربوي للمؤسسة للوالدين، ليكون لهم مطلق الحرية في اتخاذ القرار في إلحاق طفلها بالمؤسسة أو عدم إلحاقه.

ونتيجة لتعدد الثقافات بألمانيا بسبب الهجرة إليها إلا أن الدولة اهتمت بتوفير الرعاية والتعليم لأطفال من الأسر المهاجرين وبأهمية تعلمهم بصفة عامة، وتعلمهم اللغة الألمانية بصفة خاصة منذ بداية التحاقهم بمؤسسات رياض الأطفال باعتبارها شرطاً أساسياً للنجاح أكاديمياً ومهنياً، ولهذا تهتم مؤسسات رياض الأطفال بتحفيز نموهم اللغوي وإكسابهم قواعد اللغة ، بالإضافة إلى مراعاة لغتهم الأم، وبصفه عامة اهتمت ألمانيا من منطلق كونها دولة اجتماعية تؤمن بأهمية حصول أفراد الشعب على حياة اجتماعية لائقة اهتمت مؤسسات رياض الأطفال بالحياة الاجتماعية والشخصية والمشاركة فيها للطفل من خلال إيجاد حلول للمشكلات التي يتعرض لها الطفل في هذه المرحلة المهمة من حياته.

(٤)العامل الجغرافي:

ألمانيا هي جمهورية اتحادية ديمقراطية، وعضو في الاتحاد الأوروبي اسمها الكامل جمهورية ألمانيا الاتحادية ،برلين هي أكبر مدنها وهي العاصمة ومقر السلطة فيها، وهى اتحادي فيدرالي بشمل ستة عشر ١٦ إقليماً اتحادياً يتمتع كل منها بسيادته وحكومته المحلية الخاصة.

وتبلغ المساحة الكلية لجمهورية ألمانيا الفيدرالية ٣٥٧,٠٢١ كم^{٢} تنقسم إلى جزئين: اليابسة (٣٤٩,٢٢٣ كم٢)، والمياه (٧,٧٩٨ كم٢)، وتقع ألمانيا وسط القارة الأوربية، وتحيط بها مجموعة من الدول هى: هولندا، وبلجيكا، ولكسمبورج، وفرنسا من الغرب،

وسويسرا، والنمسا من الجنوب، وجمهورية التشيك، وبولندا من الشرق، والدنمارك من الشمال، وبحر البلطيق من الشمال الشرقي، حيث يبلغ إجمالي حدودها البرية ٣,٦٢١ كم، ويبلغ طول الشريط الساحلي الألمانى حوالى٢,٣٨٩ كم (١٦٩ : ٥٤).

ويتميز المناخ الألمانى بالاعتدال، إذ يصل متوسط درجة حرارته إلى تسع درجات مئوية، على مدار العام، فتتراوح درجة الحرارة الصغرى، خلال شهر يناير، بين ست درجات تحت الصفر ودرجة مئوية واحدة، حسب المكان؛ بينما يتراوح متوسط درجة الحرارة، خلال شهر يوليه بين ١٦ و٢٠ درجة مئوية، ويعد المناخ في المناطق المنخفضة أكثر دفئاً منه في المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد، كما يتميز مناخ ألمانيا، عامة، بالرطوبة العالية نسبياً (١٤٣ : ٩٩).

وتجدر الإشارة إلى أن وزارات التعليم والشئون الثقافية والعلوم في الولايات تقوم بتحديد التقويم المدرسي، ومدة اليوم الدراسى، والحصة الدراسية، وكذلك عدد الدروس الأسبوعية، ويُوجد فى المتوسط ١٨٨ يوماً فى العام الدراسى الألمانى، على الرغم من أن بعض المدارس تفتح أبوابها حتى فى أيام الآحاد (١٣٦ : ١٢٩) ، مما يزيد عدد أيام العام الدراسى، وليس عدد الدروس الأسبوعية.

وتتميز التضاريس في ألمانيا، بأنها متنوعة، فسطحها يضم أرضاً منخفضة في الشمال، ونُجوداً في الوسط، وجبال الألب البافارية في الجنوب، وتتكون تضاريس ألمانيا، من خمسة أقاليم رئيسة، هي (من الشمال، إلى الجنوب): السهل الألماني الشمالي: والذي يعد من أكبر الأقاليم في ألمانيا، وهو منخفِض، وفي الوقت نفسه، يكاد يكون مسطحاً، ولا يزيد ارتفاع السهل، في جميع نواحيه، تقريباً، عن ٩٠ متراً فوق مستوى سطح البحر، ثم تأتي المرتفعات الوسطى: وهي سلسِلة من الهضاب، التي تتدرج، من مرتفعات مسطحة إلى جبلية (١٦٩ : ٤٧-٤٩).

وتتمتع ألمانيا بالعديد من موارد الثروة الطبيعية، أهمها: خام الحديد، والفحم، والبوتاس، والأخشاب، واللّيجنايت (نوع من الفحم الحجري)، واليورانيوم، والأملاح الصخرية، والنحاس، والنيكل، والزنك، والغاز الطبيعي (١٦٩ : ٥٨).

ومنذ قيام الوحدة بين الألمانيتين، ومساحة جمهورية ألمانيا الفيدرالية تقدر بحوالى ٣٥٧ ألف كم٢، وطبقاً لإحصائيات عام ٢٠١٤ م بلغ عدد سكان ألمانيا حوالى ٨٠.٧١٦.٠٠٠ مليون نسمة بكثافة سكانية تصل إلى ٢٢٥ نسمة/ كم٢، وهى واحدة من أعلى الكثافات السكانية الموجودة فى أوربا (٢٤١).

كما يشير التباين في الكثافة السكانية إلى وجود مناطق ذات كثافة سكانية عالي وأخرى منخفضة، حيث تتركز الكثافة السكانية في المدن الكبرى مثل برلين والتي نمت نمواً واسعاً بعد توحيد شطري ألمانيا يسكنها قرابة ٤.٣ مليون نسمة، وفي المنطقة الصناعية الواقعة على نهري الراين والرور حيث تتصل المدن ببعضها يعيش أكثر من ١١ مليون نسمة أي قرابة ١١٠٠ نسمة في الكيلو متر المربع، وهناك تجمعات سكنية أخرى في منطقة الراين والماين بمدنها الثلاث فرانكفورت وفيبادن ومانيتس والمنطقة الصناعية في حوض الراين بمدينتيهما ما نهايم ولود فيغسهافن، والمنطقة الصناعية حول مدينة شتوتغارت والمناطق المحيطة بمدينة المحيطة بمدينة بريمن، ودريسدن وهامبورج، وكولونيا، ولايبرج، وميونخ ونورنبرج/ فورث (١١٩ : ٦).

وعلى النقيض من ذلك توجد بعض المناطق المتباعدة منخفضة الكثافة السكانية مثل : السهل الألمانى الشمالى ، وأجزاء من المرتفعات الوسطى، وفى منطقتى براندنبورج Brandenburg، وميكلينبورج – فوربومرن Mecklenburg-Vorpommern، حيث تبلغ كثافة السكان فى أقاليم ميكلنبورج – فوربومرن على سبيل المثال أقل من ٥٠ نسمة/كم٢(١٢٥ : ٥٧).

وقد بلغ توزيع السكان حسب العمر على النحو التالي من عمر يوم إلى ١٤ سنة ١٤.٧%، ومن عمر ١٥- ٦٤ سنة ٦٧% من عمر ٦٥ أو ما فوق ١٨.٣%، وبلغ

معدل الوفيات ٨.٥% لكل ١٠٠٠ نسمة وكان معدل الخصوبة ١.٤ طفل من المواليد لكل امرأة، وهذه أدنى المعدلات في العالم وعلى الرغم من ذلك فإن نسبة السكان ظلت مستقرة، هذا بسبب ارتفاع متوسط العمر والهجرة ، وهذا قد يعوض انخفاض معدلات الخصوبة والمواليد، ويعد متوسط العمر في ألمانيا أعلى بكثير المتوسط العالمي حيث بلغ متوسط العمر المتوقع هو ٧٨.٥سنة بالنسبة لمجموع السكان بصفة عامة بما في ذلك ٧٥.٦سنة سنة للرجال، ٨١.٧ سنة للنساء(٩١ :٧)، و يقدر عدد الأطفال تحت سن ٦ سنوات في جمهورية ألمانيا الاتحادية ٤.٢٣ مليون طفل (١٥٣ :٣٣٣).

كما أن نسبة حضور الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال تختلف من ولاية لأخرى، حيث وصلت أعلى وصلت أعلى نسبة لحضور الأطفال في ولاية بايرن والتي بلغت ٩٨% في حين وصلت النسبة في هامبورج إلى ٧٩% والتي تعد أدنى نسبة للحضور بين الولايات (٩١ :٣).

وفي ضوء ما سبق يتضح تأثير العامل الجغرافي في نظام رياض الأطفال في ألمانيا ، حيث يؤثر التوزيع السكاني وتركز أكثر من نصف السكان في المدن على توفر مؤسسات رياض الأطفال في المدن أكثر من الريف، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى اختلاف معدل السكان بين الولايات إلى اختلاف أعداد مؤسسات رياض الأطفال الموجودة بها وأعداد الأطفال الملتحقين بها .

كما أن هناك تأثير للعامل الجغرافي في إدارة التعليم الألماني بصفة عامة وإدارة مؤسسات رياض الأطفال بصفة عامة، فالظروف الجغرافية أدت إلى تقسيم ألمانيا إلى ست عشرة ولاية فيدرالية، لكل ولاية منها دستورها وقوانينها الخاصة، هذا بالإضافة إلى وجود وزارة للتعليم في كل ولاية من هذه الولايات تتحمل المسئولية الحقيقية عن إدارة شئون التعليم في الولاية، بناءً على الظروف الجغرافية الخاصة بها.

٢- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في السويد في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

تعتبر السويد واحدة من أكثر المجتمعات في العالم مساواةً بين الجنسين، كما تعتبر من أعلي الدول جودةً فيما يتعلق برعاية وتعليم الطفولة المبكرة، فلقد قامت السويد بالدمج الكامل لجميع خدمات الطفولة المبكرة والمدارس الإلزامية في النظام التعليمي تحت رعاية وزارة التعليم والبحث (١٦٦ : ٢).

ومرحلة تعليم ما قبل المدرسة للأطفال من سن سنة إلي السنة التي يبدءون فيها صف ما قبل المدرسة ويتم تنظيمها في مؤسسات ما قبل المدرسة، ويوجد مكان لجميع الأطفال البالغين ست سنوات في صف ما قبل المدرسة، إلا أن الحضور اختيارياً (٩٩: ٥٨).

ويمكن توضيح أهم ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في السويد والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

أ- إدارة تعليم ما قبل المدرسة في السويد:

تتسم إدارة التعليم في السويد بالطابع المركزي الرشيد، حيث يتم توزيع المسئوليات على أساس مبدأ رئيسي يتمثل في أن البرلمان والحكومة يشرفا على التعليم السويدي من خلال تحديد الأهداف القومية للتعليم، في حين أن السلطات المركزية والإقليمية والبلديات والجهات التعليمية المختلفة مسئولة عن ضمان أن يتم تنفيذ الأنشطة التعليمية بما يتماشى مع الإطار التشريعي ومع تحقيق الأهداف القومية للتعليم (١١٠ :٧).

ولقد مرت السويد بتغيرات جوهرية مع نقل خدمات تعليم ورعاية الطفولة المبكرة من وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية إلي وزارة التعليم والعلوم عام ١٩٩٦م، ولقد تضمن ذلك مجموعة من الإصلاحات التي تمثلت في دمج التشريعات الخاصة برعاية الطفل في القانون المدرسي، انتقلت المسئولية الإشرافية للوكالة القومية للتعليم، تقديم فصول ما قبل المدرسة للأطفال البالغين ست سنوات كفصول منفصلة، تكوين المدرسة التطوعية للقيام بتنمية الأنشطة ومداخل العمل الجديدة بالتعاون مع المدرسة وما قبل المدرسة، إعطاء

الحق لمعلمي ما قبل المدرسة ومربي وقت الفراغ للتدريس في المدارس، تم مراجعة المناهج الخاصة بالتعليم الإلزامي كي تتضمن صف ما قبل المدرسة ومركز وقت الفراغ، تم الموافقة علي منهج قومي للأطفال فيما بين ١: ٥ سنوات حيث تُعرف ما قبل المدرسة خلالها كخطوة أولي للتعليم مدي الحياة (١٢٢ : ٨).

وتدل هذه الإصلاحات علي زيادة الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة من خلال دمج التشريعات الخاصة بهذه المرحلة في القانون المدرسي، واهتمام الوكالة القومية للتعليم بعملية الإشراف علي تعليم ما قبل المدرسة من أجل توفير سبل التميز والتطوير والتحسين أولاً بأول والتغلب علي أوجه الضعف قبل أن تتفاقم، زيادة الربط بين التعليم والمجتمع من خلال المدرسة التطوعية التي تعمل علي تنمية الأنشطة ومداخل العمل، إلي جانب الاهتمام بتطوير منهج تعليم ما قبل المدرسة ومواكبته لطبيعة العصر سريع التغير والتقدم الحادث في المجتمع.

ويتم الإشراف على مؤسسات رياض الأطفال في السويد من قبل الوكالة القومية للتعليم التي تتمثل مسئولياتها في رصد وتقييم الأنشطة التعليمية ومدى تحقيق الأهداف المحددة على المستوى القومي، كما أن كل بلدية ملزمة بتقديم التقرير السنوي للجودة، وإمداد الحكومة بالمعلومات ذات الصلة لتقييم الأنشطة التعليمية ومدى جودتها، وكل مدرسة ملزمة أيضاً بتقديم التقارير السنوية للجودة، بالإضافة إلى ذلك تقوم كل بلدية بتعيين لجنة للإشراف على المؤسسات التعليمية من خلال مفتشي التعليم، والمعينين بواسطة الوكالة القومية للتعليم، لدراسة جوانب مختلفة من سير العملية التعليمية (١١٠ : ٧).

وتتمثل إدارة تعليم ما قبل المدرسة في السويد في أربع مستويات إدارية تبدأ بالمستوي القومي ، فالمستوي الإقليمي مروراً بالمستوي المحلي ووصولاً للمستوي الإجرائي أو الإدارة علي مستوي الروضة، ويمكن عرض هذه المستويات كما يلي:

(١) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي القومي :

تعد السويد دولة ذات نظام ملكي دستوري، مع وجود نظام برلماني للحكومة، ويقوم الملك بالوظائف الرسمية فقط باعتباره رئيس الدولة، وتعتبر الحكومة السلطة الرسمية فيما يتعلق بالقرارات الحكومية، ويعتبر البرلمان أعلي سلطة لاتخاذ القرار في الدولة ويبلغ عدد أعضاؤه ٣٤٩ عضو الذين يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات(١١٠ : ٦).

(أ) رئيس الدولة:

تتبع السويد نظام الحكم الملكي، والملك الحالي كارل السادس عشر غوستاف هو رئيس الدولة، ويعتبر رئيس الدولة هو الممثل الأول والرئيسي للمملكة، ولا يشارك رئيس الدولة في اجتماعات الحكومة، ولكن يتم اطلاعه علي القضايا ذات الأهمية القومية، ويقوم البرلمان السويدي بسن القوانين واتخاذ القرارات التي تتولي الحكومة والهيئات التابعة لها مهمة تنفيذها (٩٩: ١٣).

أي أن دور الملك مجرد دور شكلي، فهو يعتبر رئيساً للدولة ولكنه لا يرأس الحكومة أو يشارك في سن القوانين واتخاذ القرارات، كما أنه لا يقوم باختيار رئيس الوزراء ولكن يتم اطلاعه علي القضايا التي لها أهمية قومية.

(ب) البرلمان:

يتكون البرلمان السويدي من ٣٤٩ نائب يتم انتخابهم لمدة ٤ سنوات، وللبرلمان تأثير محدد عندما يتم تشكيل حكومة جديدة، حيث تتمثل مهمة المتحدث كممثل رئيسي للبرلمان في اقتراح مرشح لرئاسة الوزراء، حيث يتحاور المتحدث مع قادة الأحزاب السياسية في البرلمان ويقوم بتحديد من لديه فرصة أفضل لتشكيل الحكومة (مثلاً ذو الدعم الأقوى في البرلمان)، ويوجد ثمان أحزاب سياسية في البرلمان السويدي (٩٩: ١٣)، من ضمن هذه الأحزاب الحزب الاجتماعي الديمقراطي السويدي، حزب الخضر، الحزب الليبرالي، حزب القراصنة، حزب الديمقراطيون المسيحيون، حزب اليسار، حزب الوسط (٢١٧).

وبالتالي يتمتع بمكانة كبيرة في السويد حيث يلقي علي عاتقه مهمة سن القوانين واتخاذ القرارات واختيار رئيس الوزراء وذلك بالتشاور مع الأحزاب السياسية المختلفة الموجودة بالبرلمان مما يدل علي أهمية البرلمان والأحزاب السياسية ودورها الفاعل في اختيار رئيس الحكومة.

ويقوم البرلمان بسن القوانين وتحديد المخصصات من الدخل والإنفاق الخاص بالدولة، وتقوم الحكومة أولاً بتقديم المقترحات للبرلمان في صورة فواتير حكومية، ثم تقوم الحكومة بتحديد القواعد التي تحتاجها لوضع القرارات التي تم إصدارها من قبل البرلمان موضع التنفيذ، بالإضافة إلي ذلك، تقوم الحكومة في ميزانيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل البرلمان بتخصيص الأموال لأهداف متعددة، كما تقوم بعمل اتفاقات مع دول أخري، وتقوم برسم أنشطة دولية، بالإضافة إلي قيادة الأنشطة الخاصة بالسلطات الإدارية، وفي حالات معينة تقوم بالنظر في الطعون ضد القرارات التي اتخذتها السلطات، ويوجد وظيفة هامة للبرلمان تتمثل في ضمان أن الحكومة والسلطات تقوم بتنفيذ القرارات (٩٩: ١٣) .

ويمكن القول أن دور البرلمان فى السويد فيما يتعلق بمؤسسات رياض الأطفال لا يقتصر علي مجرد إصدار القرارات وإنما يشمل أيضاً متابعة تنفيذ هذه القرارات ،أي أنه يؤدي دوراً مزدوجاً علي الجانب النظري المتمثل في إصدار القرارات والجانب العملي المتمثل في متابعة تنفيذ القرارات التي تم إصدارها للتأكد من وضعها موضع التنفيذ.

(ج)الحكومة:

تتكون الحكومة من رئيس الوزراء والوزراء المعينين، ويعمل أعضاء الحكومة ورئيس الوزراء علي تحقيق برنامج سياسي مشترك، وعادةً ما يتم انتخاب الوزراء من قبل البرلمان، وإذا تم تعيين نواب البرلمان كوزراء فإنه يكون بديلاً عن عملهم البرلماني (٩٩: ١٤) . أي أنه يتم اختيار أعضاء الحكومة ككل من قبل البرلمان، وإذا تم تعيين أحد أعضاء البرلمان وزيراً لأحد الوزارات فيتم إقصائه من منصبه البرلماني أي لا يحق لأي وزير في السويد أن يكون نائباً في البرلمان.

ويوجد لدي الحكومة مجموعة من موظفي الخدمة المدنية المعروفين بضباط الحكومة، وتتكون هذه المجموعة من ٤٨٠٠ فرد تقريباً (طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٩م)، وتشمل الأفراد المتمركزين في الخارج في السفارات وفي القنصليات والمنظمات الدولية والمعينين في الوزارات المختلفة، وحوالي ١٨٠ سياسي الذين يقومون بتشكيل القيادة ومستشارين سياسيين في كل وزارة، بينما باقي العاملين من موظفي الخدمة المدنية، ولقد تغير عدد الوزارات والتركيز علي أنشطتها من وقت لآخر، بشكل أساسي نتيجة للتغيرات في الأولويات السياسية (٩٩: ١٤).

ويتم تفويض التنفيذ العملي للقرارات التي يتم اتخاذها من قبل الحكومة والبرلمان إلي الوكالات الإدارية المركزية والتي تعتبر مستقلة عن الوزارات ولكن تتلقي منها الدعم اللازم (التمويل)، وتقوم هذه الوكالات باتخاذ القرارات الخاصة بها في ضوء المبادئ التوجيهية الثانوية التي تضعها الحكومة (٩٩: ١٦).

(د) وزارة التعليم والبحث:

تقوم وزارة التعليم والبحث بوضع الأطر الخاصة بنظام التعليم في السويد،وكذلك الإشراف على جميع أنماط التعليم مثل تعليم ما قبل المدرسة، صف ما قبل المدرسة، التعليم الإلزامي، المدرسة السامية، التعليم الخاص بالأطفال ذوي الإعاقات الفكرية، المدارس الخاصة بالأطفال المعاقين سمعياً، المدرسة الثانوية العليا، تعليم الكبار في البلدية، تعليم الكبار ذوي الإعاقات، الدروس السويدية للمهاجرين إلي جانب التعليم العالي(٩٩: ١٥).

وتعتبر وزارة التعليم والبحث المسئولة عن الإشراف على الأنشطة الخاصة بتعليم ما قبل المدرسة (من١: ٥ سنوات)، والمشاركة في أنشطة ما قبل المدرسة تطوعية ويرسوم مادية، ويتم تحديد الرسوم أو التنازل عنها بالنسبة للأطفال من الأسر ذات الدخل المنخفض، وتتجاوز لجميع العائلات ٩% من التكاليف الحقيقية، حوالي ٨٠% من الأطفال في نفس الفئة العمرية يشاركون في أنشطة ما قبل المدرسة، ومعظم مؤسسات ما

قبل المدرسة يتم توفيرها من قبل البلديات، و٥% فقط منها يعمل من خلال الهيئات الخاصة (١٣٢ : ١) .

كما تتولي وزارة التعليم والبحث السويدية مسئولية تطوير سياسة رعاية الطفل، المناهج الدراسية، الأهداف والمبادئ التوجيهية، ويوجد حكم ذاتي محلي كبير في هذه المجالات،أما الوكالة القومية للتعليم فهي مسئولة عن جمع البيانات والبحث والتقويم، وتقوم الحكومة القومية بتوفير منح كبيرة للبلديات وتقوم البلديات بدمج هذه المنح بالتمويل الذي تحصل عليه من ضرائب البلدية (١٧٧ : ٢).

ويوجد وزيران في وزارة التعليم والبحث هما، وزير التعليم ونائب رئيس مجلس الوزراء، ومسئول عن التعليم الإلزامي وأنماط المدارس الإلزامية الأخرى، ورعاية الأطفال في سن المدرسة، التعليم الثانوي الأعلى والتعليم العالي والبحث (٩٩: ٤٠)، والأخر مسئول عن المسائل المتعلقة بتعليم الآداب، ما قبل المدرسة، مساعدة الطلاب، تعليم الكبار، كما تتولي المسئولية الإشرافية الكاملة علي أعمال الحكومة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، ومسئولة عن تنمية دور المجتمع المدني والسياسة الخاصة بالشباب (٩٩: ٤٠).

ويساعد وزراء التعليم والبحث في القيام بمهامهم سكرتيري الدولة المعينين سياسياً، حيث يقع علي عاتقهم المسئولية الكاملة لإدارة العمل بالوزارة، كما يتبع للوزيران عدد من المستشارين السياسيين وهيئة للمعلومات. كما يوجد مدير عام للشئون الإدارية والقانونية بالوزارة الذي يُعتبر ذو المكانة الغير سياسية الأعلى مقاماً في الوزارة، وهو مسئول عن ضمان أنه يتم تنفيذ جميع المهام طبقاً للقانون، كما إنه مسئول أيضاً عن صياغة مقترحات القوانين والقرارات الرسمية (٩٩: ٤٠) .

وتنقسم وزارة التعليم والبحث إلي عدة أقسام ،قسم للمدارس مسئول عن تعليم ما قبل المدرسة وصف ما قبل المدرسة ورعاية الطفل في سن المدرسة،وقسم للتعليم الثانوي الأعلى ،وقسم للدعم المالي للطلاب ولتعليم الكبار ،وقسم للتعليم العالي،وقسم للسياسة البحثية (٩٩: ٤٠).

ويتم تحديد الأهداف الخاصة بأنشطة تعليم ما قبل المدرسة وفصول ما قبل المدرسة من قبل البرلمان، بينما تتولي وزارة التعليم والبحث مسئولية إعداد القوانين والمقترحات المرتبطة بأنشطة تعليم ما قبل المدرسة وصف ما قبل المدرسة. ويتولي مفتشي المدارس السويدية مسئولية الإشراف علي أنشطة تعليم ما قبل المدرسة، خدمات خارج المدرسة، صفوف ما قبل المدرسة (١٧٨ : ١٢).

ومنذ عام١٩٩٦م أصبحت مراكز الطفولة المبكرة ومراكز الرعاية اليومية تحت رعاية وزارة التعليم والبحث، وفي حين كانت خدمات الطفولة المبكرة جزء من سياسة الرعاية الاجتماعية حتى منتصف التسعينات، وترتبط بشكل واضح بمتطلبات سوق العمل، وأصبحت الآن تحت إشراف الوكالة القومية للتعليم (١٥١ : ٤٣١).

ويقع على عاتق السلطات المركزية تطوير وتحسين نظام التعليم وضمان رصد وتقييم جميع الأنشطة التعليمية، كما أنها مسئولة عن تقديم المساعدة المالية للطلاب، كل هذه المهام تقوم بها السلطات المركزية وتخضع مباشرة لوزارة التعليم والبحث، وتقوم السلطات المركزية بتقديم تقارير سنوية عن أنشطتها إلى الحكومة وإعطاء صورة شاملة عن الوضع الميداني في إطار مسئولياتها، وتعمل السلطات الإدارية المركزية بصورة مستقلة عن الوزارات ولها الحق في اتخاذ القرارات على مسئوليتها الخاصة، وفقاً للمبادئ التوجيهية التي رسمتها الحكومة (٩٩ : ٢٦-٢٧) ، وتتولي الوكالات المختلفة التي تتبع وزارة التعليم والبحث مهمة تنفيذ القانون والقرارات الرسمية (٩٩: ٣٩-٤٠)،ومن أهم هذه الوكالات المركزية ما يلي:

- **الوكالة القومية للتعليم في السويد:**

تعتبر الوكالة السويدية القومية للتعليم **The Swedish National Agency for Education** سلطة إدارية مركزية لنظام المدارس العامة السويدية للأطفال، الشباب، الكبار وأيضاً لمرحلة ما قبل المدرسة، لرعاية الطفل في سن المدرسة، وتتمثل مهمة الوكالة في العمل بشكل فعال لإنجاز الأهداف التي تم وضعها علي المستويات المختلفة للنظام

المدرسي، وتقوم الوكالة بدعم ومتابعة وتقويم العمل والنتائج الخاصة بالبلديات والمدارس بهدف تحسين الجودة وضمان أن جميع التلاميذ يمكنهم الحصول علي فرص متكافئة من التعليم، كما تعتبر الوكالة مسئولة عن توزيع وتقويم المنح الحكومية لتحقيق الأهداف ولضمان الجودة في الأنشطة المختلفة، وتقوم الوكالة بتدعيم تعليم ما قبل المدرسة والمدارس من أجل تنميتها، ويجب أن يكون الدعم المقدم ذو أولوية وطنية (٩٩: ١٦) ،ولقد أصبحت الوكالة مسئولة أيضاً عن تعزيز جودة العمل بتعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي وذلك منذ عام ٢٠٠٨م (٩٩: ٥٩).

- **الوكالة السويدية القومية لتطوير المدارس:**

تم إنشاء الوكالة السويدية القومية لتطوير المدارس **The Swedish National Agency for School Improvement** في مارس ٢٠٠٣م، وهى مسئولة عن تطوير تعليم ما قبل المدرسة، والتعليم الابتدائي والعمل على زيادة التكامل بين التعليم الإلزامي وتعليم ما قبل المدرسة (٩٩ : ٤١)، وتقوم هذه الوكالة بتدعيم المدارس المحلية وتعمل على تطوير وتحسين جودة التعليم بها ليصبح تعليم عالي الجودة، وتضمن تكافؤ الفرص بين التلاميذ، توفر التدريب الأساسي لمدراء المدارس وتشجع على تطوير كفاءة المعلمات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس وفي مؤسسات رياض الأطفال (١١٠ : ٨).

وفى ضوء ما سبق يتبين تعدد الجهات المسئولة عن إدارة التعليم في السويد بدءاً بالبرلمان الذي يتولي تحديد الأهداف التعليمية ومروراً بوزارة التعليم والبحث المسئولة عن كافة أنماط التعليم في السويد وصولاً إلي مفتشي المدارس الذين يتولون مهمة متابعة العمل في المؤسسات التعليمية وتقديم التوصيات والمقترحات التي تُسهم في رفع كفاءة المؤسسات التعليمية والنظام التعليمي ككل.

(٢)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي الإقليمي:

توجد بعض الوكالات الداخلية التي يترك لها مجال التنظيم والإشراف الإقليمي للتعليم (٩٩ : ٢٥)،وتنقسم السويد إلي مقاطعات، وتتمثل مهمة مجالس المقاطعات في إدارة القضايا ذات الاهتمامات المشتركة في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتنمية الزراعية والصناعية، ويتم انتخاب مستشاري مجلس المقاطعة في انتخابات عامة كل أربع سنوات، وتقوم البلديات ومجالس المقاطعة بفرض الضرائب علي السكان من أجل الوفاء بالتزاماتها، وتعتبر مجالس المقاطعة أعلي هيئة لاتخاذ القرار علي المستوي الإقليمي (٩٩: ١٦) .

وبناءً علي ذلك تعتبر مجالس المقاطعة هي السلطة الأعلى علي المستوي الإقليمي التي تتولي إدارة كافة شئون المقاطعة والوفاء باحتياجات سكان المقاطعة من صحة وتعليم ورعاية وتنمية زراعية وصناعية بما فى ذلك مؤسسات رياض الأطفال، كما يترك لها حرية فرض الضرائب من أجل توفير الدعم اللازم لكافة أوجه النشاط بالمقاطعة.

(٣) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي المحلي:

للسويد تاريخ طويل فيما يتعلق بالحكم الذاتي المحلي الذي يقوم علي مبدأ أن الاحتياجات الإنسانية يتم تحديدها وتلبيتها محلياً، وكنتيجة لذلك، تم وضع الحكم الذاتي المحلي من خلال مجالس البلدية والمقاطعة في الدستور، ويحق للبلديات والمقاطعات فرض الضرائب وتمويل إدارة المهام الخاصة بهم (١٧٥ : ١١).

وللبلديات حكم ذاتي بدرجة كبيرة فيما يتعلق بإدارة النظام التعليمي في ضوء الإطار التشريعي الذي تم وضعه من قبل الحكومة، ويعتبر مجلس البلدية أعلي هيئة لاتخاذ القرار علي مستوي البلدية (٩٩: ٢٥).

وتتكون السويد من ٢٩٠ بلدية،وتعتبر كل بلدية وحدة أو منطقة إدارية محدودة جغرافياً،وتعتبر مجالس البلدية المحلية هي أعلي هيئة لاتخاذ القرار علي المستوي

المحلي. وتتمثل المسئوليات المحلية الأساسية في مجال التعليم في أنشطة ما قبل المدرسة، لجنة رعاية الطفل للأطفال في سن المدرسة، صف ما قبل المدرسة، المدرسة الإلزامية، تعليم التلاميذ المعاقين فكرياً، المدرسة الثانوية العليا، تعليم الكبار بالبلديات، تعليم الكبار المعاقين فكرياً، الدروس السويدية للمهاجرين، الخدمات الاجتماعية (الرعاية الصحية للأطفال والشباب، المساعدة الاجتماعية، رعاية ودعم كبار السن ..... وغيرها)، الحماية البيئية والصحية، تجهيز وصيانة الشوارع والطرق والحدائق، تخطيط وتشييد المدن إلي جانب الثقافة والرياضة (٩٩: ١٧).

وتتولي البلديات مهمة تخطيط وتنظيم الخدمات علي المستوي المحلي. وتتولي الوزارة مسئولية السياسة القومية والأهداف والمبادئ التوجيهية والتمويل الخاص بالطفولة المبكرة، ولقد تم نقل هذه المسئوليات إلي السياسات المحلية علي مستوي البلدية، ويتم إدارة خدمات الطفولة المبكرة من خلال مجالس البلدية المنتخبة ويتم تمويلها من خلال ضريبة دخل البلدية (١٥١ : ٤٣١).

كما تُعقد الانتخابات الخاصة بالمجالس المحلية البلدية كل أربع سنوات، في نفس الوقت الخاص بالانتخابات العامة، ويحق التصويت في هذه الانتخابات لكل من سكان البلدية بما في ذلك المواطنين الأجانب بعدما يكونوا قد استكملوا الإقامة لمدة ثلاث سنوات متتالية ومواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما يحق التصويت للمواطنين الأيسلنديين والنرويجيين بعدما يثبتوا أنهم مسجلين في السويد، ويقوم المجلس المحلي البلدي باختيار مجلس بلدي وهيئات أخري لاتخاذ القرار وكلاهما مسئول عن إدارة وتنفيذ القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المجلس المحلي البلدي، ويقوم المجلس البلدي بقيادة الأعمال الإدارية والإشراف عليها بينما تكون الهيئات والمجالس الأخرى مسئولة عن مجالات الأنشطة الخاصة بها (٩٩: ١٨).

والبلديات ملزمة بموجب القانون علي أن توفر لسكانها عدد من الخدمات الأساسية التي يتلقون من أجلها الإعانات من الدولة، كما يحق للبلديات فرض ضرائب علي الدخل،

وفي بعض الأحيان يمكنها التكليف برسوم من أجل تمويل أنشطتها، وتشكل منح الدولة ٦/١ سدس دخل البلديات، وتعتبر البلديات المنظم الرئيسي لرعاية وتعليم ما قبل المدرسة والتعليم الإلزامي وتعليم التلاميذ ذوي الإعاقات الفكرية الحادة، والتعليم الثانوي الأعلى، كما إنها مسئولة عن تعيين العاملين في المدارس، ومسئولة عن تطوير كفاءتهم (٩٩: ٤١) .

وتعد البلديات المسئولة عن منح الموافقة لإنشاء مؤسسات رياض الأطفال، وللبلديات الحق في إصدار تعليمات خاصة لبناء هذه المؤسسات، ولها الحق أيضاً في سحب الموافقة إذا لم تلتزم هذه المؤسسات بالشروط المطلوبة (١١٠ :١٢)، ولا توجد لائحة وطنية تحدد عدد الأطفال في القاعات الدراسية أو عدد الأطفال لكل معلم، ومع ذلك فإن الوكالة القومية السويدية للتعليم **The Swedish National Agency for Education** قامت بوضع المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالجودة في مرحلة ما قبل المدرسة ومن بين هذه المبادئ خفض عدد المجموعات في القاعات الدراسية إلى نحو ١٥ طفل لكل ثلاث معلمات (٩٩ : ٤٤).

ويقوم كل مجلس بلدي بتحديد لجنة أو أكثر بحيث تكون مسئولة عن ضمان أنه يتم توفير الأنشطة التعليمية في ضوء القانون واللوائح والمبادئ التوجيهية الخاصة بالدولة، وإنه يتم خلق أفضل مناخ تعليمي ممكن (٩٩: ٤١) ، ويجب أن يتم توفير تعليم ما قبل المدرسة ورعاية الطفل في سن المدرسة بالحد المطلوب، ويجب أن يُتاح مكان لجميع الأطفال ذوي الأربع والخمس أعوام في تعليم ما قبل المدرسة لثلاث ساعات يومياً (٩٩: ٤١).

وطبقاً لقانون التعليم تعتبر البلديات مجبرة علي توفير تعليم ما قبل المدرسة للأطفال، من عمر سنة وحتى دخولهم لصف ما قبل المدرسة أو المدرسة الإلزامية هذا بالنسبة لأبناء العاملين أو الذين يتابعون دراستهم، أو للأطفال الذين يحتاجون مرحلة ما قبل المدرسة، ويحق لأبناء غير العاملين الالتحاق بتعليم ما قبل المدرسة لمدة ثلاث ساعات يومياً علي الأقل أو ١٥ ساعة أسبوعياً، كما يحق للأطفال ذوي الاحتياجات

الخاصة الحصول علي مكان بتعليم ما قبل المدرسة وعلي البلدية أن تعثر علي الأطفال الذين هم بحاجة إلي مثل هذا الدعم (٩٩: ٥٩).

ويوجد بالسويد رياض أطفال ومدارس مستقلة الدعم، ويوجد لديها مالك مختلف غير مجلس المقاطعة أو البلدية، ورياض الأطفال من سن الثالثة مجانية ١٥ ساعة أسبوعياً، ومعظم مراكز رياض الأطفال ودور رعاية الطفل في سن المدرسة يتم إدارتها من قبل البلديات، وفي عام ٢٠٠٩م ألتحق ١٩% من جميع أطفال مرحلة ما قبل المدرسة و١٠% من جميع أطفال الرعاية في سن المدرسة بمدارس ومؤسسات مستقلة الدعم (٩٩: ٧.١).

وبالتالي تعتبر مجالس البلدية علي المستوي المحلي العنصر المحرك لأوجه النشاط علي المستوي المحلي وإدارة تعليم ما قبل المدرسة وتوفير الدعم اللازم علي المستوي المحلي وتوفير أماكن بالرياض لذوي الاحتياجات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.

(٤) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على مستوي الروضة:

يتم إدارة رياض الأطفال من خلال مدير رياض الأطفال أو أحد المدرسين الذين يقومون بالإشراف علي العاملين برياض الأطفال، وعادةً ما يعمل العاملون برياض الأطفال في شكل فرق مع مجموعة من الأطفال (٩٩: ٤٧) ، ويقوم مدير الروضة بالإشراف على أعمال الموظفين في مرحلة ما قبل المدرسة، كما أنه يتحمل مسئولية خاصة في تطوير التعاون بين مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الإلزامي (٩٩ : ٣٠) ، فكلتا المرحلتان مرتبطان ببعضهما من منطلق سعيهما إلي تربية وتعليم النشء وتزويدهم بالمهارات والمعارف والخبرات التي تُسهم في تكوين شخصياتهم السوية القادرة علي الرقي بالمجتمع وتطويره.

ويمكن أن يعمل بالتدريس بمؤسسات رياض الأطفال في السويد معلمات رياض الأطفال وأيضاً معلمات الصفوف الأولى في المدارس الابتدائية، ومن أهم المهام التي توكل إلى المعلمة بخلاف مهمة تعليم الأطفال وتعزيز جوانب نموهم المختلفة هو تحقيق

أهداف المنهج الدراسي وتحقيق الأهداف القومية للتعليم في السويد، ويشترط في معلمات مؤسسات رياض الأطفال ما يلي: (١١٠ : ١٣)

- أن يكونوا من خريجي الجامعات أو الكليات، حاصلين على درجة التدريس بمرحلة ما قبل المدرسة، السنوات الأولى من التعليم الإلزامي.
- التدريب لمدة ثلاث سنوات ونصف أو ما يعادل ١٤٠ ساعة معتمدة في تعليم الطفولة المبكرة أو أحد الموضوعات ذات الصلة.

ويجب أن يحصل معلمي مرحلة ما قبل المدرسة علي درجة تعليم جامعية، كما أنه يُعهد إليهم المسئولية الشاملة لتنمية الأطفال وتعليمهم، كما يُمكن أن يوجد بالروضة أشخاص آخرين يقومون بتعزيز تنمية الأطفال وتعليمهم، ويعمل الأفراد داخل الروضة كفريق عمل لديه رؤية شاملة تجاه الأطفال وتنميتهم وتعليمهم، كما يتم الاعتماد علي الأنشطة التربوية التي تدمج معها الرعاية والتعليم الاجتماعي والتدريس (١٤٧ : ٨).

ويتضح مما سبق أن إدارة تعليم مؤسسات ما قبل المدرسة في السويد تتمثل في أربع مستويات إدارية أولها المستوي القومي أو المركزي المتمثل في وزارة التعليم والبحث التي تتولي مهام ومسئوليات النظام التعليمي في الدولة بأكملها، ويتمثل دور الوزارة في مجال تعليم ما قبل المدرسة في إعداد القوانين والمقترحات المرتبطة بأنشطة هذه المرحلة ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات التابعة لوزارة التعليم والبحث، كما يوجد بالمستوي القومي العديد من الوكالات التي تلعب دوراً هاماً في التعليم في السويد والتي تتبع لوزارة التعليم منها الوكالة القومية للتعليم والوكالة القومية لتطوير المدارس، وعلي المستوي الإقليمي توجد بعض الوكالات الداخلية التي يترك لها مجال التنظيم الإقليمي للتعليم وتتمثل هذه الوكالات في مجالس المقاطعات، أما بالنسبة للمستوي المحلي فتقوم المجالس البلدية بالإشراف علي التعليم علي هذا المستوي، وتتمثل الإدارة علي مستوي الروضة في مدير الروضة الذي يتولي الإشراف علي أعمال العاملين بالروضة هذا إلي جانب المعلمات اللاتي يُعهد لهن مهمة رعاية الأطفال والتدريس لهم.

ب- القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في السويد:

تتعدد القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في السويد ،ويمكن تحديده فيما يلى:

(١) العامل السياسي:

تعتبر السويد – نتيجة للاستقرار السياسي الذي استمر أكثر من أربعين سنة والتغير الجذري في بنية النظام التعليمي - من أغنى دول العالم وأعظمها تحقيقا للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، فالسويد لم تشترك بأي حرب منذ قرنين تقريباً، إذ التزمت الحياد في الحربين العالميتين. والجدير بالذكر أن السويد أصبحت عضو في الاتحاد الأوروبي في الأول من يناير عام ١٩٩٥م، وتولت الرئاسة الدورية للمجلس الأوروبي مرتين عام ٢٠٠١م وعام ٢٠٠٩م (٩٩ :١٢).

وتتبع السويد نظاماً ملكياً دستورياً، وتتمثل السلطة الفعلية في يد الحكومة والبرلمان، ويُشرع البرلمان القوانين ويتخذ القرارات المتعلقة بالضرائب ونفقات الدولة، كما إنه يُراقب عمل الحكومة والسلطات ويتخذ موقفاً من السياسة الخارجية، وتستند معظم قرارات البرلمان علي أسس عبارة عن اقتراحات تقدمها الحكومة، أما الحكومة فهي تقوم بتقديم الاقتراحات الحكومية للبرلمان كما تقوم بتطبيق القرارات التي يتخذها البرلمان(٣٨ :٢٨-٣٠).

وقد تم إنشاء أول برلمان في السويد في القرن السادس عشر، ولقد شمل نواب من الأربع طبقات النبلاء ورجال الدين والبرجوازية والفلاحين، وخلال القرن السابع عشر تم تبني قواعد أكثر صرامة للبرلمان، وشيئاً فشيئاً تم تطوير جهاز إداري، ولقد تباينت قوي البرلمان بشكل كبير وخلال فترات معينة كانت مكانته فيما يتعلق بالملكية ضعيفة للغاية، وبالرغم من ذلك، خلال عصر الحرية في القرن الثامن عشر قام البرلمان بتعزيز مكانته وظهر نظام الحزب تدريجياً، وبتبني دستور عام ١٨٠٩م، تم الفصل بين قوي الملكية والبرلمان، وفي الوقت ذاته، أصبحت المحاكم والسلطات مستقلة، وفي عام ١٨٦٥م تم

تقديم البرلمان ذو المجلس المزدوج، وتم استبدال المجلس المفرد الذي كان يضم ٣٥٠ نائب بنظام المجلسين عام ١٩٧١م عندما تم تقديم المجالس الدائمة في مناطق مختلفة (ولقد تم تغيير عدد أعضاء البرلمان ليصلوا إلي ٣٤٩ عضو)، وفي عام ١٩٧٤م قامت السويد بتبني دستور جديد، وفي عام ١٩٩٤م تم تغيير فترة ولاية البرلمان إلي أربع سنوات بدلاً من ثلاث سنوات بانتخابات للمستويات الحكومية الثلاث والتي كانت تتم في الأحد الأول من شهر سبتمبر(٩٩ : ١٢).

ويتميز المجتمع السويدي بالحرية والانفتاح، وللسويديين حق المشاركة في المظاهرات، حرية التعبير عن آرائهم، صحافة حرة، إمكانية التجوال بحرية في الطبيعة والتدقيق في أداء المسئولين الرسميين، ويرتكز الدستور السويدي علي أربعة قوانين أساسية هي آلية الحكم، قانون حرية الصحافة، القانون الأساسي لحرية التعبير الأساسية والخلافة علي العرش، وينص الدستور علي حق جميع المواطنين في الوصول بحرية إلي المعلومات، في تنظيم المظاهرات، في تشكيل الأحزاب السياسية وفي ممارسة شعائرهم الدينية(٥ :١).

ولقد اعتمدت السويد في سياستها الخارجية خلال القرن العشرين علي مبدأ عدم التحالف وقت السلم والحيادية وقت الحرب، فخلال الحرب العالمية الثانية لم تنضم السويد سواء لقوي الحلفاء أو قوي المحور، إلا أنها أسهمت بشكل غير مباشر في الدفاع عن فنلندا خلال حرب الشتاء التي كانت بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا (٢٣٤).

وتتعدد الأحزاب السياسية بالسويد ومنها الحزب المعتدل الذي يُعتبر من أكبر الأحزاب في السويد، الحزب الليبرالي، حزب الديمقراطيون المسيحيون، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الخضر، .... وغيرها،ويُركز الحزب الليبرالي علي التعليم وينادي بتحسين جودة التعليم والبحث العلمي (٢١٠) ،ويدل ذلك علي اهتمام الأحزاب السياسية بالتعليم ودوره في تطوير المجتمع والارتقاء به.

ويُمكن للأحزاب السياسية التي تحصل علي أكثر من ٤% من الأصوات في الانتخابات العامة أن تحصل علي مقاعد في البرلمان، كما يُمكن للمواطنين السويديين

التصويت في الانتخابات البرلمانية، ويُسمح للأجانب الذين يعيشون في السويد لفترة طويلة أن يقوموا بالتصويت في الانتخابات المحلية، ويدل كل ما سبق علي انتشار الديمقراطية في السويد ومراعاتها لجميع الأفراد الذين يعيشون بها بغض النظر عن كونهم سويديين أم أجانب (٩٩ : ١-٣).

وتلعب الديمقراطية دوراً كبيراً في السويد فجميع الأحزاب السياسية التي تحصل علي أكثر من ٤% من الأصوات في الانتخابات العامة يتم تخصيص مقاعدها في البرلمان، ويُسمح فقط للمواطنين السويديين بالتصويت في الانتخابات البرلمانية القومية، كما يُسمح للسكان السويديين الذين يحملون جنسية أجنبية بالتصويت في الانتخابات المحلية بعدما يكونوا قد عاشوا في السويد لفترة معينة (٩٩ : ١٣)، ويدل كل ما سبق علي انتشار الديمقراطية في السويد ومراعاتها لجميع الأفراد الذين يعيشون بها بغض النظر عن كونهم سويديين أم أجانب، وكما سبق وأن أشرنا إلي أن الأحزاب السياسية تُسهم بالتعاون مع البرلمان في اختيار رئيس الوزراء وتشكيل الحكومة ومناقشة القضايا ذات الأهمية القومية والاجتماعية والتوصل إلي حلول للمشكلات التي تطرأ علي الساحة السياسية والاجتماعية بصفة عامة ومؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة.

وتتمثل الوزارات التي تشارك في الإشراف على الشؤون التعليمية في وزارة التعليم والبحث، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة قطاع الأعمال والطاقة والاتصالات، وتتعاون هذه الوزارات كهيئات تحضيرية أو إعدادية للحكومة، بينما يتم تفويض التنفيذ العملي للقرارات للسلطات الإدارية المركزية، ويوجد مجموعة من السلطات في مجال التعليم مثل الوكالة القومية للتعليم، مفتشي المدارس، الوكالة القومية للتعليم العالي، الوكالة القومية لتعليم ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة، وتعمل وزارة الشئون الأجنبية كجزء من المكتب الحكومي وكسلطة إشرافية مركزية للسفارات السويدية والقنصليات بالخارج (٩٩ : ١٤).

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الوكالة القومية للتعليم ، والوكالة القومية لتطوير المدارس من الهيئات الهامة التي تُسهم في تطوير النظام التعليمي بالسويد بصفة عامة،

ومؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة ، حيث تهتم الأولي بتطوير المدارس وتحقيق الجودة ورفع كفاءة العملية التعليمية ومتابعة العمل بالمؤسسات التعليمية وتهتم الثانية بتقديم الدعم المادي للمدارس الذي يساعد علي زيادة ربط المدارس بعصر التكنولوجيا من خلال توفير كافة الوسائل والتقنيات التي تُسهم في تحقيق الأهداف التعليمية وزيادة وعي التلاميذ بالتكنولوجيا الحديثة وكيفية استخدامها إلي جانب الاهتمام بتطوير كفاءة فريق العمل بالمدرسة أو بالروضة لأنه هو العنصر الأساسي لتحقيق الأهداف التعليمية بالمدرسة أو المؤسسة التعليمية.

(٢) العامل الاقتصادي:

تتمثل المهمة الرئيسية للسياسة الاقتصادية في السويد في خلق أعلي رفاهية ممكنة مستدامة من خلال الوسائل العليا للنمو المستدام، العمل المستدام، والرفاهية التي تفيد كل فرد في المجتمع وتؤدي إلي الاستقرار الاقتصادي، ويجب أن يكون النمو الاقتصادي متوافق مع البيئة الجيدة والصحة (١٧٩ : ٥).

وتحظى السويد بتنافسية اقتصادية دولية كبيرة، فمنذ الأربعينيات من القرن السابق ضمنت السويد مكانها بين الدول الصناعية الكبرى في أوروبا، وخصوصاً في مجالات مثل الصناعات الهندسية، ووسائل النقل، وأنظمة الاتصالات، وتوليد الطاقة، وتنامت البيئة الاقتصادية عبر العقود الماضية لتبقى السويد سباقةً في ربط الابتكار العلمي باحتياجات العصر العملية من صناعة وتجارة، مواكبةً بذلك التغيرات المالية (٧٦).

وتعتبر السويد دولة متقدمة صناعياً، والاقتصاد الغني مبني على الهندسة والخدمات، والصادرات، ونحو ٩٠% من الصناعات يملكها القطاع الخاص، وملكية الدولة تقتصر على المناجم والمواصلات العامة والطاقة، وتمثل الصناعة ٣١% من الناتج القومي، بينما تشكل صناعة الخدمات ٦٥% والزراعة ٤% فقط، وبالسويد أغنى رواسب خام حديد في العالم ويتم تصدير معظمه (٨% من الإنتاج العالمي)، بالإضافة إلى خامات النحاس والذهب والرصاص والفضة، وتتميز السويد بأن قيمة صادراتها تفوق

قيمة الواردات، وتُصدر كميات هائلة من الورق ولا تستورد منها شيئاً، وأهم الواردات النفط والمنتجات الزراعية، وهي تتعامل تجارياً مع ألمانيا والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة والنرويج والدنمارك، وتتبع اتحاد التجارة الحرة الأوروبي، بالإضافة إلى كونها عضواً في السوق الأوروبية المشتركة. (٧٧)

وتشكل الغابات مورداً اقتصادياً هاماً للسويد، وتُسهم بحوالي ٤٥% من صادراتها، حيث تصدر منتجات الأخشاب المصنعة محلياً، مثل لب الأخشاب والورق والأثاث والسليولوز والفحم النباتي والأصباغ وبعض الكيميائيات ويسود هذا النمط من النشاط الاقتصادي الإقليم الشمالي، حيث تنتشر ورش الخشب على طول الأودية، وتشغل الأراضي الزراعية عُشر مساحة البلاد، ولدى السويد اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية الرئيسية وتهتم السويد بتربية الثروة الحيوانية، وتتركز التربية في الجنوب(٧٧).

ولقد عانت السويد مثلها مثل باقي الدول من الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم، وفي أعقاب الركود الاقتصادي؛ انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي من معدلات متوسطة ٢.٧%، ٤.١% في الفترة من ٢٠٠٥: ٢٠٠٧م ووصل إلي ٠.٩% عام ٢٠٠٨م. كما ازدادت البطالة بشكل كبير خلال فترة الركود الاقتصادي وقُدرت بحوالي ٢.٩% في يوليو ٢٠٠٩م في حين كانت ٥.٧% عام ٢٠٠٨م(٧٩).

ولقد مر الاقتصاد السويدي بمرحلة انتعاش عام ٢٠١٠م، حيث زاد إجمالي الناتج المحلي ٥.٥%. ويوجد العديد من العوامل التي أدت إلي ذلك، منها: انتعاش الدورة العالمية والزيادة الحادة في التجارة العالمية، ولقد أدي ذلك إلي حدوث زيادة سريعة في الطلب علي الصادرات السويدية، ولقد أدت الزيادة السريعة في الإنتاج وعجلة النمو في قطاع الأعمال إلي الإسهام في زيادة العمالة في السويد (١٧٩ : ٩-١٠).

وبلغ إجمالي الناتج المحلي في السويد ٥٣٨.١٣ بليون دولار أمريكي، وذلك طبقاً لإحصاءات عام ٢٠١٢م ،أي ما يماثل قيمته ٠.٨٧% من الاقتصاد العالمي (٢٣٣).

وتلعب السويد دوراً قيادياً في المناقشات الدولية بشأن السلع العامة العالمية كالموارد العابرة للحدود والمعرفة التي تفيد جميع الأفراد، من خلال تعزيز الاستقرار المالي العالمي والبيئة السليمة إلي جانب الوقاية من الأمراض (١٣٣ :١٣).

ويتم تمويل مؤسسات رياض الأطفال ودور رعاية الأطفال في سن المدرسة من قبل المنح المقدمة من الدولة، ومنح البلديات والرسوم، وتضع المنح المقدمة من الدولة والتي يتم تقديمها للبلديات في اعتبارها الموارد الإضافية اللازمة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبالتالي فإن منح الدولة يتم توزيعها من قبل البلديات (٩٩ : ٥١).

وتختلف رسوم مرحلة ما قبل المدرسة بين البلديات، وفي الغالب ترتبط بدخل الأسرة، وعدد الأطفال في الأسرة الملتحقين بمؤسسات رياض الأطفال أو دور رعاية الأطفال في سن المدرسة، وتتعهد البلديات التي تختار تطبيق الحد الأقصى من الرسوم بعدم فرض رسوم فوق مستوي معين، ولذلك فإنهم يتلقون منح خاصة من الدولة من أجل تعويض الخسارة في الإيرادات، ولقد قامت جميع البلديات بتقديم الحد الأقصى من الرسوم، ويعتمد الحد الأقصى من الرسوم الخاصة بأنشطة ما قبل المدرسة ودور رعاية الأطفال في سن المدرسة علي نسبة مئوية محددة من دخل ولي الأمر (٩٩ : ٥١).

وتبدأ هذه الرسوم بـ٣% (بحد أقصي ١٢٦٠ كرونة سويدية شهرياً) للطفل الواحد في أنشطة ما قبل المدرسة، وتنخفض ١% لكل طفل إضافي حتى تصبح بدون رسوم مع الطفل الرابع، أما بالنسبة لدور رعاية طفل سن المدرسة فإن الرسوم تصل إلي ٢% من الدخل (بحد أقصي ٨٤٠ كرونة سويدية شهرياً) للطفل الواحد، وبتخفيض١% للثاني والثالث، وبدون رسوم للطفل الرابع، ولقد قامت الوكالة القومية للتعليم في السويد بتقديم تقويم للإصلاح عام ٢٠٠٧م والذي أظهر أن الحد الأقصى من الرسوم قد أدي إلي زيادة عدد الأطفال الملتحقين بمؤسسات رياض الأطفال، ومن ثم أدي ذلك إلي القضاء علي بعض الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأطفال من الطبقات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (٩٩ : ٥١).

ويتضح من ذلك مدي رغبة السويد في توفير مؤسسات رياض الأطفال لجميع الأطفال دون وجود أي تمييز بينهم وبالتالي فهي تراعي مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع وتسعي إلي تقديم تعليم ما قبل المدرسة لجميع الأطفال من جميع الطوائف والطبقات الاجتماعية دون تمييز.

وتظل البلديات هي الممول الرئيسي لخدمات الطفولة المبكرة بالرغم من التزايد المستمر لمراكز تعليم ما قبل المدرسة ذو التمويل الذاتي المستقل(حيث يتم إدارته من قبل الآباء وفريق العمل المتعاون، الكنائس وهيئات أخرى)، ويجب أن تلبي رياض الأطفال الخاصة نفس متطلبات الخدمات العامة (١٥١ : ٤٣١)، وتوافق البلدية علي المنح لمدارس رياض الأطفال مستقلة الإدارة ولخدمات خارج المدرسة، وتكون تحت إشراف البلدية، التي يحق لها إصدار تعليمات خاصة وسحب موافقتها بخصوص المنح (١٠٨ : ١٢).

ولقد بلغ إجمالي الإنفاق الكلي لتعليم ورعاية الطفولة المبكرة عام ٢٠٠٢م ٤٤ بليون كرونة سويدية أي ما يماثل ١.٩% من إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٦٠ ألف كرونة سويدية لكل طفل في المتوسط (١٣٥ : ١٥) .

وبلغت المخصصات المالية لمؤسسات رياض الأطفال ولدور رعاية الطفل في سن المدرسة عام ٢٠٠٥م، ٥١.٢ مليون كرونة سويدية. ولقد مثل الإنفاق علي تعليم ورعاية الطفولة المبكرة ٣٠% من ميزانية التعليم الخاصة بالدولة (١٧٧ : ٢).

كما بلغت التكاليف الخاصة بمرحلة ما قبل المدرسة ودور الرعاية عام ٢٠٠٦م ، ٥٤.٦٠٣ مليون كرونة سويدية، منها ٤٠.٩٤٨ مليون كرونة سويدية لمرحلة ما قبل المدرسة، و٢.٦٩٧ مليون كرونة سويدية لدور الرعاية التربوية، ١٠.٥٣٦ مليون كرونة سويدية لمراكز وقت الفراغ،وبلغت التكاليف الخاصة بصف ما قبل المدرسة ٤.١٦٥ مليون كرونة سويدية (٩٩ : ٥٥) .

وبلغ الإنفاق الكلي علي النظام التعليمي في السويد عام ٢٠٠٧م، ٢٥١ مليون كرونة سويدية أي ما يماثل ٨.٢% من إجمالي الناتج المحلي. وبلغت القيمة المخصصة

لمؤسسات رياض الأطفال في ذلك العام ٤٤٦١٧ مليون كرونة سويدية أي ما يماثل ١٧.٨% من إجمالي الإنفاق (١٧٦ : ١٩).

ولقد بلغت المخصصات التعليمية في السويد كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي ٦.٢٢% عام ٢٠١٠م، وكانت أعلي قيمة لها خلال الأربعين عاماً الماضية ٨.٢٨% عام ١٩٩٦م، بينما كانت أدني قيمة لها ٦.٠٩% عام ٢٠٠٧م (٢٣٢).

ويظهر أثر العامل الاقتصادي فى أن المخصصات التعليمية في السويد ٦.٢٠% كنسبة من إجمالي الدخل القومي بلغت عام ١٩٧٠م وازدادت بنهاية السبعينات حيث وصلت ٧.٠٣% بنسبة زيادة قدرها ٠.٨٣%، واستمرت في الزيادة مع أوائل الثمانينات حيث بلغت ٧.٧٤% عام ١٩٨٠م ،إلا إنها أخذت في التناقص التدريجي حتي وصلت بنهاية الثمانينات ٦.٦٣%، ولقد ازدادت مرة أخري مع أوائل التسعينات حيث بلغت ٧.٠٦% عام ١٩٩٠م بنسبة ، وأخذت في التزايد حتي بلغت ٨.٢٨% عام ١٩٩٦م ،إلا أن ذلك لم يستمر كثيراً حيث وصلت ٨.٠٤% عام ١٩٩٨م، وقد استمرت بنفس النسبة الأخيرة مع بداية الألفية وحتي عام ٢٠٠٣م، ثم أخذت في التناقص حيث بلغت ٧.٠٩% عام ٢٠٠٤م ،ووصلت إلي ٦.٢٢% عام ٢٠١٠م والتي تعتبر أدني نسبة للمخصصات التعليمية في السويد، ويدل ذلك علي عدم ثبات المخصصات التعليمية في السويد حيث عانت السويد مثلها مثل باقي الدول من الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم.

(٣) العامل الاجتماعى:

تعد اللغة السويدية اللغة الرسمية في السويد هي، ولقد تأثرت اللهجات السويدية المستخدمة في سكانيا التي تقع في أقصى جنوب البلاد بالدنماركية لكون تلك المنطقة تاريخياً جزءاً من الدنمارك، ويشكل السويديون الفنلنديون أكبر أقلية لغوية ويعترف بالفنلندية كلغة أقلية، ويوجد أيضاً أربع لغات أقليات أخرى ومعترف بها، وأصبحت السويدية لغة البلاد الرسمية في ١ يوليو ٢٠٠٩م، عندما تم تنفيذ القانون اللغوي الجديد، ويجيد غالبية السويديين وبدرجات متفاوتة التحدث باللغة الإنجليزية، وخاصة أولئك الذين

ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الروابط التجارية والسفر خارج البلاد والنفوذ الأنجلو-أميركي القوي. (٧٦)

وأصبحت الإنجليزية مادة إلزامية لطلاب المدارس الثانوية الذين يدرسون العلوم الطبيعية منذ عام ١٨٤٩، وكانت مادة إلزامية لجميع الطلبة السويديين منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، واللغة الإنجليزية حالياً مادة إجبارية (حسب السلطات المدرسية المحلية) بين الصف الأول والصف التاسع، مع استمرار جميع التلاميذ في المدارس الثانوية لعام آخر على الأقل في دراسة اللغة، ويدرس معظم الطلاب أيضاً لغة أخرى أو اثنتين، تشمل تلك اللغات الألمانية والفرنسية والاسبانية وغيرها، أما الدنماركية والنرويجية فتُدرسان أيضاً في بعض الأحيان كجزء من دورات اللغة السويدية الأم(٧٦).

ولا تزال السويد واحدة من أكثر الدول من حيث المساواة في توزيع الدخل، ولديها أدنى مستويات الفقر في العالم، ويوجد فهم عام في السويد أن المجتمع مسئول عن أداء حق الرعاية لجميع المواطنين، ومن المواضيع التي تحتل مكانة كبيرة عند العديد من السويديين: المساواة وحرية التعبير وحقوق الإنسان(٧٥).

ومن جهة أخرى تقدم الحكومة السويدية لكل فرد في المجتمع السويدي من خلال برامج الخدمات الاجتماعية الرعاية الصحية ومعاشات لكبار السن والعاطلين عن العمل ومنح دراسية وتعليم مجاني وبرنامج لرعاية الأسنان ووجبات ومواصلات مدرسية مجانية ومواد تعليمية مجانية، وتولي الحكومة السويدية اهتماماً كبيراً ومميزاً بالثقافة وتخصص للشأن الثقافي مبالغ طائلة تقدر بملايين الدولارات، وتعتبر الميزانية المخصصة للثقافة في السويد من أعلى الميزانيات مقارنة بالدول الغربية الأخرى. (٧٤)

ومن جميل العادات في السويد أن الطفل وبمجرد أن يُولد تقوم الجهات الصحية المعنية برعاية الطفل، بإهدائه كتابا ليكون أول هدية يتلقاها المولود في حياته، ويعتبر الشعب السويدي من أكثر الشعوب عشقاً للقراءة والمطالعة وشعاره "الحياة تُعني المطالعة والعمل" وتتميز الشخصية القومية للأمة السويدية بسمة عامة هي الالتزام بالنظام واحترام

الحرية الفردية والإيمان بالديمقراطية (٧٤)، فالعلم يعتبر أساس لتقدم وازدهار الشعوب وهذا ما جعل السويد تدخل في عداد الدول المتقدمة لكن العلم غذاء العقل والعقل أساس التفكير والتفكير أساس الإنتاج والإنتاج أساس التقدم والازدهار.

ولقد بلغ عدد سكان السويد ٩.٢٦ مليون نسمة عام٢٠٠٩م، ٨٥% منهم يعيشون في المدن الكبرى (مثل ستوكهولم، مالمو وجوتنبرج) والمناطق الجنوبية من الدولة (١٥١ : ٤٢٨) ،أما فى عام ٢٠١١م فقد بلغ هذا العدد ٩.٤٥ مليون نسمة ، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي ٠.١٦٨% عام ٢٠١٢ م (٢١١)، بينما بلغ هذا العدد ٩.٧٢ مليون نسمة فى عام ٢٠١٤ م ،ولذلك تحتل السويد المركز الـ ٩٠ من حيث عدد السكان(٧٦).

ويتفاوت توزيع السكان من منطقة لأخرى، حيث يعيش معظم الناس في جنوب ووسط الدولة، في حين أن الجزء الشمالي من الدولة مزدحم علي نحو أقل، ويُقدر أن نصف السكان يعيش علي ٣% من أراضي الدولة، فهناك أماكن تبلغ الكثافة السكانية بها ٣٦: ٧٠ فرد/ كم٢، وأخري ٧١: ١٤٠ فرد/ كم٢، ومناطق تصل كثافتها السكانية ١٤١: ٢٨٠ فرد/ كم٢ ومناطق مزدحمة جداً تزيد فيها الكثافة السكانية عن ٢٨٠ فرد/ كم٢(١٥٠ : ٢٢).

ويوجد العديد من التطورات الاجتماعية الحديثة التي أدت إلي تشكيل الطفولة المبكرة في السويد. فمعظم العائلات ليس لديها سوي طفل واحد (٤٤.٥%) أو طفلين (٣٩.٤%) ولذلك فإن النشأة في أسرة صغيرة هو أمر شائع في السويد، ويوجد عائلات أقل لديها ثلاث أطفال أو أكثر (١٦.١%). وبالرغم من أن معظم الأطفال السويديين ينشأون في ظل أب وأم، إلا أن واحد من كل خمس عائلات لديها أطفال ذو عائل واحد (١٨%) وترأسها الأم بشكل أساسي (١٧٥ : ٨).

ويتم تقسيم الأطفال بمؤسسات رياض الأطفال من مجموعتين إلى خمس مجموعات تشمل مجموعة الكبار والتي تضم الأطفال الذين تتجاوز أعمارهم ثلاث سنوات، والمجموعة المختلطة التي تشمل الأطفال من عمر ثلاث إلى خمس سنوات، وفي بعض المؤسسات يتم تقسيم الأطفال إلى مجموعات حسب الفئة العمرية (٩٩ : ٤٤)، والهدف

من هذا التقسيم هو تحقيق الاتساق والاستمرارية في الأنشطة اليومية التي يمارسها الأطفال، وتلبية احتياجات الأطفال في أن يكونوا مع الآخرين حيث يلعبون ويتفاعلون ويعملون سوياً، إلي جانب تطوير انتمائهم نحو الجماعة والشعور بأهمية الجماعة وحياتهم وقيمة التعاون (٩٩ : ٤٤).

وتركز المناهج بمؤسسات رياض الأطفال تركيزاً كبيراً على تطوير اللغة، الغناء، الموسيقى، الدراما، الإيقاع، الحركة، بالإضافة إلى تعليم الأطفال القراءة والكتابة، ويتم ذلك من خلال استخدام مختلف التقنيات والمواد التعليمية، ويُركز المنهج على المسائل المتعلقة بالبيئة والمحافظة على الطبيعة، ومن الجدير بالذكر أن حوالي سدس البلديات تهتم بتعليم الأطفال الذين يتحدثون بلغة غير السويدية اللغة الأم (٩٩ : ٤٥-٤٦) .

ويتم تنفيذ المنهج في السويد في ضوء هدفين هامين الأول هو العمل على تحقيق الأهداف التي يسعى المنهج إلى تحقيقها وبالتالي تحقيق التنمية المنشودة، أما الثاني فيتمثل في التعرف علي الأهداف المراد تحقيقها وهو تعبير عن الحد الأدنى المطلوب تحقيقه لدي الطفل عند إنهاء تعليم ما قبل المدرسة (٩٩ : ٤٦).

وتعتبر رعاية الطفل ظاهرة حديثة في السويد، فلقد تم افتتاح أول دار للحضانة عام ١٨٥٤م، ولكن لأكثر من قرن كان عدد الأماكن المتاحة في المراكز محدود للغاية، وفي عام ١٩٣٥م، كان يوجد لحوالي ٤ آلاف طفل مكان بدار الحضانة، ويتمثل الهدف الرئيسي لبرامج التعليم المبكر في توفير رعاية غير مكلفة للأطفال الفقراء والذين تعمل أمهاتهم بخارج المنزل، ويتم تنظيم دور الحضانة وإدارتها من قبل المنظمات والمؤسسات الخاصة التي تعتمد علي الأعمال الخيرية (١٢١ : ٢١).

(٤)العامل الجغرافي:

تعتبر السويد ثالث أكبر دولة في الغرب الأوروبي، تحدها فنلندا من الشمال الشرقي، النرويج من الغرب، وترتبط بجسر بين مدينتي مالمو وكوبنهاجن في الجنوب الغربي (١٥١ :٤٢٨) ،ويوجد في السويد العديد من المناظر الطبيعية كالجبال والغابات

والهضاب والبحيرات والسهول الواسعة، معظم هذه المناظر الطبيعية تشكلت خلال العصر الجليدي منذ حوالي ١٠ آلاف عام (٩٦ : ٧-٨).

وتبلغ مساحة السويد حوالي ٤٥٠ ألف كم٢ أي ما يقارب مساحة كاليفورنيا، أسبانيا أو العراق، ويبلغ عدد سكانها ٨,٨ مليون نسمة، ٨٥% منهم يعيش في الجزء الجنوبي من السويد، يقطن ٢٠ فرد تقريباً في كل كيلو متر مربع، ويوجد في السويد ٢٨٩ بلدية يبلغ عدد السكان في معظم هذه البلديات فيما بين ١٠ آلاف : ٢٠ ألف فرد، وكان السكان في السويد متجانسون إلي حد ما إلا أنهم أصبحوا غير متجانسين علي نحو متزايد، فاليوم يشمل سكان السويد أفراد من ١٧٠ دولة، وتقريباً ١/٥ من إجمالي عدد السكان ذو أصل غير سويدي، بالرغم من أن أكثر من ٣/٢ من هؤلاء السكان يعود إلي الدول الشمالية الأخرى، ويوجد في السويد مجموعتين من الأقليات من السكان الأصليين هما: الفنلنديين الذين يعيشون في الأساس في الشمال الشرقي، والساميين الذين يعيشون في الشمال (١٧٥ : ٨) ، وقُدر عدد السكان بـــ ٩.٤٥٣.٠٠٠ مليون نسمة عام ٢٠١١م، وبلغ معدل النمو السكاني السنوي ٠.١٦٨% عام ٢٠١٢ م (٢١١).

ويقع الجزء الشمالي من السويد شمال الدائرة القطبية الشمالية، وفي فصل الصيف، تشرق الشمس طوال اليوم وطوال الليل، ويطلق علي شمال السويد خلال هذه الفترة " شمس منتصف الليل"، ولكن خلال الشتاء الطويل تكون هذه المنطقة ثلجية ومظلمة، أما باقي السويد فيوجد به أربع فصول، الربيع الذي يبدأ في شهر إبريل، الصيف الذي يستمر من شهر مايو وحتى شهر أغسطس، وفي الخريف يصبح الجو أكثر برودة وتصبح أوراق الشجر لامعة اللون، ومع عودة الشتاء يرتدي أفراد المجتمع الصوف الدافئ والملابس الثقيلة (١٩٣ : ١٤).

وتشغل المياه في السويد حوالي ٣٩.٩٦٠ كم٢ أي ما يُكون حوالي ٩٥.٧٠٠ بحيرة. وتستخدم البحيرات كمحطات مياه وبخاصة الأنهار والبحيرات الشمالية الكبيرة، وأكبر جزيرتان بالسويد هما جوتلاند **Gotland** وأولاند **Oland** في جنوب شرق البلاد (٢١٤).

ويظهر تأثير العوامل الجغرافية فى تعدد مؤسسات تعليم ماقبل المدرسة فى السويد مابين مراكز تُعرف بمراكز الطفولة المبكرة للأطفال من عمر سنة : خمس سنوات،و مراكز رعاية طفل ما قبل المدرسة ،ومراكز الرعاية اليومية،و صف ما قبل المدرسة،ومراكز وقت الفراغ، وتتبع هذه المؤسسات مدخلاً شاملاً تجاه تعليم الأطفال ورعايتهم وتربيتهم (١٥١ : ٤٣٤) ،وذلك نتيجة لمساحتها الشاسعة وعدد سكانها المنخفض بالمقارنة بالدول الأوروبية.

كما أن مؤسسات رياض الأطفال تفتح طوال العام، عادةً ١٠ : ١٢ ساعة يومياً اعتماداً علي الاحتياجات الخاصة للآباء والأطفال، ومعظم المراكز يتم إغلاقها خلال الصيف (يوليو)، إلا أن مركز واحد في كل إقليم يظل مفتوحاً للأطفال الذين يعمل أولياء أمورهم خلال هذه الفترة (١٥١ : ٤٣٤)، وبالتالي يضع المجتمع السويدي في اعتباره راحة أولياء الأمور من خلال إيجاد الأماكن المناسبة والآمنة التي يُمكن لأبنائهم الالتحاق بها مما يعتبر عملة ذات وجهين من منطلق رعايتها للأطفال أثناء انشغال أولياء أمورهم، أي أنها تحقق الراحة للأطفال ولأولياء أمورهم في ذات الوقت.

٣- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في رومانيا فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

تعد مرحلة رياض الأطفال من أخصب المراحل التربوية التعليمية في تشكيل الشخصية وتكوينها؛ لأنها مرحلة تربوية يتم فيها التعلم تلقائياً وتمهد لمسار العملية التربوية في المستقبل، وتبدو أهمية رياض الأطفال من أهمية تلك المرحلة النمائية في تكوين شخصية الطفل، وتكمن أهمية الدور الذي تقوم عليه رياض الأطفال فيما يُمكن أن تُسهم به من دور تربوي سليم في إعداد شخصية الأطفال إعداداً صحيحاً يجعلهم علي درجة عالية من السواء النفسي (٢٥ : ٣٩).

ويشمل تعليم ما قبل المدرسة في رومانيا الأطفال الأقل من السادسة من العمر، ولقد اشتمل التشريع الجديد علي تقديم التعليم المبكر (من الميلاد وحتى الثالثة من العمر) في النظام التعليمي، وكجزء من تعليم ما قبل المدرسة يوجد سنة للإعداد للمدرسة تهدف

إلي تيسير التحاق الأطفال بالصف الأول من التعليم الابتدائي (١٤٦ : ١٣)، أي أن تعليم ما قبل المدرسة يشمل الحضانة للأطفال (من الميلاد وحتى الثالثة من العمر)، رياض الأطفال (من الثالثة وحتى السادسة من العمر)، والسنة النهائية من رياض الأطفال (السنة الإعدادية أو التحضيرية للتعليم الابتدائي من الخامسة وحتى السادسة من العمر).

ومن جهة أخرى يؤكد رجال الإدارة أن قوة المؤسسات التعليمية بصفة عامة ومؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة ،ومدي تحقيقها للأهداف المنشودة إنما تتوقف علي قوة إدارتها(٨ :٥١) ،ويكون الأساس في نجاح إدارة هذه المؤسسات هو توافر العناصر البشرية المؤهلة القادرة علي الارتقاء بالمؤسسة التي يعملون بها، بالإضافة إلى توافر الإمكانات المادية التي تُساعد العناصر البشرية في القيام بعملها علي أكمل وجه.

أ- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في رومانيا:

ولقد كانت إدارة التعليم في رومانيا مركزية بشكل تقليدي، حيث كان للهيئات المركزية (وزارة التعليم والبحث والشباب، وزارة المالية، وزارة العمل والتكافل الاجتماعي، بالإضافة إلي الحكومة) السلطة النهائية لاتخاذ قرارات حول كافة المجالات الوظيفية (الموارد البشرية، الموارد المادية والمالية، المنهج الدراسي وتطوير المؤسسات التعليمية). وقد كانت إدارة التعليم علي كافة المستويات: القومي، الإقليمي (المقاطعة) والمحلي تُنظم من خلال قانون التعليم ٨٤ لسنة ١٩٩٥م (١٤٥ : ١٣)، فقد حددت وزارة التعليم المناهج الدراسية الخاصة بالمدارس القومية والمحلية، امتحانات القبول والتخرج من المدرسة الثانوية، هذا إلي جانب التمويل، ولقد اشتملت الإدارة الإقليمية مفتشي المدارس الذين كان لديهم مسئوليات إدارية كما إنهم يقومون بتقديم نمط من تدريب المعلمين طبقاً للمبادئ التوجيهية المنصوص عليها مركزياً، ولم يكن لدي المدارس التى تتبعها مؤسسات رياض الأطفال إدارة ذاتية لتخطيط وتنفيذ ميزانياتها، ولم يتمكن مديرى هذه المدارس والمجالس الإدارية من وضع سياسة للموارد البشرية بالمدرسة، كما تشارك السلطات المحلية بشكل محدود في إدارة هذه المدارس (١٥٧ :١٩٤).

وفيما يلي عرض لإدارة مؤسسات رياض الأطفال فى رومانيا من خلال المستويات التالية:

(١)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي القومي :

تتمثل إدارة مؤسسات رياض الأطفال على هذا المستوى فى العديد من الجهات والأجهزة والمستويات الفرعية

(أ) رئيس الدولة:

رئيس رومانيا هو رئيس الدولة، ويتم انتخابه بشكل مباشر لفرتين ومدة الفترة الواحدة خمس سنوات، وقد لا يكون الرئيس عضواً في أي حزب سياسي أثناء فترة رئاسته، ويُعين رئيس رومانيا رئيس الوزراء بعد استشارة الأحزاب السياسية في البرلمان، وإذا تم رفض اقتراحه من قبل البرلمان مرتين في ٦٠ يوم يُمكن للرئيس أن يحل البرلمان ويدعو إلي الانتخابات المبكرة إلا إذا كان في الستة شهور الأخيرة من فترة رئاسته، ويقوم الرئيس بتعيين رئيس الوزراء فقط ولا يُمكنه عزله من منصبه إلا إنه يُمكنه أن يرفض تعيين أعضاء مجلس الوزراء مرة واحدة(٢٢٥).

(ب) رئيس الوزراء:

رئيس وزراء رومانيا هو رئيس الحكومة، وتتمثل مهام رئيس الوزراء في إدارة الحكومة والإشراف علي أنشطة أعضائها، مع مراعاة الصلاحيات والواجبات الملقاة علي عاتقهم، وعليه أن يُقدم لمجلس النواب أو مجلس الشيوخ التقارير والبيانات التي تتعلق بسياسة الحكومة والتي يجب مناقشتها حسب الأولوية، وعلي رئيس الوزراء والوزراء بما فيهم وزير التعليم الرومانى وغيرهم من أعضاء الحكومة أن يقوموا بأداء اليمين بشكل فردي أمام رئيس رومانيا طبقاً لنص المادة ٨٢، وتمارس الحكومة ككل وكل عضو من أعضائها مهامهم من تاريخ أداء اليمين (٢٢٦).

(ج) البرلمان:

يتكون البرلمان الروماني من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ويتألف مجلس النواب Chamber of Deputies من ٣١٥ عضو أو مقعد، حيث يتم انتخاب النواب بالتصويت العام المباشر، كما يتاح لكل أقلية وطنية مقعد في المجلس، ويتكون مكتب اللجنة الدائمة لمجلس النواب من رئيس مجلس النواب، أربع نواب للرئيس، ٤ سكرتارية، وأربع موظفين، ويعتبر رئيس مكتب اللجنة الدائمة لمجلس النواب هو رئيس مجلس النواب، ويتم انتخاب الرئيس من خلال الاقتراع السري للفترة الرئاسية المنصوص عليها في التشريع الروماني، أما باقي الأعضاء فيتم انتخابهم في بداية كل دورة برلمانية(٢٠٦).

ويتألف مجلس الشيوخ من ١٣٧ عضو يتم انتخابهم بالانتخاب العام المباشر والذي يتم كل ٤ سنوات، وتُجري الانتخابات في ٤٢ دائرة انتخابية و ٤١ مقاطعة ، بالإضافة إلي العاصمة بوخارست (٢٣١).

(د) الحكومة:

تعتبر الحكومة الهيئة التنفيذية التي يتم تداولها في البرلمان علي أساس البرنامج الحكومي المقترح من قبل المرشح لرئيس الوزراء، وطبقاً للتشريع؛ يتطلب تولية رئيس الوزراء والحكومة موافقة أغلبية أعضاء البرلمان، ويُحدد برنامج الحكومة الإستراتيجية التنموية للدولة لمدة ٤ سنوات ويعكس الأولويات الوطنية والبرنامج السياسي للحزب أو الائتلاف الذي يستحوذ علي الأغلبية البرلمانية، وتعتبر السياسة التعليمية والتدريب جزء لا يتجزأ من برنامج الحكومة(١٠٢ : ٩).

(هـ) الأحزاب السياسية:

يوجد في رومانيا نظام ثنائي الأحزاب يتألف من العديد من الأحزاب السياسية، والذي لا يكون فيه لأي حزب الفرصة للاستحواذ علي السلطة بمفرده، ويجب علي الأحزاب أن تعمل سوياً من أجل تكوين الائتلافات الحكومية، من هذه الأحزاب الحزب الليبرالي

الديمقراطي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، الحزب الليبرالي القومي، الحزب المحافظ .....الخ وغيرها من الأحزاب كما يتاح لأحزاب الأقليات العرقية مقاعد في البرلمان فيما عدا المجريين حيث يمثلهم الاتحاد الديمقراطي للمجريين في رومانيا (٢١٦) ، ويدل عدم استحواذ أي حزب علي السلطة علي الديمقراطية والمساواة بين الأحزاب السياسية وعدم تفضيل أياً منهما عن الآخر، حيث تتكاتف جميع الأحزاب السياسية سوياً من أجل تحقيق الصالح العام للدولة أن يسعوا إلي تحقيق أية مصلحة شخصية من وراء ذلك.

(و)الإدارة العامة المركزية:

تتضمن الإدارة العامة المركزية الوزارات والهيئات التابعة للحكومة، والمجلس الأعلى للدفاع القومي وغيرها من السلطات الإدارية الذاتية، ويتم إدارة قطاع التعليم والتدريب علي المستوي القومي من قبل وزارة التربية والبحث التي تتعاون علي المستوي القومي أو المركزي مع غيرها من الوزارات والهيئات التابعة للحكومة ومنها وزارة المالية أو التمويل العام التي تتولي الميزانية القومية للتعليم والتدريب، الوكالة القومية للإستراتيجيات الحكومية، وزارة الصحة ..... وغيرها (١٠٢ : ٩).

(ز)وزارة التعليم والبحث والشباب:

تعتبر وزارة التعليم والبحث والشباب **Ministry of Education, Research and Youth** هي المسئولة عن تنفيذ التشريع التعليمي والإدارة العامة لنظام التعليم والتدريب، وتتعاون هذه الوزارة علي المستوي المركزي مع غيرها من الوزارات والهياكل المؤسسية التي تتبع للحكومة، ويشمل هذا التعاون؛ تعاون وزارة التعليم والبحث والشباب مع وزارة القوي العاملة في مجالات محددة مثل تنمية الموارد البشرية، إعداد إطار للمؤهلات القومية....ألخ، كما تتعاون وزارة التعليم والبحث والشباب مع وزارة الدمج الأوربي ووزارة المالية، وكما هو معلوم فلقد كان نظام التعليم في رومانيا يتبع النمط المركزي **Centralization** إلا إنه في عام ٢٠٠٥م بدأت عملية اللامركزية

Decentralization والحكم الذاتي Self Autonomy في المدارس في ثلاث مقاطعات برومانيا(٩٥ : ٢٤)،ومن الجهات الأخرى التي تتولي مسئوليات تعليمية وزارات الصحة، الداخلية، والدفاع (٩٥ : ٢٥).

وتتولي وزارة التعليم والبحث والشباب مسئولية الإدارة العامة للتعليم علي المستوي القومي، وطبقاً لقانون التعليم؛ تقوم وزارة التعليم والبحث والشباب بالتنسيق والسيطرة علي نظام التعليم القومي، وتنظيم شبكة التعليم العام وتقترح علي الحكومة أعداد المسجلين، الموافقة علي المناهج الدراسية والكتب الخاصة بالتعليم الابتدائي والثانوي، تنظيم المسابقات القومية للكتب المدرسية وتوفير التمويل اللازم لنشرها، تنسيق النشاط البحثي، مسئولة عن تدريب المعلمين، توفير الدورات التنشيطية للمعلمين، ويتم القيام ببعض صلاحيات الوزارة من خلال الوكالات والخدمات والمكاتب المتخصصة التي تتبع لوزارة التعليم والبحث والشباب (١٤٥ : ١٣).

وتبني وزارة التعليم والبحث والشباب نشاطها علي أساس الهيئات الاستشارية علي المستوي القومي، ويتبع لهذه الوزارة شبكة مؤسسية منها وحدات التفتيش ومجالس هيئة التدريس، وينص القانون علي أن وحدات التفتيش عبارة عن هيئات متخصصة لا مركزية، في حين تعتبر مجالس هيئة التدريس مراكز توثيق لتنظيم التدريب المستمر والأنشطة العلمية والمنهجية والثقافية (١٤٥ : ٩).

وتتولي وزارة التعليم العديد من الوظائف بدءاً من إنشاء المدارس وحتى الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، التدريب الأكاديمي والتقويم، الموظفين، البحث، المكتبات، إستراتيجيات الإصلاح وتقييم الجودة، ولقد قامت الوزارة بإنشاء المجموعات الإعدادية أو التحضيرية في تعليم ما قبل المدرسة (السنة النهائية من تعليم ما قبل المدرسة) من أجل ضمان الاستمرارية من تعليم ما قبل المدرسة إلي التعليم الابتدائي (١١٢ : ٩٣).

وتعتبر وزارة التعليم والبحث والشباب السلطة النهائية للحكم المدرسي، كما أنها تتكفل بالإدارة العامة للتعليم، وفي بعض الأحيان يكون عليها أن تتعامل مع القرارات التي

تم اتخاذها من قبل وزارة المالية، ووزارة العمل والحماية الاجتماعية، ومجلس الوزراء، يرأس هذه الوزارة وزيراً للتعليم ويوجد مجموعة من الجهات التي تقدم العون والمساعدة لوزير التعليم وتتمثل هذه الجهات فيما يلي؛ المجالس القومية، مكتب المستشار القانوني، مكتب العلاقات العامة، مكتب المراقبة وقسم العلاقات الدولية (١١٢ : ٩٢).

كما يوجد سكرتارية الوزير التي تشمل ثلاث سكرتاريات للدولة الذين يقومون بتقسيم الواجبات فيما بينهم، وتعتمد الوزارة علي مجموعة من الهيئات الاستشارية القومية التي تتمثل فيما يلي: المجلس القومي للإصلاح التعليمي، المجلس القومي للدرجات الأكاديمية والدبلومات والشهادات، المجلس القومي لتمويل التعليم العالي، المجلس القومي لبحوث التعليم العالي، المجالس القومية للمكتبات، المجالس القومية لرؤساء الجامعات، المجتمعات العلمية القومية، اللجان القومية المتخصصة بالمجالات (١١٢ : ٩٣)، كما يوجد مجموعة من المجالس الاستشارية الأخرى التي تساعد الوزارة في القيام بمهامها مثل المركز القومي للتعليم الفني والمهني وتطوير التدريب، المجلس القومي للتدريب المهني للكبار، الوكالة الرومانية لضمان جودة التعليم العالي، إلي جانب المجتمعات العلمية للمدرسين ولجان التعليم القومي(١٦٢ : ٤-٥).

ويوجد في وزارة التعليم والبحث والشباب قسم للأقليات، ويعمل بهذا القسم مستشار ومفتش (٩٥ : ٢٥) ، ويهتم هذا القسم بتعليم الأقليات في رومانيا وتوفير التعليم بلغاتهم الأم.

وتقوم وزارة التعليم بصياغة وتنفيذ الإستراتيجية العامة للتعليم بما فى ذلك مؤسسات رياض الأطفال ،وذلك بالاشتراك مع مؤسسات ووزارات أخري مهتمة بالتعليم، حيث تقوم بالإشراف علي التعليم القومي وتشرف علي الأنشطة البحثية في مجال التعليم (١٦٢ : ٤). ويقع على عاتق وزارة التعليم والبحث والشباب العديد من المسئوليات منها على سبيل المثال ما يلي:(١٠٢ :٢٦-٢٧)

- تتحمل مسئولية وضع وتنفيذ السياسة التعليمية القومية.
- تحديد صلاحيات محددة لممارسات الموارد البشرية في مجال التعليم.

- صنع القرار على المستوى القومي بالتعاون مع الخبراء والهيئات المنشأة بموجب وزارة التعليم والبحث والشباب والهيئات الاستشارية التي حددها القانون.
- تنظيم التعليم العام، وإجراء المشاورات مع المدارس والسلطات المحلية المهتمة بالتعليم.
- ضمان التمويل للمدارس، وشراء الكتب المدرسية.
- ضمان تقديم ما يكفي من التعليم والدعم النفسي والتربوي للأطفال والشباب.
- ضمان إنتاج الوسائل التعليمية وتوفيرها بمختلف المؤسسات التعليمية.
- تعيين ونقل وفصل المعلمات وتقاعدهم.
- إصدار أدلة المعلمات والمعلمات المساعدات.
- إدارة وتوجيه ومراقبة الموظفين العاملين في قطاعات التعليم المختلفة.
- وضع القواعد المحددة لمباني المؤسسات المدرسية.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن وزارة التعليم والبحث والشباب هي التي تتولي مسئولية التعليم بما فى ذلك مؤسسات رياض الأطفال علي المستوي القومي ويرأس هذه الوزارة وزيراً للتعليم يعاونه سكرتارية لمساعدته في القيام بأعماله، ويوجد مجموعة من الهيئات والمجالس الاستشارية التي تلعب دوراً هاماً في مجال التعليم علي المستوي القومي مثل المجلس القومي لتمويل التعليم العالي، المجلس القومي للإصلاح التعليمي، كما توجد العديد من الوزارات التي تعتبر جهات معاونة لوزارة التعليم والبحث والشباب مثل وزارة الصحة، القوي العاملة، المالية، الداخلية ..... الخ.

(٢)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي الإقليمي:

تتولي المقاطعات والبلديات والمدارس مسئوليات التعليم بما ذلك مؤسسات رياض الأطفال علي المستوي الإقليمي، في حين مازالت الموارد المالية والكتب والمناهج من المهام المركزية (٩٥ : ٢٥).

ويوجد ٤٢ وحدة تفتيش مدرسي بالمقاطعة في رومانيا (٤١ مقاطعة ، بالإضافة إلي العاصمة بوخارست)، وتقوم هذه الوحدات التفتيشية بدور مزدوج حيث أنها تعتبر

وحدات مرتبطة بالإدارة المركزية، وتعتبر أيضاً هيئات لا مركزية متخصصة (٩٥: ٢٥)، وتتبع وحدات تفتيش المدارس بالمقاطعة لوزارة التعليم والبحث والشباب، ويتم تمويل هذه الوحدات بواسطة الدولة من خلال وزارة التعليم والبحث والشباب، كما تقوم الوزارة بإنشاء المباني الخاصة بها من خلال مرسوم، وتقوم هذه الوحدات بضمان مراعاة التشريع والتقويم الخاص بالعملية التعليمية، كما تقوم بعملية تنفيذ السياسة التعليمية التي تقررها وزارة التعليم والبحث والشباب علي المستوي الإقليمي (٩٥ :٢٥) ،وتتميز وحدات التفتيش بما يلي: وجود مشاريع خاص بها وتنفيذ الميزانية الخاصة بهم، تمويل وحدات وأنشطة تعليمية محددة كما قررها التشريع(٩٤ : ٢٥)، أي أن وحدات التفتيش تعتبر بمثابة عملة ذات وجهين من حيث ارتباطها بالمستوي المركزي وقيامها بالأعمال والمهام التي تقع علي عاتقها فيما يتعلق بالعملية التعليمية.

ويتم تنظيم تعليم ما قبل المدرسة من قبل مفتشي المقاطعات، وفي حالة موافقتهم؛ يمكن للجمعيات المحلية أو الخاصة أن تقوم بإنشاء وتمويل مثل هذه المؤسسات علي أساس غير ربحي (١٥٨ : ٢٧٣).

وتتم إدارة التعليم على المستوى الإقليمي من قبل مفتشي المدارس بالمقاطعة **County School Inspectorates**، التي يعهد إليهم الصلاحيات التالية:(١٦٢ : ٥)،(١٤٥ : ٢٨-٢٩)

- الإشراف على تنظيم وسير أعمال التعليم قبل الجامعي بما ذلك مؤسسات رياض الأطفال.
- متابعة و تنظيم عمل مدارس التعليم العام .
- ضمان تنفيذ واحترام القانون في تنظيم وإدارة ونشر العملية التعليمية.
- متابعة المناطق وجميع أنشطة وخدمات تعليم ما قبل المدرسة التي يقدمها الوكلاء الاقتصاديين والمؤسسات والجمعيات والطوائف الدينية والأفراد والكيانات القانونية.
- ضمان نوعية التعليم ومراعاة المعايير الوطنية من خلال التفتيش المدرسي.
- تقديم عدد التلاميذ المسجلين بالمراحل التعليمية في المدارس العامة والتي تشمل رياض الأطفال، والتعليم الابتدائي ومدارس التعليم والتدريب المهني، مع توضيح

الطرق التعليمية المتبعة بها.

- تنسيق توظيف المعلمات.
- تصميم وتنفيذ الميزانيات الخاصة بها والتي تمول من قبل الدولة من خلال وزارة التعليم والبحث والشباب، وتحديد نسب محددة في تمويل بعض الأنشطة والمؤسسات التعليمية.
- تنظيم المؤتمرات بشكل دوري مع هيئات التدريس لتحقيق المشاركة التعليمية.
- تقييم نظام التعليم سنوياً في كل مقاطعة وبناءً على هذا التقييم يتم وضع خطة الإدارة للعام الدراسي القادم بالتفصيل شاملة الأهداف، والأنشطة، والموارد والمسئوليات، ويتم مناقشة خطة الإدارة مع هيئات استشارية وبعد الموافقة عليها تصبح خطة الإدارة إلزامية لجميع الهياكل الإدارية بالنظام.التعليمي على الصعيد الإقليمي.

ويوجد في كل منطقة هيئة تفتيشية يرأسها المفتش العام ويوجد بها أقسام للتعليم التي تقوم بتقديم التوصيات ومتابعة التمويل المخصص من الميزانية المحلية،كما تشارك الاختصاصات المحلية مثل المدن والبلديات في إدارة المدارس وذلك بالتعاون مع مديري المدارس والمجالس المدرسية (١٦٢ : ٥).

يتضح مما سبق أن وحدات التفتيش بالمقاطعات تتبع لوزارة التعليم والبحث والشباب كما إنها تتولي عملية تنفيذ السياسة التعليمية علي المستوي الإقليمي ويرأس هذه الوحدات مفتشي المقاطعات ويعاونهم في القيام بأعمالهم مستشارو المدارس بالمقاطعة مما يساعد علي إدارة التعليم بأفضل صورة ممكنة علي المستوي الإقليمي من خلال التعاون بين الجهات السابق ذكرها.

(٣)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي المحلي:

تعتبر إدارة تعليم رياض الأطفال مسئولية مشتركة بين الدولة والسلطات المحلية، وبالرغم من أنه قد تم تحديد الأهداف الرئيسية للمنهج قومياً، إلا أنه تطلق الحرية للمدارس والمعلمين لتنفيذ هذه الأهداف بالشكل الذين يرونه مناسباً (١٥٨ : ٢٧٢)، ويوجد ثلاثة أنماط من السلطات المحلية غالباً ما يتم تصنيفها طبقاً لعدد السكان: الكميونات ٥ آلاف،

المدن ٢٠ ألف، البلديات ٢٠ ألف، ويوجد في كل إقليم قسم للتعليم يقوم بتقديم التوصيات الفنية ومراقبة التمويل المخصص للميزانية المحلية (١٥٨ : ٢٧٣) ،وبالتالي تعتبر البلدية أكبر سلطة محلية علي المستوي المحلي في رومانيا.

ويدار التعليم علي مستوي البلدية أو علي المستوي المحلي من خلال الإدارة العامة المحلية، وبالنسبة للبلديات الكبيرة التي يوجد بداخلها منظمات داخلية كبري يوجد لديها وحدة منفصلة صغيرة مسئولة عن التعليم، أما بالنسبة للبلديات الصغيرة؛ فتدمج مسئوليات التعليم فيها إلي الوحدات التي تتعامل مع خدمات اجتماعية أخرى، ولقد تم إنشاء هذه الوحدات من خلال المجلس المحلي، ويوجد لدي كل بلدية مجلس مدرسي محلي والذي تم إنشاؤه بواسطة المجلس المحلي ويقوم هذا المجلس بدور مدعم للمدارس في البلدية (٩٥ :٢٥)، وتلعب البلديات دوراً في العلاقة بين النظار ومديري المدارس، والمجالس المدرسية في إدارة المدارس (١٥٨ : ٢٧٣).

و تتم إدارة التعليم على المستوى المحلى من خلال المجالس المحلية والتي تتمثل مهامها في الآتي:(١٠٢ :٣٠)

- دعم المدارس في وضع وتنفيذ الميزانية السنوية وفقاً للقواعد المحددة للتمويل.
- العمل على توفير احتياجات المدارس بما يتناسب مع المجتمع المحلى.
- تقديم الخدمات للمدارس قبل ضمان صيانة المباني المدرسية.

ويعتبر المجلس العام لبلدية بوخارست هو أكبر مجلس محلي، ولقد قام هذا المجلس بإنشاء قسم للتعليم الذي يقوم بتقديم التوصيات الفنية للمجلس المحلي، ويستخدم موارد مالية يتم توفيرها من قبل السلطات العامة المحلية، ويقوم قسم التعليم بالإشراف علي التمويل المخصص من الميزانية المحلية ويبدأ وينفذ البرامج لتطوير التعليم علي مستوي البلدية (١١٢ :٩٥).

وبالتالي يعتبر قسم التعليم التابع للمجلس المحلي هو المسئول عن التعليم علي مستوي البلدية سواء فيما يتعلق بالتمويل وتطوير التعليم وجميع الجوانب المتصلة بالعملية التعليمية علي مستوي البلدية.

(٤)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على مستوي الروضة:

تدار مؤسسات رياض الأطفال في رومانيا بواسطة المدير ومساعد المدير، وفقاً لشروط محددة لقانون التعليم، وتقع على عاتقهم ممارسة الواجبات الإدارية المختلفة، ومتابعة تنظيم وسير العمل بالمؤسسة، ومتابعة عمل المعلمات، ورئاسة مجلس إدارة الروضة والذي يتألف من جميع أعضاء هيئة التدريس والمعلمات المساعدات لمناقشة القضايا المتعلقة بنشاط المؤسسة ويحق للمدير دعوة ممثلين للآباء والسلطات المحلية لحضور اجتماعات المجلس والمشاركة في اتخاذ القرار وإجراء المناقشات في المواضيع المطروحة مثل المناقشة والموافقة على التقارير عن الأنشطة مثل برامج النشاط بالفصل الدراسي، وخطط النشاط وغيرها من الموضوعات (١٠٢ :٣٠).

ويتم الإشراف علي رياض الأطفال من قبل المفتشين، ويعتبر الإشراف عملية مستمرة طوال العام برياض الأطفال حيث أنه يساعد علي التعرف علي مدي الوفاء بالمتطلبات القانونية أو تنفيذ متطلبات الإطار العام للمنهج..... الخ. ويعتبر المفتش مسئول عن التنمية المهنية المستمرة للموظفين بهذه المؤسسات، وتقدم الوكالة القومية لضمان الجودة إطار عام للتقويم، ويركز تقييم الاعتماد علي الإستراتيجيات المستخدمة في المركز، الإدارة، فريق العمل، المباني، التمويل، البرنامج التربوي، وسائل ضمان الجودة هذا إلي جانب تقييم رضا الآباء والأطفال عن المركز (١٥١ : ٣٧٤).

ويشمل موظفو تعليم ما قبل المدرسة هيئة التدريس والهيئة الإدارية، وبالرغم من وجود ضرورة لتوفير هيئة طبية إلا أن عدد قليل من رياض الأطفال يوجد به ممرضات وأطباء (١٨٥ : ٤)، ويوجد في بعض مراكز رياض الأطفال ممرضة علي مدار اليوم ، ويعتبر وجود الممرضة مطلب أساسي في رياض الأطفال التي تعمل علي مدار اليوم أو

علي مدار الأسبوع، كما يقوم طبيب أطفال وأخصائي لغة أو تخاطب بزيارات منتظمة لهذه المراكز (١٥١ : ٤٧٣).

ويعتبر المعلم مسئول بالكامل عن اختيار طرق التدريس مع وضع بنية المجموعة التي يدرس لها والوسائل التعليمية المتاحة في اعتباره، وعليه أن يتبع التوجيهات المنهجية العامة الخاصة بالمنهج القومي وأدلة المعلمين، ويمكن للمعلم أن يقرر تنظيم الأنشطة مع جميع الأطفال، أو في مجموعات صغيرة أو بشكل فردي ويتم تحديد ذلك في ظل الأهداف الخاصة بالنشاط ومستوي نمو الأطفال، ولا يسمح في هذه المرحلة باختبار الأطفال أو تقييم أعمالهم (١٨٧ : ١٥).

أما بالنسبة لمديري رياض الأطفال فهم من المعلمين الأكفاء، وبعضهم قد أكمل الماجستير في الإدارة، وهم مسئولون عن الإدارة التنظيمية للمركز، فريق العمل، المالية، والبرنامج التعليمي، وعليهم أن يقوموا بملاحظة ست وحدات دراسية لكل معلم لمرحلة ما قبل المدرسة كل أسبوع، وفي أقاليم معينة يلتقي معظم المديرون مرة أسبوعياً للمناقشة مع فريق العمل بالمركز، كما يعقد منتدى أو اجتماع تعليمي مرة واحدة خلال الترم، ويوجد لدي معلمي رياض الأطفال الاهتمام والحافز لاستكمال درجة الماجستير (١٥١ : ٤٧٨).

ويتضح مما سبق اهتمام العاملين بالروضة بارتفاع المستوي العلمي لديهم وعدم اكتفائهم بمتطلبات العمل فقط وهذا يدل علي مدي اهتمام رومانيا بنظامها التعليمي ورغبتها في توفير الكوادر القادرة علي الارتقاء بالنظام التعليمي مما يساعد علي توفير جيل من الشباب القادر علي الارتقاء بمجتمعه ووطنه ككل.

ويستفيد الأطفال الذين يلتحقون بتعليم ما قبل المدرسة من المساعدة الطبية والنفسية المجانية التي توجد في غرف الاستشارة بالمدرسة أو في مستشفيات الدولة العامة، أما بالنسبة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة فإنه يتم دمجهم عادةً في دور الحضانة إلا أنه في بعض الحالات التي تعاني من أوجه قصور شديدة يتم القيام بعمل اقتراحات لإعادة التوجيه عندما يلتحق الأطفال بمدارس خاصة وطبقاً لمستوي نمو الطفل حتى يمكن نقله من المدرسة

الخاصة إلي مدرسة عامة، ويمكن عمل اقتراح إعادة التوجيه من خلال المعلم الذي يتعامل مع الطفل ومن خلال المدرس النفسي بالمدرسة، ويتم اتخاذ قرار إعادة التوجيه من خلال لجنة من الخبراء بموافقة الأسرة أو الوصي الشرعي علي الطفل (١٠٢ :٥٩-٨٩).

كما تهتم مؤسسات رياض الأطفال في رومانيا بتعيين الممرضات لتأمين الرعاية الصحية للأطفال وخاصة في رياض الأطفال التي تقدم البرنامج الأسبوعي ولفترات طويلة، بالإضافة إلى تعيين المعلمات النفسيات (الأخصائيات النفسيات)، وخاصة الحاصلين على مؤهلات في علم النفس والتربية، حيث تقع على عاتقهم مسئولية تقديم الدعم للأطفال ذوى عيوب الكلام، بالإضافة إلى توجيههم ودعم المعلمات في منهجية تطوير وتصحيح اللغة للأطفال الذين يعانون من العيوب اللفظية (١٠٢ :٥٤).

ويتضح مما سبق أن الإدارة علي مستوي الروضة تتمثل في مدير الروضة ويعاونه في القيام بأعماله مساعد مدير الروضة، كما يوجد مجلس إدارة الروضة الذي يتولي مناقشة وبحث جميع الموضوعات المتعلقة بالروضة ويتشكل مجلس إدارة الروضة من المدير ومساعد المدير وأعضاء هيئة التدريس والمعلمات المساعدات .

بالإضافة إلي ممثلين عن الآباء والسلطات المحلية حيث يُسهم كل منهم بمقترحاته التي تساعد علي الارتقاء بالروضة وتطويرها، ويوجد أيضاً هيئة طبية بالروضة وهي مسئولة عن الرعاية والعناية الطبية للأطفال بالروضة وتتكون الهيئة الطبية من أطباء وممرضات وطبيب للأطفال وأخصائي تخاطب ولغة، هذا إلي جانب وجود مفتشين مسئولين عن التنمية المهنية للعاملين بالروضة.

ب-القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في رومانيا:

هناك مجموعة من القوي والعوامل تؤثر في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في رومانيا تتمثل فيما يلي:

(١)العامل السياسي:

إن النظام السياسي في رومانيا هو نظام نصف رئاسي، نظام برلماني جمهوري ديمقراطي، حيث تنظم المهام التنفيذية من قبل رئيس الوزراء، ويتم اختيار الرئيس من خلال الانتخابات الشعبية لدورتين كحد أقصى، وحسب التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٣م أصبحت الفترة الرئاسية خمس سنوات، ويقوم الرئيس المنتخب بتعين رئيس الوزراء، وبدوره يعين مجلس الوزراء ويوجد في رومانيا برلمان، ويتألف البرلمان من مجلسين مجلس الشيوخ الروماني الذي يبلغ عدد أعضاؤه ١٤٠ عضو ومجلس النواب الروماني وعدد أعضاؤه ٣٤٦ عضو، وينتخب أعضاء المجلسين السابقين كل أربع سنوات تحت نظام من قائمة الأسماء الانتخابية.

والنظام القضائي مستقل عن غيره من فروع الحكومة، ويتكون من نظام التسلسل الهرمي للمحاكم والتي بلغت ذروتها في المحكمة العليا للنقض والعدالة وهي المحكمة العليا في رومانيا، وهناك أيضا محاكم الاستئناف، ومحاكم على مستوى المقاطعات ومحاكم محلية، ولقد تأثر النظام القضائي الروماني بشدة بالقانون الفرنسي باعتبار أنه يقوم على أساس قانون مدني، والمحكمة الدستورية في رومانيا هي المسئولة عن الحكم على الالتزام بالقوانين والأنظمة الحكومية الأخرى من الدستور الروماني والذي يعتبر القانون الأساسي للبلاد، والذي أدخل عام١٩٩١م ويمكن تعديله فقط عن طريق الاستفتاء العام، وكان آخر استفتاء عام ٢٠٠٣م، ومنذ تلك التعديلات، ولا يمكن التعديل علي قرارات المحكمة من قبل الأغلبية البرلمانية.

ولقد انضمت رومانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٧م، ولقد كان لذلك تأثير كبير على سياستها الداخلية، وقامت رومانيا بالعديد من الإصلاحات بما في ذلك الإصلاح القضائي، وزيادة التعاون القضائي مع الدول الأخرى وتدابير لمكافحة الفساد، ومع ذلك؛ في تقرير بروكسل لعام ٢٠٠٦م، تم وصف كلاً من رومانيا وبلغاريا بأكثر الدول فساداً في الاتحاد الأوروبي(٧١).

ويوجد العديد من الأحزاب السياسية في رومانيا، والتي لا يمكن عادةً لحزب واحد فيهم أن يحوذ علي السلطة بمفرده، وإنما تعمل الأحزاب جنباً إلي جنب من أجل صياغة الائتلافات الحكومية، ومن أشهر الأحزاب السياسية في رومانيا الحزب الديمقراطي الليبرالي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، حزب المحافظين، حزب الخُضر، حزب رومانيا العظمي، الحزب الديمقراطي المسيحي، وغيرها من الأحزاب (٢١٦).

ولقد عانت رومانيا مئات السنوات من الصراع نتيجة لعدة غزوات من قبل آسيا، الإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية المجرية النمساوية، ولقد ناضل سكان رومانيا خلال الحرب المستمرة في الوقت الذي كانت فيه الدول الأوروبية والغربية مزدهرة، ولم تتوحد رومانيا كدولة متحدة ومستقلة حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولقد تميزت هذه الفترة من الاستقلال بالحكم الديكتاتوري المستبد (١٩٤ : ٨٨٩).

وينص دستور رومانيا علي حق التعليم لكل الأطفال والشباب؛ بغض النظر عن أصلهم الاجتماعي أو العرقي أو جنسهم أو معتقداتهم الدينية، وهذا التعليم يكون تعليماً عاماً مجانياً، ويعلن قانون التعليم أن التعليم أولوية قومية، ويهدف التعليم إلي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لشخصية الفرد وخلق الشخصية المستقلة والمنتجة، وبالتالي يُمثل حق التعليم في رومانيا مبدأ من مبادئ السياسة التربوية (١٢٠ : ١٦٩٣-١٧٠٠)،

وفيما يتعلق بتأثير العامل السياسي في إدارة مؤسسات رياض الأطفال يتبين أن الإدارة المسئولة عن هذه المؤسسات تضع القواعد الخاصة بتكوين الطفل وتنميته ويُسهم في دمج الأطفال في سياق المدرسة، وتتمثل الأهداف التعليمية الخاصة بهذه المرحلة فيما يلي: حرية الطفل، التنمية المتكاملة والمتوازنة، التكوين المستقل والمبدع، هذا إلي جانب التحفيز المتباين للتنمية الفكرية والاجتماعية والعاطفية والعقلية الخاصة بالطفل (١٤٦ : ٤-٥) ،أي أن تعليم ما قبل المدرسة يهدف إلي تحقيق النمو الشامل المتكامل لشخصية الطفل مما يُسهم في إكساب الطفل العديد من المهارات التي تُمكنه من التعامل مع غيره من الأطفال والتعامل مع المجتمع ككل.

(٢) العامل الاقتصادي:

شهدت رومانيا نمواً اقتصادياً مستمراً وتطوراً إيجابياً في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ مدفوعاً بشكل أساسي من قبل الاستثمارات والصادرات، ومع ذلك؛ لا يزال الأداء الابتكاري لرومانيا ضعيفاً مقارنةً مع بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى (١٦٣ : ٣٤٧).

ولقد استفاد الاقتصاد الروماني إلي حد كبير من انفتاحه ومرونته علي مدي العقد الماضي، وبالرغم من ذلك؛ فلقد تباطأ النشاط الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، وأجبر الاقتصاد علي المعاناة من توافقات حادة، ولقد أدي سوء الإدارة للمال العام إلي وجود عجز كبير في الميزانية، مما يضع عبءً أكبر علي الحكومة لخفض الإنفاق (١٦٤ : ٣٤٧).

ولقد بلغ إجمالي الناتج المحلي في رومانيا عام ٢٠١١م هو ١٧٩.٧٩ بليون دولار أمريكي وذلك طبقاً لتقرير تم نشره من قبل البنك الدولي، وتعادل قيمة إجمالي الناتج المحلي في رومانيا ٠.٢٩% من الاقتصاد العالمي، ولقد كانت أدني نسبة لإجمالي الناتج المحلي في رومانيا في ديسمبر ١٩٩٢م حيث بلغت أقل من ٢٥.١٠ بليون دولار أمريكي، في حين كانت أعلي نسبة ديسمبر ٢٠٠٨م حيث بلغت أكثر من ٢٠٠.١٠ بليون دولار أمريكي (٢٢٩).

وتنص المادة ١٣٥ من الدستور الروماني علي ما يلي : (٢٠٧)

- اقتصاد رومانيا هو اقتصاد السوق الحرة ويعتمد علي حرية التجارة والمنافسة.
- علي الدولة أن تكفل ما يلي:
  - تجارة حرة، حماية للمنافسة العادلة، توفير إطار ملائم من أجل الاستفادة من جميع عوامل الإنتاج.
  - حماية الاهتمامات القومية في الاقتصاد، والنشاط المالي.
  - اكتشاف الموارد البيئية بما يتوافق مع الاهتمامات القومية.
  - حماية وصيانة البيئة، وحفظ التوازن البيئي.

ويعتبر القانون التعليمي رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٥م هو القانون الأساسي الذي يحكم تنظيم وتمويل التعليم في رومانيا، ويتم تنظيم التعليم في رومانيا في عدة طبقات تتمثل فيما يلي: تعليم ما قبل المدرسة، التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، المدارس الحرفية والفنية، التعليم العالي (١٨٣ : ٧١٧) ،ويقر قانون التعليم أن تمويل التعليم العام من الأموال العامة ٦% علي الأقل من إجمالي الناتج المحلي، وتتمثل مصادر التمويل فيما يلي: ميزانية الولاية، الميزانيات المحلية، تدفقات الأموال الأجنبية، الأموال الخاصة بالتأمين ضد البطالة، المعونات الخارجية إلي جانب الدخل الخاص بالمنشآت والمؤسسات التعليمية (١٨٣ : ٧١٨).

وتقوم وزارة المالية بتحديد ميزانية التعليم علي أساس المقترحات التي تقدمها وزارة التعليم والبحث والشباب، وبعدما يقوم البرلمان بإعداد الميزانية القومية؛ تقوم وزارة المالية بالموافقة علي اعتمادات شهرية لوزارة التعليم وتقوم بدفع النفقات والإشراف علي المصروفات السنوية من أجل ضمان ميزانية متوازنة. وتعتبر وزارة المالية مسئولة عن الإشراف علي مخصصات الموارد التعليمية وجمع المعلومات التي تتعلق بالإجراءات الخاصة بتنفيذ الميزانية المركزية والمحلية، وهي تعمل جنباً إلي جنب مع اللجنة القومية للإحصاءات الخاصة بمنهجية جمع البيانات والمسائل الإدارية العملية (١١٢ : ٩٢) .

وقد زاد الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة في السنوات الأخيرة مع وجود إستراتيجية قومية لتعليم ما قبل المدرسة، مشروع إصلاح تعليم ما قبل المدرسة ٢٠٠٦-٢٠١١م الذي تم تمويله من خلال تعاون الحكومة الرومانية مع بنك التنمية للمجلس الأوروبي والذي تبلغ قيمة تمويله ١٠٥ مليون دولار، مشروع دمج تعليم ما قبل المدرسة ٢٠٠٦-٢٠١١م الذي يتم تمويله من خلال الحكومة الرومانية بالتعاون مع البنك الدولي، إلي جانب التنمية التي تقدم من خلال دعم اليونيسيف للتعليم المبكر ولمعايير تنمية الأطفال من الميلاد حتى السابعة من العمر ٢٠٠٧/٢٠٠٩م وبالتالي يعمل تعليم ما قبل المدرسة

علي توفير مدخل دمجي للتعليم، وتوفير خدمات العناية والحماية للأطفال الأقل من السابعة من العمر إلي جانب العمل علي تنمية الطفل (١٠٧ : ٣).

ويمثل تعليم ما قبل المدرسة ٩% من إجمالي ميزانية التعليم، وإنه لمن الصعب مقارنة هذا النصيب من الميزانية فيما بين الدول، ويرجع ذلك إلي الطرق المختلفة لتخصيص أو لتحديد التكاليف العامة الإدارية الخاصة بالمستويات المختلفة من التعليم، إلي جانب الهياكل المختلفة للأنظمة المدرسية، فعلي سبيل المثال في معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يكون صف ما قبل المدرسة الإلزامي للأطفال من السادسة وحتى السابعة من العمر وهو ضمن التعليم الإلزامي.

ويوجد نقص في الموارد لتمويل الاحتياجات الخاصة بتعليم ما قبل المدرسة؛ مثلما هو الحال مع التعليم الابتدائي حيث يوجد ظروف مادية سيئة فيما يتعلق ببعض المباني التي تحتاج إلي إعادة صيانة عاجلة، التدفئة الغير كافية في فصل الشتاء، قلة وسائل النقل الخاصة بالأطفال في المناطق الريفية، نقص المعدات التعليمية، الكتب، الوثائق، الحواسب الآلية والبرامج الالكترونية، ولقد اتجهت المنظمات والمؤسسات الغير حكومية إلي تعزيز الحاجة إلي مدارس الحضانة الخاصة الجديدة المجهزة جيداً وذات المصاريف المرتفعة والتي تقدم التدريس بشكل مبتكر، كما يوجد وحدات خاصة أخري لتعليم ما قبل المدرسة إلا أن الالتحاق بها مقتصر في المقام الأول علي الأسر المميزة في المدن وذلك بسبب موقع المدرسة وتكاليفها (١٥٨ : ٧٣).

ويتم تقديم الدعم المالي من قبل الدولة أو الميزانية المحلية للأسر التي لديها أطفال ملتحقين بتعليم ما قبل المدرسة ويتم ذلك في ضوء أولويات إستراتيجية لضمان وصول وتحسين جودة التعليم لكل فرد من خلال توفير وجبات خفيفة مجانية للتلاميذ الملتحقين بتعليم ما قبل المدرسة (البرنامج العادي) والتعليم الابتدائي، ولقد بدأ البرنامج في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣م،وتمثل هدفه الرئيسي في زيادة التحاق التلاميذ بتعليم ما قبل

المدرسة والتعليم الابتدائي وبخاصة التلاميذ في المناطق المحرومة وأيضاً هدف إلي تحسين صحة الأطفال (١٠٢ : ٦٧).

ولقد تم دعم رسوم العناية بالطفل بصورة جزئية إلا أن بعض العائلات وبخاصة الغير عاملة أو ذات الدخل المنخفض أو التي لديها العديد من الأطفال ربما قد لا تتحمل مثل هذه الرسوم (٢١٨ : ٨) .

ولقد بلغت نسبة الإنفاق العام علي تعليم ما قبل المدرسة عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م ٨.٧٩% من إجمالي الإنفاق العام للدولة (٩٥ :٢٨)، في حين بلغت نسبة الإنفاق العام لكل طالب عام٢٠٠٥م ١٠.٤١% كنسبة مئوية من إجمالي الناتج القومي لكل فرد (١٨٦ : ٢) ، بنسبة زيادة قدرها ١.٦٢% لصالح عام ٢٠٠٥م.

كما بلغ الإنفاق العام علي التعليم في رومانيا ٣.٤% عام٢٠٠٠م، ٣.٦% عام ٢٠٠١م، ٣.٦% عام ٢٠٠٢م، ٣.٥% عام ٢٠٠٣م، ٣.٥% عام ٢٠٠٤م، ٣.٩% عام ٢٠٠٥، و٤.٩% عام ٢٠٠٦م (٩٢ : ١٩٧).

ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالمخصصات التعليمية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ١٩٨٨م وحتى عام ٢٠١٠م (٢٢٨) تبين أن المخصصات التعليمية في رومانيا تراوحت فيما بين ٢.٣٢% عام ١٩٨٨م و ٣.٣٦% عام ٢٠١٠م، وعند المقارنة بين نسبة عام ١٩٨٨م التي كانت ٢.٣٢% نجد أنها أقل من عام ١٩٩١م التي وصلت فيها نسبة المخصصات التعليمية إلي ٣.١٩% أي بزيادة قدرها ٠.٨٧% لصالح عام ١٩٩١م، وبلغت أعلي نسبة للمخصصات التعليمية في رومانيا في التسعينات عام ١٩٩٦م و١٩٩٧م حيث بلغت ٣.٦١% إلي أنها تناقصت مع نهاية التسعينات حيث بلغت ٣.٠٤% عام ١٩٩٩م، واستمرت في الانخفاض حيث بلغت ٢.٨٤% عام ٢٠٠٠م، وازدادت بشكل طفيف منذ عام ٢٠٠٥م وحتي عام ٢٠١٠م.

(٣)العامل الاجتماعي:

تعتبر اللغة الرومانية هي اللغة الرسمية في الدولة، وهناك حوالي ٢٦ مليون شخص في العالم يتحدثون الرومانية، معظمهم يعيش في رومانيا ومولدوفيا، الأقليات العرقية الأخرى، خاصة الألمان والمجر، يتحدثون بلغتهم الأصلية، حوالي ٥ مليون روماني يتحدثون باللغة الإنجليزية، ٤: ٥ مليون يتكلمون الفرنسية، ٣٢.٠٠٠ يتحدثون اللغة التركية الأغلبية في مدينة كونستانتسا و ٤٥.٠٠٠ يتحدثون اللغة الألمانية(٧١).

وتتعدد المجموعات العرقية في رومانيا حيث يوجد ٨٩.٥% رومانيين، ٦.٦% مجريين، ٢.٥% روميين، ٠.٣% أوكرانيين، ٠.٣% ألمانيين، ٠.٢% روسيين، ٠.٢% أتراك و٠.٤% من مجموعات عرقية أخري وذلك طبقاً لتقديرات عام ٢٠٠٢م (٢٢٧).

ويعتبر تعزيز الفرص المتكافئة لكل من الرجال والنساء والاستمتاع بكافة حقوق الإنسان من الأمور الهامة جداً في رومانيا، ولقد تم تحديث تشريع عدم التمييز في رومانيا لكي يدمج المعايير الدولية الأكثر تقدماً، وتنص المادة ١٦ من الدستور الروماني علي أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون والسلطات العامة، وبدون أي تمييز أو امتيازات، ويبدو مبدأ المساواة بين الجنسين جلياً في الدستور الروماني في المادة الرابعة (٢٢١)، والتي تنص علي أن رومانيا تقوم علي أساس وحدة الشعب الروماني والتضامن بين مواطنيها، وأن رومانيا وطن مشترك لجميع المواطنين دون أي تمييز علي أساس العرق أو الجنسية أو اللغة أو الديانة أو الجنس أو الرأي أو الانتماء السياسي أو الملكية أو الأصل الاجتماعي (٢٠٧).

وقد بلغ عدد الملتحقين بتعليم ما قبل المدرسة ٦٧٣.٧٣٦ طفل عام ٢٠١٠/ ٢٠١١م، وتعتبر اللغة الرومانية هي اللغة الرسمية للتدريس، إلا أنه يتم التدريس في جميع المراحل التعليمية بلغة الأقليات العرقية مثل البلغارية، البولندية، الهنغارية، الألمانية، الصربية، الأوكرانية، التشيكية، الكرواتية، التركية، ... الخ (١٠٦ : ١).

طبقاً لقانون التعليم الذي تم نشره في ٢٤ يوليو ١٩٩٥م يعتبر التعليم أولوية قومية ويهدف إلي إعداد الفرد المثالي في تقاليده والذي تتحقق قيمه الديمقراطية في طموح المجتمع الروماني، ويُسهم في الحديث عن الهوية القومية، كما يهدف التعليم في المدارس الرومانية إلي تحقيق نمو كامل ومتجانس للفرد وأن يكون ذو شخصية مستقلة ومبدعة، كما يعتبر تشكيل شخصية الفرد هو الهدف الأسمى للتعليم ويتم ذلك من خلال: اكتساب المعرفة والعلوم والفنون القومية والعالمية، تنمية القدرات العقلية والاستجابات العاطفية والمهارات العملية من خلال التدريب الإنساني والعلمي والفني والجمالي، تدريس طرق نشاط إبداعية لاستمرار النمو الذاتي مدي الحياة، دعم الاحترام لحقوق الإنسان الجوهرية ولحريته ولتبادل الرأي، تنمية الإحساس بالمشكلات الإنسانية والقيم الدينية والاهتمام بالبيئة والطبيعة، تنمية الجسم من خلال التمارين البدنية والنظافة والتعليم الصحي والرياضة، الاهتمام بالتدريب المهني للجيل الصغير مما يُمكنهم من الحصول علي عمل نافع لإنتاج البضائع المادية وغير المادية، ويتضمن التعليم حب الوطن وحب تاريخ الشعب الروماني وتقاليده (١٦٢ : ١).

ويلعب تعليم ما قبل المدرسة دور حاسم في منع الحرمان التعليمي والاجتماعي كما إنه يُدعم نجاح الطالب المدرسي طويل الأجل، كما تعتبر مرحلة ما قبل المدرسة أفضل فرصة للاستثمار في رأس المال البشري فيما يتعلق بالفرص التالية للتعليم المدرسي في المستوي الابتدائي والثانوي وسبب ذلك أن التعليم في مرحلة واحدة يُولد التعليم في المراحل التالية وهذا ما يجعل التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ذو أهمية كبيرة (١٦٠ : ١).

ولقد تضمنت إستراتيجية التعليم المبكر مجموعة من الأهداف التي تمد كل طفل بحقه في التعليم والنمو الكامل مما يُمكنه من أن يصل إلي خياراته الكاملة؛ ولقد تمثلت هذه الأهداف فيما يلي:(١٤٦: ١٤)

- نمو فرص التعليم المبكر للأطفال من الميلاد وحتى الثالثة من العمر علي أن يشمل ذلك الأطفال الذين يتبعون للمجموعات الضعيفة أو الغير مميزة.

- ضمان وجود تدريب لهيئة التدريس.
- ضمان التحاق الأطفال المتساوي بتعليم ذو جودة خلال التعليم المبكر للأطفال الذين يتبعون للمجموعات الضعيفة أو الغير مميزة.

ويساعد تعليم ما قبل المدرسة علي تنمية شخصية الطفل بما يتناسب مع احتياجاته حيث يضمن التعليم المتاح تحفيز متباين للطفل بهدف تنميته الفكرية والاجتماعية والوجدانية والنفسية والجسدية وفقاً لعمره وسماته الشخصية، ويُقدم تعليم ما قبل المدرسة لجميع الأطفال بلا تمييز كما إنه يشمل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأطفال الذين يحتاجون إلي علاج وإعادة تأهيل أو دمج سواء تم تقديم ذلك من خلال مؤسسات التعليم الخاصة أو المؤسسات العامة، ويُساعد الالتحاق بتعليم ما قبل المدرسة علي إعطاء الأطفال فرص متساوية في أعدادهم للمدرسة (٨٠).

ولقد أدت قدرة الآباء في مساعدة المدرسة مالياً (من خلال المنح سواء من خلال تقديم حواسب آلية أو مواد أخري) إلي زيادة قدرة الطفل للوصول إلي وحدات عامة معينة لتعليم ما قبل المدرسة والتي كان لديها طلب أكثر فيما يتعلق بأماكن التلاميذ أكثر من القدرات المتوفرة لديها، وبالرغم من أن سياسة الحكومة لا تسمح باستثناء التلاميذ علي أساس ظروفهم الاقتصادية، إلا أن ذلك يعتبر نتيجة طبيعية للطلب والتمويل الغير متوازن (وبخاصة في المدارس التي يتم التدريس فيها باللغة الأجنبية)، وإنه لمن السهل أن نفهم كلاً من حافز الآباء لمساعدة أطفالهم وحافز مدير المدرسة لزيادة مخصصات الموارد الغير كافية وذلك من أجل توفير ظروف تعليمية أفضل للتلاميذ (١٥٨ : ٧٣).

والحضور في رياض الأطفال يكون اختيارياً ومجانياً إلا أن الأطفال الذين يلتحقون بالبرامج الممتدة أو الأسبوعية يقوم آبائهم أو الأوصياء القانونيين عليهم بدفع رسوم للروضة (١٠٥ : ٢-٣)، حيث يقوم الآباء بتقديم مساهمة شهرية لرياض الأطفال كتكلفة لوجبات أبنائهم في برامج تعليم ما قبل المدرسة الممتدة والأسبوعية وتحدد هذه المساهمة طبقاً لإجمالي الدخل الكلي للآباء وعدد أبنائهم الملتحقين بهذه الأنواع من البرامج (طبقاً

لنص القرار الوزاري رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٩١م)، كما يمكن زيادة قيمة المساهمة في حالة رغبة الآباء في ذلك (١٠٢ : ٦٦).

ويتاح للمواطنين الرومانيين حقوق متساوية في الالتحاق بكافة المراحل التعليمية بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية أو جنسهم أو أصلهم أو جنسيتهم أو انتماءاتهم السياسية أو الدينية. حيث تعزز الدولة المبادئ التعليمية الديمقراطية وتتيح لجميع المقيمين بالدولة كافة أنماط التعليم ومستوياته (١٦٢ : ١)،وبذلك فإن المساواة أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التعليمي في رومانيا مما يُساعد علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين جميع أفراد المجتمع.

(٤)العامل الجغرافي:

تقع رومانيا علي مفترق طرق وسط وجنوب وشرق أوروبا، تحدها بلغاريا من الجنوب، صربيا والمجر من الغرب، وأوكرانيا من الشمال، مولدوفا والبحر الأسود من الشرق (١٥١ : ٣٦٦).

وتقع رومانيا علي مساحة ٢٣٨.٤٠٠ كم٢، وتعتبر تاسع أكبر دولة في الاتحاد الأوروبي من حيث المساحة، وبها سابع أكبر عدد للسكان في الاتحاد الأوروبي حيث يزيد عدد سكانها عن ٢٠ مليون نسمة. عاصمتها بوخارست التي تعتبر عاشر أكبر مدينة في الاتحاد الأوروبي ويصل عدد سكانها مليوني نسمة (٢٣٠)، أي يقيم بالعاصمة ما يُعادل ١٠% من السكان.

وتعتبر رومانيا دولة من دول أوروبا الشرقية، ويعني اسمها بلاد الرومان؛ إذ أنها كانت فيما مضى جزءً من الإمبراطورية الرومانية، وأهل رومانيا هم الشعب الوحيد في أوروبا الشرقية الذي يرجع لغتها وأصولها إلى الرومان، عاصمتها بوخارست والتي تعتبر أكبر المدن بها، وتضفي الجبال المنتشرة في رومانيا جمالاً على مناظرها، وتنتشر في سواحل رومانيا عشرات الشواطئ الرملية التي تقع على البحر الأسود (١٥١ : ٣٦٦) .

وتنحني مجموعة من السلاسل الجبلية عبر شمال ووسط البلاد متخذة نمطًا دائرياً، وتحيط بمنطقة مسطحة تعرف بالهضبة الترانسلفانية، والجبال بدورها محاطة بالسهول من جهاتها الشرقية والجنوبية والغربية، وتنتمي جبال رومانيا إلى نظام الكربات الجبلي، وتمتد السلسلة الشرقية المولدوفية من الحدود الشرقية إلى وسط البلاد، في حين تمتد جبال الألب الترانسلفانية غربًا من الجبال المولدوفية، أما جبال بايهور فتشكل مع غيرها جبال الكربات الغربية التي تخترق الأجزاء الغربية من البلاد، ومن ثم لا تشكل الجبال عائقًا أمام وسائل النقل نظرًا لعدم ارتفاعها (٩١٠ –١.٨٠٠ متر) في معظمها وعدم انحدارها الشديد، وفي السهول نجد أخصب أراضي رومانيا الزراعية بينما تغطي الغابات أجزاء كبيرة من هضبة ترانسلفانيا والجبال، وتكثر الأنهار في رومانيا، وأطول هذه الأنهار وأهمها نهر الدانوب الذي يجري بطول ١.٤٠٠ كم داخل البلاد وتشكل باقي الأنهار روافد لنهر الدانوب ومنها: أرجيش وبروت، كما توجد في البلاد ٢.٥٠٠ بحيرة معظمها صغيرة الحجم (١٥١ : ٣٦٦) .

ومناخ رومانيا حار مشمس في الصيف، وبارد ملبد بالسحب في الشتاء، ويبلغ متوسط درجة الحرارة في يوليو ٢١°م، ومتوسط درجة الحرارة في يناير ١°م تحت الصفر، وسهول رومانيا أدفأ من المناطق الجبلية (٧٣).

وبلغ عدد السكان في رومانيا عام ٢٠٠٠م حوالى ٢٢.٤٣٥.٢٠٥مليون نسمة، بمعدل ٣.٢% أقل من عام ١٩٩٠م وذلك بسبب النمو الطبيعي السلبي والهجرة (١٦١ : ١٨) ،أما فى عام ٢٠١١ م فقد بلغ هذا العدد ٢١.٨٤٨.٥٠٤ نسمة ، ١٤.٨% من الرابعة عشر عام فأقل، ٧٠.٤% من ١٥: ٦٤ عام، و١٤.٨% من ٦٥ عام فأكبر(٢٢٧) ،بينما بلغ هذا العدد٢١.٧٢٩.٨٧١ نسمة فى عام ٢٠١٤م(٧٢) ، ويعيش ٥٤.٦% من السكان في المدن، وتقريباً ١٠% من السكان يعيش في بوخارست العاصمة. وتبلغ الكثافة السكانية ٩٤.٧ نسمة/ كم٢ (١٦١ : ١٨).

ولقد انخفض عدد المواليد الأحياء في الأول من يناير ٢٠١١م بمعدل ٢٥.٧% مقارنةً بعام ٢٠٠٨م، فنسبة الوفيات تعتبر من النسب العالية في رومانيا، ففي الأول من

يناير عام ٢٠١١م بلغ عدد الوفيات ٢٥١.٤ ألف حالة وفاة، بمعدل ١.٨ ألف نسمة أكثر من عام ٢٠٠٨م (١٥٩ : ١٢-١٣).

ويلاحظ أن رومانيا تعاني تناقص فى عدد السكان ،كما تعانى من زيادة عدد الوفيات مقارنة مع عدد المواليد لذلك عدد سكان رومانيا بدأ بالانخفاض التدريجي منذ عام ١٩٩٠م حتى الآن، ويعتقد عام ٢٠٥٠م سيصل عدد السكان إلى ١٥.٩ مليون من ٢٢ مليون بسبب الهجرة، وقلة الإنجاب(٧١).

ويمكن القول بأنه نظراً للطبيعة الجغرافية للبلاد ،فحوالي ٣٤% من مساحة البلاد هي جبال و٣٣% هضاب و٣٣% سهول ،ووجود العديد من البحيرات والتي معظمها صغيرة الحجم،ويوجد فى رومانيا العديد من مؤسسات رياض الأطفال التى تغطى أنحاء البلاد سواء فى العاصمة الذى يقطن بها حوالى ١٠% أو المدن الذى يقطن بها أكثر من ٥٥% ، بالإضافة إلى المناطق الريفية السهلية والجبلية غيرها.

٤- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في بلجيكا في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

يعد تعليم ما قبل المدرسة مجانياً لجميع الأطفال الذين بلغوا عامين وستة أشهر ،ويمكن للطفل أن يلتحق بأحد مؤسسات رياض الأطفال بمجرد بلوغه هذا السن، وهذا ما يجعل حجم الفصل الدراسي بالنسبة للأطفال في تزايد مستمر خلال العام، وبالرغم من أن تعليم ما قبل المدرسة غير إلزامي إلا أنه يلتحق أكثر من ٩٠% من الأطفال بتعليم ما قبل المدرسة، ومعظم مؤسسات رياض الأطفال ملحقة بالمدرسة الابتدائية (٢١٢).

ويعتبر التعليم في رياض الأطفال في بلجيكا جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، ومعظم القوانين والمراسيم والتشريعات الخاصة بتعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي هي نفسها الخاصة بالتعليم الأساسي (١٠٣ : ٤٨).

ويهدف تعليم ما قبل المدرسة إلي تنمية المهارات المعرفية لدي الأطفال وتنمية قدراتهم علي التعبير عن أنفسهم والتواصل إلي جانب تنمية الاستقلال والإبداع لديهم وذلك

من خلال اللعب،بالإضافة إلى تعزيز عملية النضج،والاستقلال والشعور بالمسئولية ،والرغبة فى التعاون مع الآخرين (١٠٣ : ٤٨-٤٩).

ويتم الإشراف علي الأطفال فى مؤسسات رياض الأطفال من قبل معلمي الروضة، وكل معلم مسئول عن فصل دراسي واحد إلا أن الأحكام والقواعد الداخلية لكل مؤسسة تشجع التعاون فيما بين المعلمين، ويتسم الجدول الدراسي بالمرونة حيث إنه لا يوجد تدريس أكاديمي، ويوجد العديد من الأنشطة التي تشجع نمو الطفل الحركي والفني واللغوي والرياضي والموسيقي والعلمي إلا إنه لا يوجد دروس لذلك، كما إنه لا يوجد تقييم رسمي أو تقارير مكتوبة في هذا المستوي من التعليم(٩٠ : ٢٧).

أ- إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى بلجيكا:

بلجيكا دولة ملكية دستورية، ومنذ عام ١٩٩٣م تم تقسيم القوي الحقيقية بين ثلاث سلطات قومية وإقليمية: هي الحكومة القومية، الأقاليم، والمجتمعات اللغوية، وكل مستوي إداري له سلطاته الكلية المفوضة إليه ولا يتدخل في السلطات الأخرى بالرغم من وجود ترابط لدي الأقاليم جغرافياً، كما يوجد مستويين للحكومة المحلية هما المقاطعات والبلديات (١٥٦ :٢٩).

وتُعهد السلطة التشريعية لملك الدولة وللبرلمان الفيدرالي الذي يتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، في حين تُعهد السلطة التنفيذية لملك الدولة بالاشتراك مع الحكومة الفيدرالية التي تتكون من وزراء وسكرتارية الدولة، ويتم تعيين الوزراء وإقصائهم عن عملهم من قبل الملك؛ إلا أنه لا توجد لدي الملك مسئولية سياسية، ولا توجد سلطة تنفيذية للقوانين الملكية إذا لم يتم التصديق عليها من قبل وزير والذي يصبح مسئولاً عنها، كما تمارس السلطة القضائية من قبل محاكم القانون العالي والمحاكم التقليدية (١٠٣ : ٩).

وتتمثل إدارة التعليم في بلجيكا في أربع مستويات ،المستوي المركزي ،والمستوي الإقليمي، والمستوي المحلي، والمستوى (الإجرائي) التنفيذي وفيما يلي عرض لهذه المستويات:

(١)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي المركزي أو الفيدرالي:

يتدرج المستوي المركزي في إدارة التعليم في بلجيكا حيث يبدأ بملك الدولة ثم مجلس الوزراء والبرلمان والأحزاب السياسية ،ثم وزارة التعليم والهيئات التابعة لها.

(أ) **ملك الدولة:**

يتسم نظام الحكم في بلجيكا بالنظام الملكي الدستوري، ويسمي رئيس الدولة بملك البلجيك، ويطلق علي العاهل البلجيكي ملك البلجيك بدلاً من ملك بلجيكا، ويشير لقب ملك البلجيك إلي عاهل شعبي مرتبط بالناس في بلجيكا أو ملك بلجيكا فيرتبط بالمقاطعة أو الدولة (٢٢٠).

ومنذ تأسيس مملكة بلجيكا والدولة البلجيكية عام ١٨٣١م وهي تتبع النظام الملكي الدستوري البرلماني، وينص الدستور علي أن جميع السلطات توزع علي الدولة ككل، وتعتبر الدولة هي المسئولة عن مبدأ توزيع السلطات سواء أكانت سلطات تشريعية أو تنفيذية، وتقوم الدولة بتفويض جزء من سلطاتها للهيئات والسلطات الإقليمية والمحلية الخاضعة لها، وتعمل هذه السلطات تحت سيطرة السلطة المركزية (١٠٣ : ٧).

وبالتالي تتمثل السلطة التشريعية علي المستوي المركزي في المجموعة الفلمنكية في مجلس النواب **Chamber of Representatives** والذي يعتبر بمثابة مجلس سياسي يتولي الإشراف علي السياسات الحكومية ومجلس الشيوخ، ويعد كلاً من مجلس النواب ومجلس الشيوخ البرلمان الفيدرالي، أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فإنها تكون من اختصاص الحكومة الفيدرالية، ويطلق عليها حكومة فترة ولاية كاملة حيث يمكنها فقط أن تجبر علي الاستقالة إذا تبني البرلمان اقتراحاً ليس جديراً بالثقة أو قام برفض اقتراح جدير بالثقة ، كما يمكنها أن تقدم اقتراحاً للملك بتعيين رئيس وزراء جديد، ويتم عقد الانتخابات كل خمس سنوات، ويقوم الملك بإعلان القوانين الفيدرالية والتصديق عليها، كما إنه يقوم بتسوية الخلافات أثناء تشكيل الحكومة وأثناء الأزمات السياسية (١٩٩).

(ب)مجلس الوزراء :

يعتبر مجلس وزراء بلجيكا و الذي يسمي رسمياً مجلس الوزراء الفيدرالي البلجيكي الفرع التنفيذي للحكومة الفيدرالية البلجيكية، والذي يتكون من وزراء الدولة وسكرتاريتها المستمدين من الأحزاب السياسية التي تُكون التحالف الحكومي، ويتم تعيين الوزراء بشكل رسمي من قبل ملك الدولة،ويرأس مجلس الوزراء رئيس الوزراء البلجيكي، كما يتولي الوزراء الأقسام التنفيذية في الحكومة، وبعض الوزراء الفيدراليين ليس لديهم مقاعد في البرلمان، ويجب ألا يتجاوز عدد الوزراء ال١٥ وزير ويتم تقسيمهم بالتساوي بين الوزراء الناطقين بالفرنسية والوزراء الناطقين بالألمانية باستثناء رئيس الوزراء وذلك طبقا للمادة ٩٩ من الدستور. ويقوم رئيس الوزراء ووزرائه بإدارة الحكومة والخدمات العامة المختلفة، ويرأس كل وزير قسم حكومي، كما يعكس مجلس الوزراء التمثيل النسبي للأحزاب السياسية التي تُكون التحالف الحكومي الحالي للمجلس(٢٠٥).

(ج) البرلمان (مجلس النواب ومجلس الشيوخ):

بالرغم من أن الملك هو الرئيس الرسمي للدولة، إلا أن بلجيكا تُحكم من قبل البرلمان القومي المسئول عن السياسة الخارجية والاقتصاد القومي والعدالة والدفاع، ويتكون البرلمان من مجلسين، ويجب أن يتم عرض مشاريع القوانين الجديدة التي تتعلق بالقوانين القومية علي كلا المجلسين، إلا أن مجلس النواب ذو ال١٥٠ عضواً المنتخبين يعتبر بشكل عام القوة الأساسية، في حين أن مجلس الشيوخ المكون من ٧١ عضو يهتم بشكل أكبر بالتشريع والأمور الدستورية (١٥٦ : ٢٩)، وكلا المجلسان يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات، ولقد قامت تحالفات من أربع أو خمس أحزاب تحكم بلجيكا منذ ١٩٩٠م (٢١٢).

ويتم عقد انتخابات مجلسي النواب والشيوخ في نفس الوقت ويتم عقدها مرة كل أربع سنوات علي الأقل، ويكفل القانون البلجيكي حق الانتخاب للبلجيكيين الذين بلغوا الثامنة عشر عام (١٥٦ : ٢٩) ، ويتألف مجلس النواب من ١٥٠ عضو يتم انتخابهم بشكل

مباشر، في حين يتألف مجلس الشيوخ من ٧١ عضو ٤٠ منهم يتم انتخابهم بشكل مباشر و ٢١ يتم ترشيحهم من قبل الثلاث برلمانات (الفرنسي، الفلمنكي والألماني) و١٠ يتم تحديدهم من قبل أعضاء مجلس الشيوخ أنفسهم، ويوجد حالياً ثلاث أعضاء في مجلس الشيوخ بشكل قانوني هم الأمير فيليب والأميرة أستريد والأمير لوران ويعتبر مجلس النواب هو المسئول عن المسائل السياسية كما إنه مسئول عن المسائل التي تتعلق بالميزانية إلي جانب أنه يقوم بسن القوانين الخاصة بالميزانية وإقرار الميزانية (١٠٣ : ٩).

ويوجد العديد من البرلمانات (مجالس النواب) في بلجيكا حيث يوجد بها البرلمان الفلمنكي والبرلمان الفرنسي والبرلمان الألماني والبرلمان الوالوني والبرلمان الإقليمي للعاصمة بروكسل، ويتكون البرلمان الفلمنكي من ١٢٤ عضو ١١٨ منهم يتم انتخابهم مباشرة في الإقليم الفلمنكي و٦ أعضاء منتخبين من قبل المجموعة الفلمنكية الموجودة في البرلمان الإقليمي للعاصمة بروكسل، ويتألف البرلمان الإقليمي للعاصمة بروكسل من ٧٥ عضو يتم انتخابهم مباشرة، ويتكون برلمان الوالون من ٧٥ عضو يتم انتخابهم مباشرة في الإقليم الوالوني(١٠٣ : ١٠).

أما برلمان المجموعة الفرنسية فيتألف من ٩٤ عضو ٧٥ عضو يتم انتخابهم بشكل مباشر من قبل البرلمان الوالوني و١٩ عضو يتم انتخابهم من قبل المجموعة الناطقة بالفرنسية الموجودة في البرلمان الإقليمي للعاصمة بروكسل، أما برلمان المجتمع المتحدث بالألمانية فيتكون من ٢٥ عضو يتم انتخابهم مباشرة و١٠ أعضاء لتقديم المشورة الذين يتم انتخابهم في مؤسسات أخري مثل البرلمان الأوروبي وبرلمان الوالون ومجلس المحافظة ويوجد محكمة للحسم في حالة نشوب نزاع بين القانون الفيدرالي والمراسيم أو القوانين الخاصة بالمجتمعات والأقاليم، حيث تقوم هذه المحكمة بالحكم في الصراعات وأي انتهاك في مادة من مواد الدستور من خلال مرسوم أو قانون، وفي مايو ٢٠٠٧م تم استبدال هذه المحكمة بمحكمة دستورية (١٠٣ : ١١).

(د) الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب السياسية من أهم العناصر الفاعلة في القرار السياسي البلجيكي ، فمن خلالها يتم ترشيح واختيار أعضاء البرلمان والمجالس البلدية وتشكيل الحكومة وتسيير الإدارات والمؤسسات إلى جانب دورها في تسوية المشاكل السياسية الكبرى، وفى ظل الديمقراطية البرلمانية عرفت بلجيكا عدداً كبيراً من الأحزاب اندمج بعضها في أحزاب أخرى أو اختفى من الساحة السياسية، ويتأثر بقاء الحزب واستمراره بالتقاليد والأعراف السياسية المتوارثة، وكذلك بالإحداث المؤثرة في تاريخ بلجيكا مثل الاحتلال الأجنبي والنزاعات الداخلية الكبرى، إلى جانب اتجاهات الناخبين(٥٧).

ويوجد حالياً في بلجيكا ٢٣ حزب سياسي رئيسي، وفي الواقع معظم الأحزاب تقع ضمن واحد من المجموعات الثلاث الرئيسية التالية: المسيحيين، الليبراليين والاشتراكيين، وتتضمن كل فئة من هذه الفئات أحزاب مختلفة للفرنسيين والفلمنكيين (١٥٦ : ٢٩). ومن هذه الأحزاب السياسية الحزب الليبرالي الفلمنكي، حزب حركة الإصلاح الليبرالي، الحزب الاشتراكي الفلمنكي، الحزب الاشتراكي الوالونى الفرانكوفونى، الحزب المسيحي الديمقراطي الفلمنكي وغيرها(٥٧).

(هـ)وزارة التعليم البلجيكية:

انطلاقاً من وجود ثلاث مجموعات أو فئات في بلجيكا أولها المجموعة الفلمنكية التي تتحدث باللغة الهولندية، وثانيها المجموعة الفرنسية التي تتحدث بالفرنسية ،وثالثها المجموعة الألمانية التي تتحدث بالألمانية ،فإنه يوجد وزارة التعليم بكل مجموعة من هذه المجموعات.

- وزارة التعليم والتدريب الفلمنكية:

يختص كلاً من البرلمان الفلمنكي والحكومة الفلمنكية ووزارة التعليم والتدريب الفلمنكية بالمسائل التعليمية، وتعتبر وزارة التعليم والتدريب الفلمنكية مسئولة عن تبني

السياسة التعليمية الفلمنكية، ومتابعة مدي تقدمها إلي جانب تقييم هذه السياسة، كما تدعم الوزارة وزير التعليم من خلال انجاز مجموعة كبيرة من مهام الدعم السياسية (١١٥ :٧).

ونتيجة للإصلاحات الحديثة أصبحت السياسة التعليمية من مسئولية المجلس الفلمنكي والسلطات التشريعية والحكومة الفلمنكية، بالإضافة إلي وزير التعليم الفلمنكي، ويرأس وزير التعليم قسم التعليم الذي يعتبر جزء من وزارة المجموعة الفلمنكية(٨٩: ٣٧).

وفى هذا الإقليم المتعلق بالمجموعة الفلمنكية يوجد ثلاثة أنماط للتعليم(٨٩ : ٣٧)،أولها التعليم المجتمعي والذي ينظم من خلال المجلس المحلى للتعليم المجتمعي فى الأقاليم وتكون المدارس عامة وحيادية ،وثانيها التعليم العام المدعم والذى ينظم من قبل السلطات الإقليمية، والتعليم البلدي الذي يقام من خلال سلطات البلدية، وتكون المدارس طائفية أو حيادية،وثالثها التعليم الخاص والذى يقام من قبل أفراد أو منظمات خاصة، ويتكون من التعليم الخاص الطائفي (وبخاصة الكاثوليكي) وغير الطائفي.

وتتلقي الهيئة المنظمة الموارد المالية اللازمة لتمويل التعليم،وهي مسئولة عن الإدارة الجيدة لهذه الموارد، وتمتلك الهيئة المنظمة المباني المدرسية أو تقوم باستئجارها، ويمكن للهيئات المنظمة للتعليم المدعم أن تقوم بتطبيق المنح للمنشآت المدرسية، ويحق للهيئة المنظمة الحرية في تعيين العاملين بالمدرسة في حدود النظام الأساسي للموظفين والتشريعات المرتبطة بالتمويل والدعم، كما يطلق لها الحرية في تحديد طرق التدريس ورسم المناهج الدراسية علي أساس الحد الأدنى من الأهداف المحددة مركزياً(٨٩ : ٣٧).

- **وزارة التعليم الألمانية:**

تتكون حكومة الإقليم المتعلق بمجموعة متحدثي الألمانية من أربع وزراء،أحدهما مسئول عن السلطات المحلية والعلاقات الخارجية والتمويل والميزانية وتنظيم الإدارة، والثاني مسئول عن التعليم والتدريب والعمالة، وآخر مسئول عن الثقافة والإعلام والسياحة أما الرابع فهو مسئول عن الصحة والأسرة والشئون الاجتماعية(١٠٣ : ١٢).

وتعتبر السياسة التعليمية من مسئولية مجلس الإقليم المتحدث بالألمانية وحكومته، بالإضافة إلي وزير التعليم ويعتبر وزير التعليم هو الهيئة المنظمة للتعليم المجتمعي، ويقوم الوزير بإدارة المؤسسات علي كافة المستويات بشكل مباشر، ويتولي إدارة وظائف المدراء في الشبكة التعليمية الخاصة به، وتعتبر الكميونات هي الجهة المنظمة للتعليم العام المدعم، في حين أن الأفراد القانونيين أو الشرعيين هم المسئولين عن التعليم المدعم المجاني(٩٠ : ٢٤).

ويقرر الوزير منح إعانات للمؤسسات التعليمية في ظل ما يلي:(٩٠ : ٢٤)

- يجب علي المؤسسات أن تمتثل للتشريع فيما يتعلق باللغة.
- تتبني هيكل يوافق عليه الوزير.
- تتبع منهج دراسي يقابل المتطلبات القانونية.
- تقدم للرقابة والتفتيش كما يتم تنظيمها من قبل حكومة المجتمع، والتي تعتبر مسئولة عن تحديد أن مستوي التعليم مرضي.
- لديها الحد الأدنى من عدد التلاميذ في الفصل أو القطاع أو المرحلة.
- تتألف من المرافق التعليمية التي تقع في نفس المجمع من المباني أو تشكل معاً والتي تلبي معايير الصحة والنظافة.

وتعتبر لجنة التعليم هي الهيئة الاستشارية التابعة للوزير، وتشمل هذه اللجنة ممثلين من الهيئات المُنظمة المختلفة، والمجموعة التعليمية (خدمة قسم التعليم مسئولة عن التدريب أثناء الخدمة الذي ينظم من قبل الوزارة)، والخدمة التفتيشية، والإدارة، ومؤسسات التعليم العالي والنقابات، وتقوم هذه اللجنة بتقديم النصح والمشورة للوزير وبخاصة في المسائل التي تتعلق بالتدريب أثناء الخدمة والمشروعات التعليمية (٩٠ : ٢٦).

- **وزارة التعليم الفرنسية:**

نتيجة للإصلاحات الحديثة في بلجيكا، أصبحت سياسة التعليم والتعليم العالي من مسئولية مجلس المجموعة الفرنسية وحكومته التي يوجد بها وزير مسئول عن التعليم

العالي والبحث العلمي وآخر مسئول عن التعليم : تعليم ما قبل المدرسة، والابتدائي والثانوي والتعليم الخاص(٨٩ : ٨) .

وتتمثل الهيئة المنظمة للتعليم في المجموعة الفرنسية في حكومة المجموعة الفرنسية التي تقوم بإدارة المنشآت (علي كافة المستويات) وإدارة وظائف الإداريين للشبكة التعليمة الخاصة بها، وتتمثل الهيئات المنظمة للتعليم العام المدعم في المقاطعات أو البلديات، في حين تلقي المسئولية علي الأفراد القانونيين فيما يتعلق بالتعليم المدعم المجاني(٨٩ : ٨).

وينقسم تعليم ورعاية الطفولة المبكرة إدارياً، بالرغم من الجمع بينهما تحت رعاية ومسئولية وزير الطفولة، حيث يتمتع الوزير بالصلاحية الكاملة فيما يتعلق بالطفولة المبكرة والتعليم الأساسي بداخل المجموعة الفرنسية، إلا أن بعض المسئوليات المتعلقة بالسياسة والتمويل قد آلت ملكيتها لأقليمي الوالون والعاصمة بروكسل (١٧٤ : ٢٨٣).

وبالنسبة للأطفال من الميلاد وحتى الثالثة يعتمد الوزير علي مكتب الميلاد والطفل **ONE Office de la Naissance et de l'Enfance** وهو عبارة عن وكالة حكومية عامة مسئولة عن الأم وصحة وحماية الطفل، ومسئولة عن جميع جوانب سياسة رعاية الطفل، ويجب علي جميع الأماكن والهيئات التي تقدم رعاية للأطفال الأقل من السادسة من العمر أن يعلنوا عن أنفسهم لمكتب الميلاد والطفل كي يحصلوا علي ترخيصهم ويقدموا برنامجهم بالاتفاق مع رمز الجودة الرئيسية الذي تم الإعلان عنه في مايو ١٩٩٩م، ويقوم الوزير بتحديد الأهداف العامة للتعليم الأساسي في المجموعة الفرنسية، والذي يشمل التعليم الابتدائي ورياض الأطفال للأطفال فيما بين الثانية والنصف وحتى السادسة من العمر، ومعظم المدارس والخدمات التعليمية تقع ضمن واحدة من ثلاث منظمات أو شبكات رئيسية: مدارس المجموعة الفرنسية (غير الطائفية والتي تغطي ١٠% من الأطفال)، الشبكة العامة للمدارس الطائفية والغير طائفية والتي تنظم من قبل البلديات المحلية والتي تغطي ٥٠% من الأطفال، والمدارس المجانية أو الخاصة (والتي تشمل النظام الكاثوليكي التطوعي والمدعم من قبل الدولة) والتي تغطي ٤٠% من التلاميذ (١٧٤ : ٢٨٣).

(٢)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي الإقليمي:

تنقسم دولة بلجيكا إلي عدة مقاطعات ،بالإضافة إلي مقاطعة المنطقة الحرة التي تضم بعض البلديات في بروكسل، ويوجد في كل مقاطعة عدد محدد من البلديات ،وتعتبر المقاطعات سلطات تابعة وعليها دور إشرافي علي البلديات فيما عدا البلديات التابعة إلي المجتمع المتحدث بالألمانية حيث تتولي الحكومة هذا الدور بالنسبة للمجتمع المتحدث بالألمانية، كما تعتبر المقاطعات تحت سيطرة المناطق، ويوجد لدي كلاً من المقاطعات والمناطق سيطرة علي البلديات (١٠٣ : ١٢).

وكل مقاطعة من المقاطعات العشر تحت سيطرة محافظ المقاطعة، وتتمثل السلطة التشريعية في المقاطعة في مجلس المقاطعة الذي يتم انتخاب أعضاؤه لمدة ست سنوات، بينما تتمثل السلطة التنفيذية في يد الوفد الدائم الذي يتم انتخاب أعضاؤه من داخل مجلس المقاطعة، أحد هؤلاء الأعضاء مسئول عن التعليم ولكن فقط بالنسبة للمدارس التي تعتبر المقاطعة هي الهيئة المنظمة لها (١٠٣ : ١٢).

وتقع المسئوليات التعليمية الخاصة بتعليم الطفولة المبكرة ورعايتهم علي عاتق الأقاليم أو المجتمعات الثلاثة ، ولكل مجتمع من المجتمعات نظامه التعليمي الخاص به، فعلي سبيل المثال؛ يعتبر قسم التعليم الموجود في وزارة المجموعة الفلمنكية مسئول عن كل ما يتعلق بالسياسة التعليمية، يرأس هذا القسم الوزير الفلمنكي، أما بالنسبة للسلطات الفيدرالية فهي مسئولة فقط عن المعاشات الخاصة بالعاملين بالمؤسسات التعليمية، وتحديد الحضور بالتعليم الإلزامي، إلي جانب تحديد الحد الأدنى من المتطلبات للحصول علي الدبلوم (٢١٣).

ولقد تم نقل اختصاصات التعليم في بلجيكا إلي المجتمعات سواء الفرنسية،أوالفلمنكية،أوالألمانية، إلا أنه يوجد بعض المهام الفيدرالية التي تتمثل في تحديد سن بداية ونهاية التعليم الإلزامي والحد الأدنى من متطلبات الدبلوم، بالإضافة إلي تحديد نظام المعاش، ويتولي قسم التعليم والتدريب في المجموعة الفلمنكية إعداد السياسة كما

يوجد أربع وكالات مستقلة مسئولة عن تنفيذ هذه السياسة، ويُكون قسم التعليم والتدريب والوكالات الأربعة وزارة التعليم والتدريب الفلمنكية، ويعتبر مجلس التعليم الفلمنكي مجلس المشورة الإستراتيجية في مجال التعليم والتدريب، كما تدير منظمة الأسرة والطفل العناية الرسمية للطفل بما في ذلك تعليم ما قبل المدرسة إلي جانب العناية بالطفل خارج المدرسة وذلك للأطفال حتى سن الثانية عشر (١٩٩).

وتتولي منظمة الطفل والأسرة المسئوليات المتعلقة بالرعاية، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف وزارة الرعاية الفلمنكية، وتعمل هذه المنظمة علي مستويين حيث يتم إعداد وتنفيذ وتنسيق السياسة علي المستوي المركزي، في حين أن الأقاليم مسئولة عن المهام التنفيذية، وتعتبر كلاً من وزارتي التعليم والرعاية مسئولتان بشكل أساسي عن مجال رعاية وتعليم الطفولة المبكرة، كما توجد وزارات أخري تتولي مسئوليات تتعلق بتعليم ورعاية الطفولة المبكرة إلا أن مشاركتهم قليلة نسبياً (٢١٣).

ويعتبر مجلس التعليم الفلمنكي هو الهيئة الاستشارية المسئولة عن كافة المسائل التعليمية، ويجب تقديم جميع مشاريع المراسيم في مجال التعليم لمجلس التعليم الفلمنكي، ويمكن للمجلس أن يقدم النصح للحكومة الفلمنكية فيما يتعلق بالمبادرات الخاصة بها، ويتكون مجلس التعليم الفلمنكي من المجلس العام ومجالس منفصلة للتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي وتعليم الكبار، ويتكون المجلس العام من ممثلين عن الهيئات المنظمة، موظفي المدرسة وأولياء الأمور، والمنظمات الاجتماعية والاقتصادية، خبراء الجامعات وممثلي قسم التعليم(٨٩ : ٣٩).

وبداخل مجلس التعليم الفلمنكي يوجد أثنين من مجالس المشاركة أحدهما للتعليم العام المدعم والآخر للتعليم المجاني المدعم، ويكون تكوينها مماثل لتلك المجالس المشاركة في المدارس، ولهذه المجالس دور وسيط عند حدوث صراعات وعليها أن تحدد انتهاكات لقواعد المشاركة، وعلي المجلس الاقتصادي الاجتماعي الفلمنكي الذي يتألف

من ممثلين عن أصحاب العمل والعاملين أن يقدم المشورة بشأن جميع مشاريع المراسيم بما في ذلك في مجال التعليم(٨٩ : ٣٩).

(٣)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي المحلي:

يوجد في بلجيكا ٥٨٩ بلدية، وكل بلدية جزء من أحد المناطق ذات اللغات الأربع. وتعتبر ال١٩ بلدية التابعة لإقليم العاصمة بروكسل بلديات ثنائية اللغة، ويوجد حول إقليم العاصمة بروكسل بلديات لمتحدثي الفلمنكية والألمانية والتي تقدم ما يسمي الملائمة الإدارية للسكان المتحدثين بالفرنسية الذين يعملون في بروكسل والذين يُكونون في بعض الأحوال غالبية السكان (١٠٣ : ١٣).

كما يوجد بعض البلديات الأخرى ذات حالة خاصة من أجل حماية أقلياتهم اللغوية والتي ينتمي إليهم إقليم متحدثي الألمانية الذي يسمي بلديات ماليدي، وبلديات مونتزن، وبلديات حدود اللغة (الفرنسية/ الألمانية)، وفي هذه البلديات يتحدث الناس لغة قومية أخري غير لغة المنطقة التي يعيشون فيها، إلا أنه مسموح لهم التحدث بلغتهم عندما يقومون بالاتصال بالإدارة المحلية، كما يوجد لهم في ظل ظروف معينة تعليم أساسي (تعليم ما قبل المدرسة و تعليم ابتدائي) لأبنائهم بلغتهم الأم (١٠٣ : ١٣).

ويوجد في كل بلدية مجلس بلدي أو محلي والذي يتم انتخاب أعضاؤه لمدة ست سنوات، كما يوجد أيضاً مجلس البلدية: تنفيذية (وهي مسئولة عن إدارة البلدية وتنفيذ قرارات المجالس وذلك بالتعاون مع عدد معين من موظفي الخدمة المدنية، ويعتبر رئيس البلدية مسئول عن هذه الهيئة وأحد أعضاء المجلس المحلي لديه مسئولية خاصة للتعليم ولكن ينطبق ذلك فقط علي المدارس التي تكون البلدية هي السلطة المنظمة لها (١٠٣ : ١٣) .

فمثلاً تقوم السلطات المحلية في المستوي المحلي لدي المجموعة الفرنسية، بتنظيم الخدمات وتوفير التمويل الإضافي، أما السياسة التي تتعلق بالضرائب وأموال الدولة والعمالة والشئون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية فتقع ضمن اختصاص الحكومة الفيدرالية (١٧٤ : ٢٨٣).

(٤)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على مستوي الروضة:

يمكن القول بأنه غالباً ما تلحق مؤسسات تعليم ما قبل المدرس بالمدارس الابتدائية لذلك فإن إدارة الروضة تتكون من جهاز إداري يضم مجموعة كبيرة من العاملين بدءاً بالمدير، المستشار الفني، نائب مدير المدرسة، المدير العام (للمدارس، المجموعة، الهيئة المنظمة)، مدير منسق، بالإضافة إلى طبيب وزائرة صحية،ويتم تعيين هؤلاء العاملين من قبل الهيئات المنظمة.

ب-القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال في بلجيكا:

هناك العديد من القوي والعوامل الثقافية المؤثرة فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى بلجيكا،يمكن تحديد أهمها فيا يلي:

(١)العامل السياسي:

بلجيكا دولة دستورية، ونظامها ملكي شعبي وهي دولة ديمقراطية برلمانية، يتألف البرلمان الاتحادي من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب، ويتكون من ٤٠ شخص يتم انتخابهم مباشرة و ٢١ شخص يتم تعيينهم من برلمانات الثلاث أقسام الجغرافية، و ١٠ أعضاء محايدين، بالإضافة لأبن الملك، ويتم انتخاب ١٥٠ ممثلاً للبرلمان في ظل نظام الاقتراع النسبي المكون من ١١ دائرة انتخابية، وتعتبر بلجيكا واحدة من البلدان القليلة التي يكون التصويت فيها إلزامي ولذلك فإن نسبة التصويت في بلجيكا هي واحدة من أعلى معدلات الإقبال في العالم.

وتجمع بلجيكا بين التنوع الثقافي القائم في البلاد، وبالأخص الجزء الفلامينكي ذو الثقافة الهولندية والجزء الوالوني ذو الثقافة الفرنسية(٥٤) ، حيث تنص المادة الثانية من التشريع البلجيكي علي أن بلجيكا بها ثلاث مجموعات هي المجموعة الفلمنكية والفرنسية والألمانية، كما تنص المادة الثالثة علي أن بلجيكا تتكون من ثلاث أقاليم هم الإقليم الفلمنكي والإقليم الوالوني وإقليم العاصمة بروكسل (٢٣٥).

وتعتبر الحكومة الفيدرالية مسئولة عن السياسة الخارجية، الدعم التنموي، الاقتصاد ،الدفاع، الشرطة، الطاقة، المواصلات والاتصالات، بينما تكون الحكومات الإقليمية مسئولة عن اللغة، الثقافة والتعليم، رأس الدولة هو الملك أو الملكة، الذي يتمتع بصفات فخرية فقط، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء(٥٤).

وبعد الإصلاحات السياسية في القرن العشرين أصبح دور الملك رمزي إلي حد كبير، حيث تمثلت الوظيفة السياسية الأساسية للملك في تعيين رئيس الوزراء أو إقالة الحكومة، وتتمثل السلطة التنفيذية للحكومة البلجيكية في الملك، رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، ويجب ألا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الوزراء ١٥ عضو(٢٠٣).

ولقد اتبعت بلجيكا دوماً سياسة موالية للغرب، ولها مع كل من فرنسا، هولندا وألمانيا علاقات خاصة وذلك بسبب التنوع الثقافي في البلاد المرتبط بهؤلاء الدول، وكانت المملكة عضواً مؤسساً وطرفاً مهماً في حلف شمال الأطلسي (الناتو) عام ١٩٤٩م، الاتحاد الأوروبي عام١٩٩٣م وأخيراً في الوحدة النقدية الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ بداية عام ٢٠٠٢م، كما يقع مقر حلف شمال الأطلسي، اللجنة الأوروبية، مجلس الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء)، اللجنة الاجتماعية والاقتصادية الأوروبية، البرلمان الأوروبي واتحاد البنلوكس في العاصمة البلجيكية بروكسل، كما كان لها دور استعماري كباقي دول أوروبا في أفريقيا خصوصا في الكونغو حيث أسهموا في تقسيم البلاد وإعدام الزعيم الوطني باتريس لومومبا (٥٤).

وتوجد العديد من الأحزاب السياسية في بلجيكا منها المسيحيون الديمقراطيون، رابطة الأحرار الديمقراطيين، الحزب الاشتراكي، الحركة الإصلاحية، المركز الديمقراطي البشري ..... الخ(٦١). ويعكس التنظيم الداخلي للأحزاب السياسية الطبيعة المزدوجة الجوهرية للمجتمع البلجيكي حيث يتم تنظيم الأحزاب السياسية علي أساس السلالات المجتمعية وبخاصة الثلاث مجتمعات الأساسية، ومنذ ظهور دولة بلجيكا عام ١٨٣٠م وعلي مر القرن التاسع عشر كان يسيطر علي الأحزاب السياسية حزبين رئيسيين هما

الحزب الكاثوليكي والحزب الليبرالي، وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهر حزب العمال الذي يمثل الطبقة العاملة الصناعية (٢٢٢).

وبالرغم من أن بلجيكا دولة صغيرة ولكنها ذات مكانة خاصة حيث تقع في قلب أوروبا، ولازالت بلجيكا مركزاً للاتصالات الدولية، فأكثر من ١٠٠٠ منظمة دولية عامة وخاصة (المؤسسات الدولية، البعثات الدبلوماسية، جماعات الضغط، والشركات متعددة الجنسيات ..... وغيرها) قامت بإنشاء مقر أو لديها سكرتير دائم في بلجيكا، وتجدر الإشارة بوجه خاص لوجود كلاً مما يلي في بلجيكا، بالإضافة إلي مؤسسات الاتحاد الأوروبي ،المقر الأعلى لقوي التحالف الأوروبي، مقر منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والأمانة العامة لدولة البنلوكس، بالإضافة إلي الوجود الأجنبي بداخل بلجيكا، والتي تمثل بلجيكا في الخارج، وتعتبر بلجيكا دولة مصدرة، ولديها سياسة خارجية نشطة، حيث يوجد لدي بلجيكا ١٣٢ مكتب دبلوماسي وقنصلية بالخارج، هذا ، بالإضافة إلي عدد من المكاتب التي تمثل المجتمعات والأقاليم (٢٠٢).

ولقد حازت بلجيكا علي رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي **The Council of the European Union** في الأول من يوليو ٢٠١٠م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، ولأول مرة كانت الرئاسة البلجيكية جزءاً من رئاسة ثلاثية التي كان فيها ثلاث دول أسبانيا، بلجيكا وهنغاريا (المجر) يقومون بتنسيق أنشطتهم في هذا الدور، ولقد بدأت الرئاسة الثلاثية بأسبانيا لمدة ٦ أشهر ،وانتهت بهنغاريا التي تولت الرئاسة بدلاً من بلجيكا في يناير ٢٠١١م، ويهدف التعاون بين الثلاث دول الأعضاء إلي إنشاء استمرارية أكبر لمبادرات وأنشطة الاتحاد الأوروبي علي النحو المنصوص عليه في معاهدات الاتحاد الأوروبي والذي يفترض شكلاً ملموساً في برنامج العمل الثلاثي المشترك (١٩٨).

وبلجيكا دولة فيدرالية تتألف من منطقة حكم ذاتي كبيرة إلي حد ما مكونة من الفلاندرز والولونيا ومقاطعة بروكسل ثنائية اللغة، وتعتبر بروكسل عاصمة بلجيكا هي المقر الرئيسي

للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) North Atlantic Treaty Organization، وبلجيكا دولة ملكية دستورية ذات نظام وراثي (٢١٢).

ويعتمد التقييم فى مرحلة رياض الأطفال بشكل أساسي علي ملاحظة المعلم لاتجاهات وسلوك الأطفال، ويتقدم الأطفال بشكل أوتوماتيكي للصف الدراسي التالي، وتقوم المراكز الطبية النفسية الاجتماعية بقياس درجة النضج والنمو التي وصل إليها الأطفال وذلك بالتعاون مع الفريق التعليمي بالروضة(٩٠ : ٢٧) .

ولا يوجد تقييم رسمي لهذا المستوي من التعليم ويلتحق التلاميذ بشكل أوتوماتيكي للصف الدراسي التالي، ويبدأ العام الدراسي من الأول من سبتمبر وحتى ٣٠ يونيو، وبالإضافة إلي الأجازات العامة التقليدية يوجد أسبوع أجازة في فبراير (الكرنفال) وفي نوفمبر (التوسان) وأسبوعين في عيد الميلاد وعيد الفصح(٨٩ : ١١).

(٢)العامل الاقتصادي:

اقتصاد بلجيكا من أكثر الاقتصاديات المتطورة في العالم، ويقوم أساسًا على الأعمال الحرة بالرغم من أن الحكومة تملك وتدير أجزاء من شبكة النقل والاتصالات، وتقدم أيضاً سلسلة واسعة من خدمات الترويح، وتقوم بتشجيع النمو الاقتصادي(٥٥).

وتعتبر بلجيكا أحدي الدول الصناعية الهامة في أوروبا، ولديها كميات ضخمة من الفحم وتمتد حقول الفحم إلى فرنسا، ويوجد بها صناعة الحديد والزجاج والزنك والكيماويات، وتنتشر الصناعة أيضاً في السهل الأوسط، والصناعات القائمة علي المنتجات الحيوانية، وتنتشر صناعة المنسوجات والملابس في سهل الفلاندرز والسهل الأوسط، أما الزراعة فتنتشر في السهول البلجيكية، لاسيما في السهل الأوسط الذي يعتبر أغني أراضي بلجيكا الزراعية، وفي سهل الفلاندرز، وفي هضبة الأردن، وتتكون الحاصلات من القمح والشعير والبنجر السكري والأعلاف ... وغيرها، وتربي الحيوانات في مناطق الزراعة وكذلك في منطقة هضبة الأردن(٥٥) .

وتتمثل المنتجات الزراعية في الفواكه والخضروات وسكر البنجر، القمح وغيرها من المنتجات، بالإضافة إلي منتجات التعدين والمنتجات التصنيعية مثل الشاحنات والمواد الكيميائية والمعادن والنسيج والبترول .... الخ (١٨٨ : ٦).

ولقد بلغ إجمالي الناتج المحلي في بلجيكا ٥١١,٥٣ بليون دولار أمريكي عام ٢٠١١م ، وذلك طبقا لتقرير تم نشره من قبل البنك الدولي؛ أي ما يماثل ٠,٨٣% من الاقتصاد العالمي، ولقد كانت أعلي نسبة لإجمالي الناتج المحلي عام ٢٠١١م حيث بلغت ٥١١,٥ بليون دولار (٢٠١).

ومنذ عام ١٩٨٠م حتى عام ٢٠١٢م، تراوح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي حوالي ٠,٦%، والذي وصل إلي ١٥,٨% في مارس ١٩٩٥م، وسجل أقل من -٢,٢% في ديسمبر ٢٠٠٨م، وبالرغم من أن بلجيكا من بين الدول الصناعية الأكثر تقدماً في أوروبا،ونتيجة لفقرها في الموارد الطبيعية فإنها تقوم باستيراد المواد الخام بكميات كبيرة وتقوم بتصنيعهم للتصدير، ويبلغ معدل الصادرات ٣/٢ من إجمالي الناتج المحلي (٢٠٠).

ولقد تأثرت سياسة تعليم ورعاية الطفولة المبكرة بمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية التي تمثلت في زيادة عدد الأمهات العاملات وبخاصة في الفئة العمرية ٢٥: ٤٩ سنة،وانخفاض معدل الخصوبة لكون المرأة تنتظر وقت أطول لإنجاب الأطفال وانخفاض في عدد المواليد،وزيادة العائلات التي يعمل بها كلا الوالدين نتيجة لزيادة درجة النشاط لدي الأمهات،والوعي المتزايد لدي الحكومة والسكان بمشكلة الفقر (٢١٣).

ويتمثل المبدأ الرئيسي لتمويل التعليم في بلجيكا في كون الدولة تغطي كافة التكاليف الخاصة بمؤسسات رياض الأطفال ، وتقدم المنح التي تغطي تكاليف التشغيل والصيانة والاستبدال للمعدات والمباني، ويتم دفع مرتبات العاملين والمعلمين بهذه المؤسسات مباشرةً من قبل قسم التعليم (٨٩ : ٣٨). وهناك نفقات معينة مثل شراء المواد (كالكتب الدراسية ودفاتر التمارين ... الخ) والمشاركة في الأنشطة اللاصفية قد يتم تمويلها من قبل الآباء والهيئات والجمعيات(٨٩ : ٩).

كما ترصد الحكومة البلجيكية موارد مالية كبيرة وذلك لتدريب معلمي الحضانة من خلال إلحاقهم بدورات متزامنة لمدة ثلاث سنوات (من تدريب المعلمين الأكاديمي والنظري والعملي) في مؤسسة لتدريب المعلمين والتي تؤهل للحصول علي دبلوم التدريس، ويتم تعيين المعلمين من خلال الهيئة المُنظمة، ويمكن للمعلمين العمل بوقت جزئي أو كلي، وتعتبر المشاركة في التدريب أثناء الخدمة مشاركة تطوعية ويتم ترتيبها تحت مسئولية الهيئات المُنظمة المختلفة(٨٩ : ١١) .

(٣)العامل الاجتماعي:

تتمثل اللغات الرسمية في بلجيكا في الهولندية، الفرنسية و الألمانية، ٦٠% من البلجيك هم من الناطقين بالأولى، ٤٠% بالثانية ، بينما هناك اليوم حوالي ١% من الناطقين بالألمانية، يسكن نحو ٩٥% من الشعب البلجيكي في المدن والمراكز الريفية ويقوم عدد كبير من البلجيكيين الذين يعيشون في المناطق الريفية برحلات يومية إلى أعمالهم في المدن، ويعيش عدد قليل من الشعب في جماعات صغيرة معزولة، بلجيكا أحد الأقطار القليلة المتقدمة التي لا تواجه مشكلة في الإسكان، وتُبنى معظم المنازل بشكل محكم ويقوم كثير من الناس في المناطق الريفية بصيد الأسماك والقنص ومطاردة الحمام، ويقضي عدد كبير من البلجيكيين عطلاتهم في أحد منتجعات القطر على ساحل بحر الشمال، ويُخيم البعض الآخر على الهضاب المشجرة في(٥٥).

ويضمن الدستور البلجيكي حرية العبادة ويسمح للحكومة أن تمنح الدعم المالي إلى المؤسسات الدينية، ويتبع ٨٥% من السكان كنيسة الروم الكاثوليك، غير أنه لا يحضر الصلوات بشكل منتظم إلا عدد يقل عن ٣٠%، وحوالي ١% من البلجيكيين من البروتستانت، وهناك حوالي ٥% لا يدينون بأي دين، ويهتم الفلمنكيون بالدين أكثر مما يفعل الوالون، ويرسل معظم الفلمنكيين أولادهم إلى المدارس الكاثوليكية، كما يجري معظم النشاط السياسي والاجتماعي الفلمنكي في منظمات لها علاقة بالكنيسة(٥٥).

وتقر المادة العاشرة من الدستور البلجيكي علي عدم وجود تفرقة بين الطبقات في الدولة، وأن البلجيكيين متساويين أمام القانون، وأنه يوجد مساواة فيما بين الرجال والنساء (١٨٠ :١٠).

ويعد تعليم ما قبل المدرسة فى بلجيكا وظيفة اجتماعية ،حيث إنه يعتبر إعداد للتعليم الابتدائي ،وفي بلجيكا ثلاثة أقاليم هم المجموعة الفلمنكية التي تتحدث الهولندية ،والمجموعة الألمانية التي تتحدث بالألمانية ،والمجموعة الفرنسية التي تتحدث بالفرنسية(٨٩ : ٤٠).

ففى المجموعة الفلمنكية يعتبر تعليم ما قبل المدرسة تعليم اختياري، ويقدم للأطفال من سن الثانية والنصف وحتى السادسة أو السابعة ، في مدارس رياض الأطفال مجاناً، ويبلغ معدل الحضور ٩٢% بالنسبة للأطفال البالغين من العمر ثلاث سنوات و٩٧% للأربع سنوات و١٠٠% للخمس سنوات فأكبر (٨٩ : ٤٠) ، ويوجد دور حضانة خاصة للأطفال ذوي الإعاقات العقلية والجسدية الخطيرة، ودور الحضانة هي دور مختلطة وملحقة بالمدرسة الابتدائية(٨٩ : ٤٠).

أما فى المجموعة الألمانية فيعتبر مستوى رياض الأطفال مستوي تعليمي في حد ذاته إلا أنه دائما ما يتم إلحاقه بالتعليم الابتدائي تحت مسمي المدرسة الابتدائية التي تغطي الفئة العمرية من ثلاث سنوات وحتى أثنتا عشرة سنة (١٠٣ : ٤٧)،ويقدم تعليم ما قبل المدرسة في مدارس الحضانة (رياض الأطفال) والتي تكون ملحقة عادةً بالمدرسة الابتدائية، وتنظم رياض الأطفال في مجموعات أو فصول تبعاً لحجم الروضة وعمر الأطفال، ويوجد في كل فصل ٢٠ تلميذاً (٩٠ :٢٦).

ويعتبر تعليم ما قبل المدرسة في المجموعة الفرنسية جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي، وهي مرحلة اختيارية، مجانية ومختلطة، وتقدم للأطفال من سن الثانية ونصف وحتى السادسة، وفي حالات استثنائية فوق السابعة، ولقد بلغ معدل الالتحاق بتعليم ما

قبل المدرسة ٩٥% للأطفال في سن الثالثة و٩٧% للأطفال في سن الرابعة و١٠٠% للأطفال في سن الخامسة وأعلي (٨٩ : ١٠).

وبصفة عامة يتم الإشراف علي الأطفال فى بلجيكا بشكل أساسي من قبل معلمي الحضانة، ومنذ عام ١٩٨٩م أصبح كل معلم لمرحلة ما قبل المدرسة مسئول عن فصل دراسي واحد، إلا أن الأحكام المحددة والقواعد الداخلية لكل مؤسسة تشجع علي التعاون فيما بين المعلمين، ولقد أتسم تنظيم الفصول الدراسية بالمرونة وذلك من أجل الملائمة بين التدريس واحتياجات الأطفال، كما يوجد العديد من الأنشطة لتشجيع نمو الطفل الحركي والفني واللغوي والمنطقي والاجتماعي إلا أنه لم يكن هناك دروساً لذلك (٨٩ : ١١).

ويؤدي ذلك إلي مراعاة الفروق التعليمية بين الأطفال والاهتمام بتنميتهم في كافة النواحي، إلي جانب الاهتمام بربط التدريس بحياة الأطفال واحتياجاتهم مما يترتب علي بقاء أثر التعلم لدي الأطفال لأطول فترة ممكنة.

(٤)العامل الجغرافي:

تسمي بلجيكا رسمياً بمملكة بلجيكا، عاصمتها بروكسل، تبلغ مساحتها ٣٠,٥٢٨ كم٢ (١٨٨ : ٦) ،وتقع بلجيكا غرب أوروبا، تحدها كل من ألمانيا ولوكسمبورج من الشرق، فرنسا من الجنوب والجنوب الغربي، بحر الشمال من الشمال الغربي وهولندا من الشمال، وبلجيكا هي إحدى دول البنلوكس(٥٤)، ودول البنلوكس (بالحروف اللاتينية: **BENELUX**) هي اتحاد اقتصادي تأسس عام ١٩٤٤م بين ثلاث ممالك في أوروبا الغربية، وهم بلجيكا **BElgium**، هولندا **NEtherland** ولوكسمبورغ **LUXumbourg**، وتم توقيع الاتفاق بين الممالك الثلاث في المنفى في لندن عام ١٩٤٤م، وتم تفعيل الاتفاق عام ١٩٤٧م، واستمر حتى عام ١٩٦٠م عندما تحول إلى اتحاد البنلوكس الاقتصادي، والاسم مشتق من الحروف الأولى لتلك الدول(٥٦).

وتشترك بلجيكا في الحدود مع فرنسا ٦٢٠ كم، لوكسمبورج ١٤٨كم، هولندا ٤٥٠ كم، وألمانيا ١٦٧ كم، مساحتها الإجمالية بما في ذلك المياه السطحية هي ٣٣٩٩٠كم٢،

مساحة الأرض وحدها ٣٠٥٢٨كم٢، أهم نهرين بالبلاد هما السخيلد بالنطاق الهولندي وليسكو بالنطاق الفرنسي(٥٤).

وتعتبر بلجيكا دولة صغيرة نسبياً حيث يبلغ سطحها ٣٠,٥٢٨ كم٢، ٤٤,٣% من السطح ينتمي للإقليم الفلمنكي، و٥٥,٢% ينتمي إلي الإقليم الوالوني (الفرنسى) و٠,٥% لإقليم العاصمة بروكسل (٢١٣) ،وتنقسم بلجيكا جغرافياً إلي ثلاث مناطق رئيسية هي بلجيكا الدنيا (حتى ١٠٠متر فوق مستوي سطح البحر)، بلجيكا الوسطي (فيما بين ١٠٠ و٢٠٠ متر فوق مستوي سطح البحر) وبلجيكا العليا (من ٢٠٠: ٥٠٠ متر فوق مستوي سطح البحر) (٢١٩).

وفيما يتعلق بعدد السكان فى بلجيكا،فقد بلغ هذا العدد ١٠,٣٩٢,٢٢٦ نسمة في يوليو ٢٠٠٧م (١٨٨ : ٦)،بينما ازداد هذا العدد السكان من ١٠,٨٩ مليون نسمة في ديسمبر ٢٠١٠م إلي ١١ مليون نسمة في ديسمبر ٢٠١١م (٢٠٤) ،كم بلغ هذا العدد ١١.١٣٢.٢٦٩ نسمة فى عام ٢٠١٤ م، كما تحتل المركز الثامن والسبعين من حيث عدد السكان(٧٢) وتقدر الكثافة السكانية في بلجيكا ب٣٥٩,٨٣ نسمة / كم٢ (٢٢٤).

وبلجيكا دولة صغيرة المساحة، وتغلب عليها المظاهر السهلية، ولقد اقتطع السكان قسماً من البحر وذلك في توسعهم الزراعي على حساب السواحل، وتنقسم أرضها إلى سهل الفلاندر ويشغل القسم الشمالي الغربي من البلاد، وهذا السهل يمثل مجال التوسع على حساب البحر، ويليه سهل الكامبين بمحاذاة هولندا وهو رملي حصوي، استصلحت تربته أخيراً، ثم السهل الأوسط وهو سلسلة من الهضاب المنخفضة، وتشقه مجموعة من روافد نهر السخيلد وبهذا السهل أغني أراضي بلجيكا الزراعية، وأكثرها سكاناً وتشمل أرض بلجيكا هضبة أردين وهي مجموعة من الهضاب، تفصل بينهما منطقة تتمثل في منخفض (فامين)، ومن المناطق البلجكية وادي (الساموا) ويشتهر بوجود الفحم، ويعيش في هذا الوادي ربع سكان بلجيكا (٢١٣).

أما بالنسبة للمناخ في بلجيكا فتتسم بلجيكا بمناخ معتدل من المناطق الساحلية إلي العاصمة بروكسل، ويكون الشتاء بارد والصيف حار، وتسقط الأمطار علي مدار العام كما تتساقط الثلوج بشكل متكرر، وتتراوح درجة الحرارة ما بين ٤° في الشتاء و٢٢° في الصيف (٢٣٩).

وفى ضوء ما سبق يتضح تأثير العامل الجغرافي فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى بلجيكا فى تعددية هذه المؤسسات وتبعيتها إلى وزارات التعليم بالأقاليم المختلفة فى البلجيك ،سواء وزارة التعليم الفلمنكية التي تتحدث الهولندية،أو وزارة التعليم الألمانية التي تتحدث بالألمانية ،أو وزارة التعليم الفرنسية التي تتحدث بالفرنسية، علاوة على اختلاف عدد السكان بهذه الأقاليم الأمر الذى جعل هناك تنوعاً فى مؤسسات رياض الأطفال مابين العامة والخاصة.

٥-إدارة مؤسسات رياض الأطفال في قبرص في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

هناك اهتمام بمرحلة تعليم ماقبل المدرسة فى قبرص ،حيث يوجد اتجاه حديث يهدف إلي إنشاء مؤسسات رياض الأطفال فى أى منطقة سواء فى المناطق الحضرية أو الريفية،وذلك اعتماداً علي سياسة الحكومة التي تهدف إلي تزويد أطفال ما قبل المدرسة بفرص تعليمية متساوية، وينص الدستور الحالي علي أنه يمكن إنشاء رياض الأطفال في أى منطقة بالمجتمع إذا كان يوجد بها ١٥ طفل علي الأقل (١٤٤ : ١٠).

ويهدف تعليم ما قبل المدرسة إلي تكيف الطفل مع المدرسة والبيئة الاجتماعية، تعزيز التنمية الاجتماعية والمعرفية والوجدانية والأخلاقية والدينية والنفسية للطفل، تلبية احتياجات الطفل وتعزيز فرصهم للنجاح في المدرسة الابتدائية (١٩٧ : ١١).

ويقدم تعليم ما قبل المدرسة في رياض الأطفال للأطفال من سن الثالثة وحتى الخامسة و٩ أشهر ، ومنذ عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م أصبح تعليم ما قبل المدرسة إجبارياً للأطفال من سن الرابعة و٩ أشهر وحتى الخامسة و٩ أشهر ،كما يوجد دور الحضانة اليومية للأطفال من سن ٦ أسابيع وحتى الرابعة و٩ أشهر (١٩٧ : ٧)، ويوجد في

قبرص ثلاث أنواع من رياض الأطفال: رياض الأطفال العامة، رياض الأطفال المجتمعية، رياض الأطفال الخاصة (١٨٥ : ٤).

ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م يوجد فى قبرص ٤٦٩ روضة للأطفال، منها ٢٥٠ روضة أطفال عامة، و٥٩ روضة مجتمعية و١٦٠ روضة خاصة، وبلغ إجمالي عدد الملتحقين بالرياض ٢١٠٥٠ طفل ألتحق ٩١٣٤ منهم بمؤسسات خاصة (١٨٧ : ١١).

وفيما يلي تقديم عرضاً لأهم ملامح إدارة مؤسسات رياض الأطفال في قبرص والقوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

أ- إدارة مؤسسات رياض الأطفال على في قبرص:

يتسم نظام التعليم في قبرص بالمركزية، إلا أنه توجد بعض عناصر اللامركزية فيما يتعلق بتوزيع المسئوليات، وتتمثل السلطات والهيئات الرئيسية المسئولة عن التعليم في قبرص في مجلس الوزراء، وزارة التعليم والثقافة، لجنة خدمة التعليم، والمجالس المدرسية المحلية (١٩٧ : ٨).

ويعتبر تعليم ما قبل المدرسة جزء من التعليم الابتدائي، لذلك فإن جزء كبير منه يندرج تحت نفس القانون واللوائح التي تحكم التعليم الابتدائي، ويخضع تعليم ما قبل المدرسة إدارياً لوزارة التعليم والثقافة مثل باقي المستويات التعليمية وذلك طبقاً للقانون رقم ١٢ لعام ١٩٦٥م (١٨٥ : ٣).

وفيما يلي عرضاً لمستويات إدارة مؤسسات رياض الأطفال في قبرص:

(١) إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي القومي:

الإدارة التعليمية في قبرص تتسم بالنمط المركزي، وتتمثل أعلي سلطة لصنع السياسة التعليمية في مجلس الوزراء، وتتولي وزارة التعليم والثقافة مسئولية التعليم في الدولة بأكملها ويوجد العديد من الهيئات المعاونة مثل مكتب التخطيط ولجنة الخدمة

التعليمية وغيرها (١٨١ : ٤)، وتتمثل إدارة مؤسسات رياض الأطفال في قبرص علي المستوي القومي فيما يلي:

(أ) رئيس الجمهورية:

تتبع قبرص نظام الحكم الرئاسي مع وجود تقسيم محدد للسلطة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والهيئات القضائية (١٩٧ : ٥)، وتمارس السلطة التنفيذية في قبرص من قبل رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه لمدة خمس سنوات من خلال الاقتراع العام للمواطنين، ورئيس الجمهورية هو رئيس الدولة والحكومة في الوقت ذاته (١٠٠ :١٠)، والرئيس لديه حق الفيتو النهائي (أي الاعتراض علي قرار ما) فيما يتعلق بالقرارات الصادرة عن مجلس الوزراء والقوانين أو القرارات الصادرة عن مجلس النواب التي تتعلق بالشئون الخارجية والدفاع أو الأمن (١٠٠ :١٠).

(ب)مجلس الوزراء:

يمارس رئيس جمهورية قبرص سلطته التنفيذية من خلال مجلس الوزراء ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضاؤه، وقد يكون أعضاء مجلس الوزراء من داخل أو خارج مجلس النواب، وإذا تم تعيين نائب من مجلس النواب في مجلس الوزراء فإنه يكون مجبر علي التخلي عن مقعده في المجلس قبل القيام بدوره الوزاري (١٠٠ :١٠).

ويتكون مجلس الوزراء من أحدي عشر عضواً يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية، ويعتبر مجلس الوزراء مسئول عن حكم الجمهورية، التنسيق والإشراف علي الخدمات العامة، الإشراف علي ثروات الجمهورية وتخصيصها، معالجة الموازنة ومشاريع القوانين قبل تقديمها إلي مجلس النواب (١٩٧ : ٥).

ويمثل مجلس الوزراء الإدارة التعليمية المركزية ويعتبر أعلي سلطة لصنع السياسة التعليمية، حيث يتولي المجلس المسئولية الشاملة عن قطاع التعليم بالتعاون مع وزارة

التعليم والثقافة، فيما عدا عدد قليل من مؤسسات التعليم العالي التي تتبع لوزارات العمل والحماية الاجتماعية، الزراعة والصحة (١٩٧ : ٨).

ويوجد أحد عشر وزارة تقوم بممارسة السلطة التنفيذية في مجال وزارتها هى وزارة الشئون الخارجية،ووزارة المالية،ووزارة الداخلية،ووزارة العمل والحماية الاجتماعية،ووزارة الدفاع،ووزارة العدل والنظام العام،ووزارة التجارة والصناعة والسياحة،ووزارة الصحة،ووزارة الاتصالات والأعمال ،ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والبيئة،ووزارة التعليم والثقافة (١٠٠ :١١).

وتخول السلطة القضائية للمحكمة العليا والمحاكم الأدنى التي تم إنشاؤها بواسطة القانون ، كما تناط السلطة أيضاً للمسئولين المستقلين في الجمهورية، الذين لا يتبعون لأية وزارة، وتشمل الخدمات المستقلة مكتب النائب العام، المراجع العام، والبنك المركزي في قبرص .... وغيرها (١٩٧ : ٥).

(ج) <u>مجلس النواب</u> :

يتم ممارسة السلطة التشريعية فى قبرص من قبل مجلس النواب ، وينتخب النواب لمدة خمس سنوات من خلال الاقتراع العام من قبل المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن الثمانية عشر عاماً، وتشمل المهام التشريعية سن وتعديل وإلغاء القواعد القانونية، وتصبح القوانين والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل مجلس النواب سارية النفاذ عند نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية (١٩٧ : ٥).

وتمارس السلطة التشريعية من قبل مجلس النواب، ويتكون مجلس النواب من خمسين نائباً ٧٠% (٣٥ نائب) من المجتمع اليوناني القبرصي و٣٠% (١٥ نائب) من المجتمع التركي القبرصي وذلك طبقا لدستور ١٩٦٠م، ولقد أدي التعديل الدستوري عام ١٩٨٥م إلي زيادة العدد الكلي للنواب حيث بلغ عددهم ثمانون نائباً ٥٦ نائب يوناني قبرصي، و٢٤ نائب تركي قبرصي، ومنذ عام ١٩٦٤م لم يحضر النواب الأتراك القبارصة لمجلس النواب وبالرغم من ذلك ظلت مقاعدهم متاحة لهم، وتنص المادة ٧٢ من دستور عام ١٩٦٠م علي أن يكون رئيس مجلس النواب يوناني قبرصي ونائب

الرئيس تركي قبرصي، ويتم انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات من خلال الاقتراع العام للمواطنين الأكبر من الثامنة عشر عام، بالإضافة إلي ذلك يوجد ثلاث ممثلون عن المجموعات الدينية والعرقية الأرمينية والمارونية واللاتينية، ويحضر هؤلاء الممثلون الاجتماعات ولكن ليس لديهم الحق للمشاركة في المداولات ويتم استشارتهم في المسائل التي تتعلق بشئون خاصة بمجموعاتهم الدينية، ونظام الانتخاب هو نظام ذو تمثيل نسبي ويتم تحديد عدد المقاعد في كل دائرة انتخابية من خلال القانون. وتتزامن الدوائر الانتخابية مع المناطق الإدارية (١٠٠ :١١).

(د) <u>الأحزاب السياسية</u>:

يوجد العديد من الأحزاب السياسية ومنها حزب الشعب العامل، الحزب الديمقراطي، التجمع الديمقراطي ..... وغيرها من الأحزاب(٥٩) التي تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية في قبرص وتهتم بمناقشة المسائل التي تشغل الرأي العام والتي تهدف إلي تحقيق الصالح العام للدولة ككل.

(هـ)<u>مكتب التخطيط:</u>

يعتبر مكتب التخطيط هيئة مستقلة للجمهورية ويلعب دوراً غير مباشر في التعليم، فهو مسئول عن التخطيط التعليمي بأكمله، كما تقدم خطط التنمية الخاصة بوزارة التعليم والثقافة لمكتب التخطيط قبل أن يتم إرسالها إلي مجلس الوزراء للحصول علي الموافقة النهائية (١٩٧ : ٨).

(و) <u>وزارة التعليم والثقافة:</u>

وزارة التعليم والثقافة فى قبرص مسئولة عن إدارة التعليم بأكمله (بما فيه تعليم ما قبل المدرسة)، وتطبيق القوانين التعليمية وتنفيذ السياسة التعليمية، وإعداد الميزانية التعليمية هذا إلي جانب إنشاء المباني المدرسية وتحسين إدارة المدرسة، ولكون النظام التعليمي في قبرص مركزياً فإنه يتم وضع المناهج والكتب الدراسية من قبل وزارة التعليم

والثقافة (١٩٧ : ٨)، ولقد كانت تسمي في السابق وزارة التعليم ثم تغيير الاسم عام ١٩٩٤م وأصبحت وزارة التعليم والثقافة.

ويوجد في وزارة التعليم والثقافة ثلاثة مشرفين لتعليم الطفولة المبكرة، وهم مسئولين عن الإشراف وتقديم التوجيه لجميع معلمي الطفولة المبكرة، وكل مشرف مسئول عن مدينة رئيسية أو اثنتين في الجزيرة ، كما إنهم يقومون بتنظيم المؤتمرات، السيمينارات وورش العمل للمعلمين في ضوء الإطار العام للتنمية المهنية وذلك من أجل تعزيز الممارسة والجودة لدي هؤلاء المعلمين (١٣٩: ١١-١٢).

ولقد تم إنشاء وزارة التعليم بموجب القانون ١٢/ ١٩٦٥م والذي تم بموجبه إلغاء غرفة الطائفة اليونانية القبرصية، وتم نقل مسئوليتها عن التعليم لحكومة الجمهورية، وفي عام ١٩٩٤م اتسعت وزارة التعليم لتشمل الثقافة، ويتكون الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم والثقافة مما يلي:(١٠٠ :١١-١٢)

١- وزير التعليم والثقافة. ٢- السكرتير الدائم.

٣- مديري التعليم الابتدائي، الثانوي العام، الثانوي الفني والمهني والتعليم العالي.

٤- موظفي التعليم الرئيسيين للتعليم الابتدائي والثانوي العام والثانوي الفني والمهني والتعليم الجامعي (ويشمل ذلك المفتش العام للتعليم الابتدائي والثانوي العام والثانوي الفني والمهني).

٥-مفتشي قطاعات التعليم الابتدائي والثانوي العام والثانوي الفني والمهني وموظفي التعليم العالي بالنسبة للتعليم الجامعي.

ويتمثل دور وزارة التعليم والثقافة في قبرص في تعليم ما قبل المدرسة في مسئوليتها عن تعليم الأطفال من الثالثة فأكثر، فهي تقوم باستكمال دور الأسرة، توفير دعم كافي وزيادة المرحلة التنموية للأطفال وإشباع احتياجاتهم الأساسية لبناء شخصياتهم المتكاملة في البيئة التجريبية إلي جانب تمكينهم من إدراك قدراتهم وتعزيز ثقتهم بأنفسهم (١٩٥ : ٧).

ويوجد ثلاث فئات لرياض الأطفال أو تعليم ما قبل المدرسة: العامة والمجتمعية والخاصة، وتتولي وزارة التعليم والثقافة مسئوليتها جميعاً، ويتم إنشاء وتمويل رياض

الأطفال العامة من قبل وزارة التعليم والثقافة وبالتعاون مع المنظمات الوالدية والسلطات المحلية، وتتكفل الدولة بالتكاليف الجارية، بناء وتجديد التكاليف، والدفع للمساعدين، وفي حالة ما إذا كان لا يوجد رياض أطفال عامة بالعدد الكافي يتم إنشاء رياض الأطفال المجتمعية من قبل روابط الآباء، والمنظمات غير الحكومية والمجالس البلدية؛ وهم مسئولون عن المبني والموارد المتاحة به، فريق العمل، ودفع الرواتب للمساعدين، ويجب أن يتم الموافقة علي الرياض المجتمعية من قبل وزارة التعليم، أما بالنسبة لرياض الأطفال الخاصة فإن معظمها يعمل كمنظمات ربحية (١٥١ : ٦٩).

أما بالنسبة لمراكز الأطفال الرضع ومراكز العناية بالطفل فإنها تكون ضمن التعليم المبكر ومجموعات ما قبل المدرسة ويتولي مسئوليتها قسم الحماية الاجتماعية بوزارة العمل والحماية الاجتماعية بالتعاون مع وزارة التعليم التي تشرف علي الإطار العام للمناهج الخاصة بمجموعات ما قبل الابتدائية. وبعض هذه المراكز تتبع مباشرة لوزارة العمل، وبعض المراكز الأخرى (مراكز الأطفال الرضع المجتمعية ومراكز العناية بالطفل) يتم إنشاؤها من قبل منظمات الآباء أو هيئات مماثلة ويتم تدعيمها من قبل أموال البلدية، وتعمل هذه المراكز علي أساس غير ربحي وتوجد غالباً في المناطق الريفية، أما بالنسبة لمراكز الأطفال الرضع الخاصة ومراكز العناية بالطفل الخاصة فيتم إنشاؤها من قبل الأفراد وتوجد بشكل رئيسي في المناطق الحضرية (١٥١ : ٦٩).

(ز) <u>المجلس التربوي:</u>

يعتبر المجلس التربوي هيئة استشارية لوزارة التعليم والثقافة ،ويتكون من ممثلين عن وزارة التعليم والثقافة وغيرها من الوزارات، والكنيسة، والأحزاب السياسية، ومجلس النواب ،ومنظمات الآباء والمعلمين وغيرها، ويتم تعيين أعضاء المجلس التربوي من قبل مجلس الوزراء، ويرأس هذا المجلس وزير التعليم والثقافة (١٩٧ : ٨).

وفى ضوء ما سبق يتبين أن هناك مجموعة من الهيئات والكيانات فى قبرص تتولى الإشراف على التعليم بصفة عامة ومؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة بدءاً من

رئيس الجمهورية ،ومجلس الوزراء والذى يقوم رئيس الجمهورية بتعيين أعضائه، ويعتبر مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية التابعة لرئيس الجمهورية وهو أعلي سلطة لصنع السياسة التعليمية في قبرص.

والبرلمان حيث يتكون البرلمان القبرصي من مجلس واحد فقط هو مجلس النواب الذي يتولي س وتعديل وإلغاء القواعد القانونية، ولا يقتصر أعضاء مجلس النواب علي المجتمع اليوناني القبرصي وإنما يشمل أيضاً أعضاء من المجتمع التركي القبرصي مما يدل علي العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص فيما بين الأتراك القبارصة واليونانيين القبارصة، ويجب أن يكون رئيس مجلس النواب يوناني قبرص، ونائب الرئيس تركي قبرصي،بالإضافة إلى تعدد الأحزاب السياسية في قبرص ومنها حزب الشعب العامل، الحزب الديمقراطي، التجمع الديمقراطي.

أما بالنسبة لوزارة التعليم والثقافة فهي مسئولة عن إدارة التعليم بكافة مستوياته ومراحله في الدولة والعمل علي تطبيق القوانين التعليمية وتنفيذ السياسة التعليمية من أجل الرقي بالنظام التعليمي وتحقيق الجودة والكفاءة في التعليم بصفة عامة والتعليم فى مؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة ،كما يوجد مجلس استشاري تابع لوزارة التعليم والثقافة هو المجلس التربوي الذي يتم تعيين أعضاؤه من قبل مجلس الوزراء ويكون برئاسة وزير التعليم والثقافة.

(٢)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى الإقليمي:

تتمثل إدارة التعليم فى قبرص علي المستوي الإقليمي في لجنة خدمة التعليم وهي هيئة مكونة من خمسة أفراد يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، هذه الهيئة مسئولة عن تعيين وانتداب ونقل وترقية وانضباط وفصل المعلمين والمفتشين (١٩٧ : ٨) .

وتوجد مؤسسة أخري مسئولة عن التعليم والتنمية المهنية لمعلمي رياض الأطفال في قبرص هي المؤسسة التربوية القبرصية، ولقد تم إنشاؤها عام ١٩٧٢م، وتتمثل أنشطتها في تدريب المعلمين أثناء الخدمة، البحث التعليمي، التكنولوجيا التعليمية والتوثيق

التعليمي، كما تتولي المؤسسة التربوية مشروعات البحوث المختلفة، نشر المواد والكتب التعليمية المتنوعة التي تنشر المعلومات لمعلمي الطفولة المبكرة (١٣٩ : ١٦-١٧).

وتعتبر مديرية التعليم الابتدائي هي المسئولة عن إدارة تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي، ويرأس هذه المديرية مدير التعليم ويساعده في القيام بأعماله موظفي التعليم الأساسيين، أحدهم المفتش العام للتعليم الابتدائي، وتعتبر المديرية مسئولة بشكل مباشر عن تنظيم وإدارة وضبط تعليم ما قبل المدرسة العام، والابتدائي ومدارس ذوي الاحتياجات الخاصة والمفتشين وموظفي التعليم علي هذا المستوي، كما إنها تقدم خدمات تشمل التخطيط والتفتيش علي المدارس، تقييم موظفي التعليم وممارساتهم، تطوير المناهج الدراسية، تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، مراكز تعليم الكبار، والتعليم الخاص علي هذا المستوي من التعليم (١٠٠ : ٣٣).

ويتولي المفتشين علي تعليم ما قبل المدرسة المسئولية الإشرافية الكاملة علي المدارس، حيث يقومون بتطبيق السياسات التعليمية الحكومية الخاصة بتطوير المناهج، وتقييم المعلمون، كما يجب عليهم أن يتصرفوا كمستشارين ومرشدين للمعلمين من أجل تحسين أدائهم وتنميتهم مهنياً (١٥٤ : ٥٣٧).

وبالتالي فإن لجنة خدمة التعليم هي المسئولة عن إدارة التعليم علي المستوي الإقليمي وهي مسئولة عن تعيين وانتداب ونقل وترقية وانضباط وفصل المعلمين والمفتشين، بالإضافة إلي المؤسسة التربوية القبرصية المسئولة عن التعليم والتنمية المهنية لمعلمي رياض الأطفال في قبرص، إلي جانب المؤسسة التربوية المسئولة عن توفير المواد المطبوعة الخاصة بمرحلة الطفولة المبكرة، كما تعد مديرية التعليم الابتدائي مسئولة عن إدارة تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي وتنظيم وإدارة وضبط تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي، وتقييم موظفي التعليم وتطوير المناهج الدراسية، بالإضافة إلي مفتشي تعليم ما قبل المدرسة المسئولين عن متابعة تنفيذ السياسة التعليمية ومساعدة المعلمين علي التنمية المهنية.

(٣)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي المحلي:

تنقسم قبرص إلي ست مناطق إدارية هي نيقوسيا، ليماسول، لارنكا، بافوس، فاماجوستا، وكيرينيا ،ويوجد في كل منطقة مدير للمنطقة والذي يعتبر الممثل المحلي للحكومة، يقوم هذا المدير بتنسيق الأنشطة الخاصة بجميع الوزارات في منطقته، ويقوم بإبلاغ وزارة الداخلية بذلك، ويوجد نوعان من السلطات المحلية هما البلديات والمجتمعات المحلية (المناطق الريفية) (١٩٧ : ٥).

ويقوم المجتمع المحلي وروابط الآباء والمعلمين بدور واضح في صنع السياسة التعليمية إلا أن هذا الدور هو دور استشاري ،ويهتم المجتمع المحلي وروابط الآباء والمعلمين بالمشاركة في المجلس التربوي (١٩٧ : ٨) ،وكذلك إدارة مؤسسات رياض الأطفال.

وبالتالي فإن إدارة التعليم فى قبرص على المستوي المحلي تتمثل في مدير المنطقة الذي يعتبر الممثل المحلي للحكومة في المنطقة والذي يتولي تنسيق جميع المهام والأنشطة الخاصة بالوزارات المختلفة في منطقته ويلعب المجتمع المحلي وروابط الآباء والمعلمين دوراً هاماً في صنع السياسة التعليمية من خلال تقديم المقترحات الخاصة بالنظام التعليمي من أجل تطوير التعليم بصفة عامة وتطوير العمل فى مؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة في المنطقة .

(٤)إدارة مؤسسات رياض الأطفال على مستوي الروضة:

يتم تقديم الرعاية للأطفال من عمر ثلاثة أشهر في دور الرعاية بالطفل التي يتم الإشراف والسيطرة عليها من قبل قسم خدمات الرعاية الاجتماعية بوزارة العمل والحماية الاجتماعية، وتنقسم العناية بالطفل إلي ثلاث فئات (١٣٩ : ٥):

- دور الرعاية العامة التي يتم تمويلها والإشراف عليها من قبل قسم خدمات الرعاية الاجتماعية.
- دور الرعاية المجتمعية التي يتم إنشاؤها وتقديم الدعم لها من قبل المجتمعات المحلية علي أساس غير ربحي،

- دور الحضانة الخاصة التي يتم إنشاؤها وتقديم الدعم لها من قبل الأفراد وعادةً علي أساس ربحي.

وبالتالي تتنوع دور الرعاية الخاصة بالأطفال في قبرص ما بين دور رعاية عامة تكون متاحة لجميع الأطفال علي اختلاف مستوياتهم الاجتماعية وخلفياتهم الثقافية، ودور الرعاية المجتمعية التي يتم إنشاؤها من قبل المجتمعات المحلية بهدف توفير مزيد من دور الرعاية للأطفال في المجتمع، ودور الرعاية الخاصة التي تقدم الرعاية ولكن علي أساس ربحي وتكون متاحة فقط لأبناء الأسر القادرة وذات المستوي المادي المرتفع.

وتقريبا جميع معلمي تعليم ما قبل المدرسة في قبرص يتلقون تدريب متخصص، وغالبيتهم يكون من حملة درجة البكالوريوس (١٤١ : ١٢)، ويدل ذلك علي الاهتمام بالمستوي التعليمي لمعلمي هذه المرحلة من التعليم نظراً لدورها الهام والحاسم في تكوين شخصية الطفل وإكسابه المهارات الاجتماعية والحياتية المختلفة.

وتقوم رياض الأطفال العامة والمجتمعية بتعيين معلمين مؤهلين، ويقع معلمي رياض الأطفال المؤهلين في ثلاث فئات تبعاً للتدريب الذي حصلوا عليه، تتمثل الفئة الأولي في المعلمين الذين حصلوا علي عامين من الدورات التدريبية سواء أكان ذلك في قبرص أو في اليونان، أما النوع الثاني فيشمل المعلمين الذين تلقوا ثلاث سنوات تدريبية في الأكاديمية التربوية القبرصية، وبالنسبة للفئة الثالثة فتشمل خريجي جامعة قبرص ومؤسسات التعليم الجامعي في الخارج (١٨١ : ٦-٧).

ويتمثل الجهاز الإداري بالروضة في مديرة الروضة التي تتولي إدارة الروضة بشكل عام ومتابعة جميع المسئوليات والمهام الخاصة بها إلي جانب المعلمات اللاتي يقمن بتنمية جميع جوانب شخصية الأطفال إلي جانب الهيئة المعاونة التي تتولي المسائل المالية الخاصة بالروضة ، بالإضافة إلي المشرفات والعاملات والأطباء والممرضات بالروضة (١٩٥ : ٣-٤).

ب-القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في قبرص:

تتعدد القوي والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في قبرص ،منها العوامل السياسية ،والاقتصادية،والاجتماعية ،والجغرافية،ويمكن عرض هذه العوامل كما يلى:

(١)العامل السياسي:

تحتل قبرص موقعاً ذا أهمية إستراتيجية، فهي ملتقى قارات وحضارات ثلاث، أوروبا وآسيا وأفريقيا، الأمر الذي كان له أبعاد إيجابية تمثلت في الثراء الحضاري والتنوع الفكري بين سكانها وشعوب تلك الحضارات، كما أسهم في إنعاش اقتصادها عبر عمليات التبادل التجاري التي كانت تتخذ من موانئ قبرص محطات للتزود بالمؤن اللازمة لمواصلة الرحلات البحرية، لكن هذا الموقع نفسه كان سبباً في أنه أثار أطماع الإمبراطوريات والدول والممالك التاريخية القديمة الكبرى، فتمت على هذه الجزيرة الكثير من الغزوات، وخضعت في فترات تاريخية مختلفة للاحتلال، وكان من ذلك :الغزوات الفرعونية والحيثية والفينيقية والآشورية والفارسية والقرطاجية والرومانية والبيزنطية والإسلامية والصليبية والعثمانية والإنجليزية(٦٤).

ولقد أصبحت قبرص جمهورية مستقلة وذات سيادة في ١٦ أغسطس عام ١٩٦٠م بناءً علي اتفاقيات زيوريخ ولندن، وبعد حرب التحرير فيما بين ١٩٥٥م -١٩٥٩م ضد الحكم الاستعماري البريطاني، ولقد أنشا دستور جمهورية قبرص ثنائية بين المجتمع اليوناني والمجتمع التركي في جميع مجالات النشاط الحكومي. وتنص المادة ١ من دستور ١٩٦٠م علي أن "جمهورية قبرص جمهورية مستقلة وذات سيادة وتتبع نظام الحكم الرئاسي، ويكون الرئيس يونانياً ونائب الرئيس تركياً ويتم انتخابهم من خلال المجتمع اليوناني والمجتمع التركي علي التوالي" (١٠٠ :٩).

وبالتالي تتبع قبرص النظام الجمهوري الديمقراطي، ورئيس قبرص هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في ذات الوقت، ويلقي علي الحكومة عبء القيام بالمهام التنفيذية، في

حين تكون المهام التشريعية من اختصاص الحكومة ومجلس النواب، ويعتبر النظام القضائي مستقل عن النظام التشريعي والتنفيذي (٢٢٣).

وتتعدد الأحزاب السياسية في قبرص ومن أهمها: حزب الشعب العامل، الحزب الديمقراطي، التجمع الديمقراطي، الديمقراطيون الموحدون وغيرها من الأحزاب السياسية التي تشارك بآرائها في كل ما يتعلق بالمجتمع القبرصي(٥٩).

وفي الأول من مايو عام ٢٠٠٤م انضمت قبرص إلي الاتحاد الأوروبي كدولة عضو بهذا الاتحاد، وبالتالي تكون قد استكملت رحلتها الطويلة التي بدأت بطلبها الحصول علي العضوية الكاملة عام ١٩٩٠م، وفي الأول من يناير عام٢٠٠٨م اتخذت قبرص اليورو كعملة نقدية للدولة بدلاً من الجنية القبرصي (١٩٧ : ٥).

وتنص المبادئ الأساسية التي تحكم نظام التعليم في قبرص والتي وردت في المادة رقم ٢٠ من دستور عام ١٩٦٠م لجمهورية قبرص علي حق كل فرد في تلقي وتقديم التعليم، وحق الآباء في تأمين التعليم لأبنائهم وفقاً لمعتقداتهم الدينية، واعتماداً علي المبادئ السابق ذكرها، وتنص الوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التعليم والثقافة علي تكافؤ الفرص، والبني الديمقراطية والروابط المتبادلة بين التعليم والحياة الواقعية بكافة جوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية (١٩٧ : ٦).

ولقد تأثر نظام التعليم في قبرص بالأنظمة التعليمية اليونانية والبريطانية والأمريكية، ويظهر تأثيرهم جلياً في تنظيم وإدارة التعليم وفي المناهج والكتب الدراسية، ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية للحكم البريطاني في قبرص والذي أثر علي الأنظمة المتبعة في تنظيم وإدارة المدارس وعلي إعداد معلمي المدارس في التعليم الابتدائي (١٩٥ : ٥).

وعُرف تعليم ما قبل المدرسة في قبرص للمرة الأولى خلال حقبة الاستعمار البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث بدأ بدايات محدودة في إطار القطاع الخاص، وفي عام ١٩٢٠م تم إلحاق مرحلة ما قبل المدرسة بالمدارس الابتدائية وكانت تقبل الأطفال من سن أربع سنوات إلى ست سنوات، وبين الأعوام ١٩٢٠م إلى ١٩٣٠م بدأت تنتشر

هذه المدارس وتنشأ في مدن وقرى قبرص، وفي أحد التقارير المقدمة من مكتب التعليم بتاريخ ١٩٣٣/١٩٣٢م ذكر أن هناك أربعة وأربعين مؤسسة لتربية طفل مرحلة ما قبل المدرسة منها ما هو مستقل وما هو ملحق بالمدارس الابتدائية، بالإضافة إلى تسعة وثلاثين مؤسسة مجتمعية، وأربعة تخدم الطائفة التركية، وواحدة فقط للأرمن، وكان حوالي ثمانية وستون معلم يعملون في هذه المؤسسات في ذلك الوقت (١٠٠ : ٤٤).

وفي عام ١٩٣٥م تم نشر منهج جديد للتعليم الابتدائي وقد شمل صفحتين من أصل مائة وخمسة صفحة من التوجيهات لمعلمي رياض الأطفال ومعلومات عن مضمون ومنهجية العمل في مرحلة ما قبل المدرسة وشمل تعليم الأطفال الحر، وتنشيط الحواس، والتربية البدنية، وإكساب الأطفال العادات الغذائية السليمة، والحرف اليدوية، والأغاني، والألعاب (١٠٠ : ٤٥).

وفي عام ١٩٥٩م خلال الفترة بين انتهاء الحكم البريطاني والاستقلال، قام مجلس التعليم بتعيين لجنة خاصة للتحقيق وإعادة النظر في تعليم ما قبل المدرسة، ووفقاً لما توصلت إليه من نتائج كانت هناك ثماني وأربعين مؤسسة رياض أطفال عامة عام ١٩٦٠م، منها ثلاثة وثلاثين مؤسسة تابعة للقطاع الخاص، أربع عشر منها فقط كانت مرخصة، كانت تضم ٢.٣٧٣ طفل تتراوح أعمارهم بين ثلاثة وستة سنوات ونصف (١٠٠ : ٤٥).

وبحلول عام ١٩٦٠م كان يوجد ٤٨ مركز لرياض الأطفال للأطفال من الثالثة وحتى السادسة والنصف، ولكن معظم هذه المراكز غير مرخصة ومزودة بمعلمين غير مؤهلين، ولم يتغير هذا الوضع بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٧٣م، عندما التحق ١٠% فقط من الأطفال فيما بين الثالثة والنصف والخامسة والنصف ب١٣ مركز عام و٣٧ مركز خاص لرياض الأطفال، وبعد الغزو التركي تم هدم ٥٥ مدرسة ابتدائية ورياض للأطفال من إجمالي ١٣٣، وظلت ٨٩ مؤسسة خاصة غير مهدمة من واقع ١٢١ مؤسسة، وبعد عام ١٩٧٤م زادت الحاجة إلي ترتيبات العناية الخارجية مع زيادة دخول المرأة إلي مجال العمل، ولقد وافقت الوزارات عام ١٩٧٩م علي القيام بخطة من أجل

توسيع تعليم رياض الأطفال إلي ٣٠٠ مجموعة في القطاع العام والتي تخدم ٧٥٠٠ طفل فيما بين الرابعة والنصف والخامسة والنصف، ولقد تم افتتاح أول روضة مجتمعية للأطفال عام ١٩٧٧م، وبعد عشرون عام أخري أي في عام ١٩٩٦م كان يوجد ١٦٦ روضة مجتمعية للأطفال (١٥١ : ٦٧).

ولقد انتشر تعليم ما قبل المدرسة بشكل سريع في قبرص بعد غزوها من قبل تركيا عام ١٩٧٤م، ويوجد اليوم نظام راسخ لتعليم ما قبل المدرسة مع وجود مؤسسات لرياض الأطفال يتم دعمها من قبل المجتمع والآباء ومدارس ما قبل المدرسة الخاصة، والتي تخدم قرابة ٧٥% من أبناء السكان فيما بين الثلاث سنوات إلي الخمس سنوات وثمانية أشهر.

(٢) العامل الاقتصادي:

ولقد صنف المنتدي الاقتصادي الدولي في تقريره عن التنافسية العالمية لعام ٢٠١١/ ٢٠١٢م قبرص في المنزلة رقم ٤٧ من واقع ١٤٢ دولة، في حين أنها كانت في المنزلة رقم ٣٤ عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م (١٩٦ : ٢).

وتنقسم جمهورية قبرص إلي قسمين رئيسيين هما المنطقة التي تتبع لحكم جمهورية قبرص، والمنطقة التابعة للحكم التركي في الشمال، وتعتبر قبرص واحدة من مراكز خدمات الأعمال الرئيسية في شرق البحر الأبيض المتوسط بعدما قامت بتصنيع اقتصادها وترسيخ نظامها السياسي (١٩٦ : ١).

ويعتبر الجزء اليوناني من قبرص أغنى من الجزء التركي ويتمتع اقتصاده باستقرار أكثر، خاصة بعد انضمام قبرص إلى الإتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤م وبلغ الناتج القومي للبلاد ٤,٩ مليار دولار أمريكي ومعدل ١٢,٥٠٠ دولار أمريكي للفرد، ولقد كان اقتصاد قبرص من أفضل اقتصاديات الدول العشرة التي انضمت للإتحاد الأوروبي عام٢٠٠٤م(٥٩).

وأهم الصناعات هي الصناعات الغذائية، المشروبات، الكيماويات، المنتجات المعدنية، السياحة والمنتجات الخشبية، أهم الصادرات هي الحمضيات، العنب، النبيذ،

الاسمنت، الملابس والأحذية، وتشتهر قبرص بإنتاج أنواع خاصة من الجبن تعرف باسم جبنة الحلوم، أهم الشركاء التجاريين هم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، سوريا، روسيا ولبنان (٥٩).

ويُقدم الاقتصاد في قبرص صورتين مختلفتين، حيث يتسم الاقتصاد في الجنوب بشكل عام بالنشاط، إلا أنه سريع التأثر بشكل كبير بالأحداث العالمية، حيث يعكس معدل النمو غير المنتظم عام ١٩٩٠م حساسية الاقتصاد للاضطراب السياحي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وتقلب الظروف الاقتصادية في الغرب الأوروبي، وتوجه السياسة الاقتصادية في الجنوب لمقابلة المعايير التي وضعت للانضمام إلي الاتحاد الأوروبي، حيث يحصل الجنوب علي الدخل من خلال السلع التصديرية مثل الفواكه الحمضية، البطاطس، العنب، الخمور، الأسمنت، الملابس والأحذية (١٢٧ :٢٠).

أما بالنسبة للاقتصاد في الشمال فلم يصبه النجاح كما هو الحال بالنسبة للجنوب، ويرجع ذلك إلي كون الجنوب غير معترف به عالمياً إلي جانب وجود صعوبات في تأمين الاستثمار الأجنبي والتمويل عبر البحار، وبالتالي يعتمد الاقتصاد بشكل أساسي علي الخدمة الحكومية التي توظف ٥٠% من القوي العاملة والزراعة (١٢٧ :٢٠).

ولقد تبنت قبرص اليورو كعملتها القومية في الأول من يناير عام ٢٠٠٨م، وتتمتع قبرص باقتصاد قوي ويمثل القطاع الخدمي ٨٧,٣% من إجمالي الدخل المحلي، وكنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٩م عانت فيها قبرص نتيجة لبطء السياحة في مواجهة الطلب الأجنبي المتناقص (١٧٢ : ١٣٥).

ويمثل الاقتصادي التركي القبرصي ٤٠% تقريباً من إجمالي الدخل المحلي، وحوالي نصف القوي العاملة تعمل بالزراعة والخدمات، ولقد تناقص إجمالي الدخل المحلي عام ٢٠٠٧م بمعدل ٢%، ويعتمد الأتراك القبارصة بشكل أساسي علي الاستثمار من الحكومة التركية والتي تمول ٣٠% من ميزانية جمهورية شمال قبرص التركية (١٧٢ : ١٣٥).

ولقد بلغ إجمالي الدخل المحلي في قبرص ٢٤,٦٩ بليون دولار أمريكي عام ٢٠١١م وذلك طبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي أي ما يعادل ٠.٤% من الاقتصاد العالمي، ولقد كانت أعلي نسبة لإجمالي الدخل المحلي في قبرص في ديسمبر عام ٢٠٠٨م حيث وصلت إلي ٢٥,٣ بليون دولار أمريكي، في حين كانت أقل نسبة في ديسمبر ١٩٧٥ م حيث بلغت ٠.٥ بليون دولار أمريكي (٢٠٨).

ولقد أنخفض النشاط الاقتصادي عام ٢٠٠٩م لأول مرة في قبرص منذ عدداً من السنوات بنسبة ١.٧٥% نتيجة للأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، ثم أصبح ينمو الاقتصاد بمعدل بطئ، ولكن علي وتيرة مستقرة خلال ٢٠١١م، واستمر حتي بلغ نمو إجمالي الناتج المحلي ٢.٤% عام ٢٠١٢م (١٩٦ : ١).

ولقد بلغ الإنفاق العام لكافة المستويات التعليمية عام ٢٠٠٦م ١٦.٢% من ميزانية الحكومة، و ٧.١% من إجمالي الناتج المحلي، وبلغ نصيب تعليم ما قبل المدرسة ٤.٨% من إجمالي الإنفاق العام علي التعليم (١٩٧ : ٩).

ولقد بلغ الإنفاق العام علي التعليم كإجمالي (نسبة مئوية من الإنفاق الحكومي) في قبرص ١٧.٤٠ عام ٢٠٠٨م، ولقد كانت أعلي قيمة لهذا الإنفاق خلال الثمانية والثلاثون عاماً الماضية ١٧.٤٠ عام ٢٠٠٨م، في حين كانت أقل قيمة ١٢.٢٣ عام ١٩٨٥م (٢٠٩).

وبلغ الإنفاق العام علي التعليم ٧.٤١% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٠٨م، ولقد كانت أعلي قيمة لهذا الإنفاق خلال الثلاث والثلاثون عاماً الماضية ٧.٤١% عام ٢٠٠٨م، بينما كانت أقلها ٣.٥٦% عام ١٩٨٠م (٢٠٩).

ويتم تمويل رياض الأطفال العامة بشكل كامل من قبل الدولة، حيث تقوم الحكومة بدفع الرواتب للمدرسين والمساعدين، والمواد التعليمية والنفقات الجارية، إلي جانب بناء وصيانة المباني المدرسية، ويلتحق الأطفال البالغين ٤ سنوات وثمانية أشهر: خمس سنوات وثمانية أشهر برياض الأطفال العامة مجاناً، في حين يدفع الأطفال الأصغر من ذلك ٢٥ جنية قبرصي في المتوسط، ويوجد تخفيض للرسوم للأسر الفقيرة أو الأسر التي

يبلغ عدد أطفالها أربعة أطفال أو أكثر، أما بالنسبة لدور ما قبل المدرسة المجتمعية فإنها تدعم فيما بين ٤,٠٠٠ إلي ٦,٠٠٠ جنية قبرصي سنوياً، وتسهم روابط الآباء من خلال دفع المصاريف التي يمكن من خلالها دفع الرواتب للمساعدين والمصروفات الجارية لرياض الأطفال، ولقد بلغ الإنفاق علي جميع رياض الأطفال العامة والمجتمعية ٣,٧٠٠,٠٠٠ جنية قبرصي طبقاً للميزانية السنوية لعام ٢٠٠٥م (١٨٥ : ٢-٣).

كما يتم تمويل رياض الأطفال العامة من قبل وزارة التعليم والثقافة وبالتعاون مع روابط الآباء والسلطات المحلية، حيث تقوم وزارة التعليم والثقافة بتعيين المدرسين، وتدعم المعدات اللازمة، وتغطي المصروفات الجارية، إلي جانب بناء وصيانة المباني المدرسية وتقديم الرواتب الخاصة بالعاملين في الروضة (١٨٦ : ٤).

وتعمل رياض الأطفال المجتمعية فقط في حالة عدم قدرة فصول رياض الأطفال العامة علي تلبية احتياجات جميع الأطفال في المجتمع، حيث يتم إنشاؤها من قبل روابط الآباء والسلطات المحلية ويتم تسجيلها في وزارة التعليم والثقافة والتي تقوم بتقديم دعم سنوي كبير، هذه الرياض منظمات غير ربحية، وتعتبر روابط الآباء والسلطات المحلية هي المسئولة عن المبني والمعدات الأساسية اللازمة، كما يقوما أيضاً بتعيين ودفع الرواتب للعاملين بالروضة، ويوجد في رياض الأطفال المجتمعية عاملين أكفاء يتم الإشراف عليهم من قبل وزارة التعليم والثقافة، كما يتم إنشاء رياض الأطفال الخاصة من قبل الأفراد بعد الحصول علي موافقة وزارة التعليم والثقافة (١٨٥ : ٤).

وتقدم الحكومة الدعم لتعليم ما قبل المدرسة سواء أكان دعماً مباشراً أو غير مباشر وذلك لكل من قطاعات رياض الأطفال العامة والمجتمعية ودور الحضانة ،هذا إلي جانب توفير الدعم المالي للأسر نفسها، وفي الوقت الحالي يوجد إعفاءات ضريبية للأسر التي لديها أطفال في تعليم ما قبل المدرسة، وبالرغم من ذلك يوجد علاوة عائلية تدفع لجميع الأسر المستحقة علي أساس عدد الأطفال لديهم، ولكن الأسر ذات الدخل المنخفض تتلقي علاوة أكبر (١٠٠ :٧٢).

(٣)العامل الاجتماعي:

ينقسم سكان البلاد عرقياً ولغوياً ودينياً تماما حسب التقسيم السياسي الحالي إلى جزء يوناني في الوسط والجنوب وجزء تركي في الشمال(٦٠) ،والمجموعة الأكبر تتمثل في القبارصة اليونايين الذين تصل نسبتهم إلي ٧٧% والمجموعة العرقية الثانية تتمثل في القبارصة الأتراك الذين تبلغ نسبتهم ١٨%، و٥% مجموعات عرقية أخري (١٧٣ : ٣).

تتشابه الطائفتان في العادات الاجتماعية ومختلفتان في أمور كثيرة أخرى وخاصةً الدين حيث يعتنق القبارصة اليونانيون المسيحية الأرثوذكسية، أما القبارصة الأتراك فيعتنقون الإسلام(٥٩) ، وتتمثل اللغات الرسمية لقبرص في اللغة اليونانية واللغة التركية وذلك طبقاً للمادة الثالثة من الدستور القبرصي (٢٣٦)، ومعظم القبارصة يتحدثون بالإنجليزية، والعديد من لافتات الطرق باللغة الإنجليزية واليونانية، بعكس الحال عن الشمال خارج المناطق السياحية حيث يجب علي الفرد أن يصقل معلوماته باللغة التركية (١٢٧ :٢٠).

قد يدل ذلك علي اعتزاز الأتراك بلغتهم الأم، ولكن كيف لغير الأتراك أو الذين يتقنون التركية التعامل مع المجتمع التركي القبرصي، وهذا ما تم التغلب عليه في الجزء اليوناني القبرصي من خلال إتاحة اللغة الإنجليزية لغير الناطقين باليونانية مما ييسر عليهم التعامل مع المجتمع اليوناني القبرصي.

وتقدم الرعاية الطبية مجاناً في المستشفيات الحكومية و في المراكز الصحية لذوي الدخل المحدود، و العاملين الاجتماعيين واللاجئين، و هناك أيضاً عيادات خاصة و عدد كبير من المراكز و التي تقدم عدد كبير من الخدمات الصحية، و كان معدل المرضى لكل طبيب ١: ٣٨١ عام ٢٠٠١م، ويغطي التأمين الصحي الشامل جميع العاملين وأبنائهم وزوجاتهم، كما ويغطي الفوائد من هذا البرنامج خطط التقاعد وعدم التوظيف والمرض والولادة والأرامل وإصابات العمل وكبار السن والوفاة، كما ويوجد أيضاً خدمات متعددة من خدمات الرعاية الاجتماعية من قبل الحكومة وتشمل مراكز رعاية الأطفال ومراكز رعاية كبار السن ومراكز لذوي الاحتياجات الخاصة ومنازل مجانية للاجئين

ومساكن مخفضة الإيجار للعائلات ذات الدخل المتدني ومساعدات مالية للمنظمات الاجتماعية(٦٢)، وتنص المادة التاسعة من الدستور القبرصي علي إنه لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي، وعلي الحكومة أن تعمل علي توفير الحماية للعمال ومساعدة الفقراء وتوفير نظام التأمينات الاجتماعية (٢٣٧).

و يقوم التعليم في قبرص على عدة مبادئ أساسية أهمها أن التعليم جزءاً من النظام الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي والسمات الخاصة بقبرص، و يهدف إلى تضمين هذه السمات والنظم بنجاح في الأهداف التعليمية،وأن التعليم يحقق التماسك الداخلي والخارجي للمجتمع، ويعتمد على نظام تخطيط تربوي، و يبنى على ديمقراطية هيكل الإدارة التعليمية،وأن هناك صلة قوية بين التعليم والحياة، والتأثيرات المتبادلة بينهما(١٠٩ : ٧).

كما يهدف التعليم في قبرص إلي تحقيق كلاً مما يلي:(١٥٥ : ٢٠٥)،(١٨١ : ٣)

- تزويد الشباب بالخبرات عن العمليات الديمقراطية مبكراً في تعليمهم، ومن ثم؛ خلق أفراد المجتمع ذوي عادات التفكير الديمقراطي والمستقل.
- خلق مواطنين قادرين علي التفكير بحرية وبشكل نقدي، المتعلمين من خلال الطرق العلمية للبحث، والقادرين علي التصرف بشكل حكيم ومبدع في المجتمع.
- تلبية احتياجات الجزيرة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها.
- إعداد الشباب للمهن والتعليم مدي الحياة.
- تعزيز تكافؤ الفرص التعليمية.
- تعزيز الشراكة والتعاون بين المجتمعات المختلفة في الدولة.

ويتمثل الدور الأساسي للتعليم في رياض الأطفال بقبرص في تلبية الاحتياجات الأساسية للطفل، ومساعدة الأطفال على التكيف بسلامة مع البيئة المدرسية ومع المجتمع، وتشجيعهم على الحفاظ على الصحة وتحقيق التنمية الصحية الكاملة لهم، بالإضافة إلى العمل على تنميتهم في الجوانب العقلية، والاجتماعية، والعاطفية، والأخلاقية، والدينية، والجمالية لأعلى درجة ممكنة ووفقاً لمرحلة النضج التي يمر بها

الأطفال، وتهدف مؤسسات رياض الأطفال بقبرص في الحفاظ على صحة الأطفال،وتحسين المهارات الحركية والنفسية للأطفال،وتشجيع الأطفال على الإبداع والتعبير والتفكير،وتنمية قدرات الأطفال العقلية، من خلال الاستخدام المتزايد للمهام العقلية والعملية،وتنمية المفاهيم وطرق التفكير المتصلة بجميع مجالات المعرفة لدى الأطفال،وتنمية وتطوير السمات الشخصية للأطفال مثل المبادرة، والمثابرة، والرغبة في المحاولة، والتفاؤل،وتنمية المهارات اللغوية، والتفكير النقدي، والتفكير الرياضي،وإكساب الأطفال المعارف والمعلومات المتعلقة بالقيم الأساسية للمجتمع، والاجتماعية، والأخلاقية، والوطنية، والثقافية، والحياة الدينية، ووضعهم في المواقف المناسبة لإكسابهم هذه المعارف والمعلومات،وإعداد وتحضير الأطفال للالتحاق بالمرحلة التالية من التعليم والتي تتمثل في المرحلة الابتدائية، من خلال مساعدتهم على التكيف مع البيئة المدرسية وتطوير مواقف مناسبة للتعلم(١٠١ : ٥٧).

بالتالي تتمثل أهداف التعليم في قبرص في تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة لدي الأطفال من خلال إكسابهم العديد من المهارات الشخصية والاجتماعية والعقلية التي تساعدهم علي التكيف مع البيئة المدرسية والاجتماعية، والاندماج فيها.

يتضح مما سبق أن جمهورية قبرص تتسم بالتنوع السكاني الذي كان نتيجة لكثرة الغزوات التي تعرضت لها قبرص، ويغلب علي سكان قبرص السكان اليونانيين يليهم الأتراك الذين كانوا نتيجة للغزو العثماني علي قبرص ، بالإضافة إلي مجموعة من العرقيات العرقية الأخرى.

(٤) العامل الجغرافي:

تعتبر قبرص ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسط من حيث المساحة بعد جزيرتي صقلية وسردينيا، حيث تبلغ مساحتها ٩,٢٥١ كم٢، وتقع في الركن الشمالي الشرقي للبحر المتوسط بعد ٨٠ كم جنوب تركيا، و٩٦ كم غرب سوريا،وعاصمتها نيقوسيا(٦٠).

وتعود تسمية قبرص بهذا الاسم إلى شهرتها القديمة بمعدن النحاس **Copper** الذي كان يستخرج بكثرة من أراضيها، والكلمة الإنكليزية **Cyprus** مستمدة من التسمية الإغريقية للجزيرة **Kypros** التي تعني باللاتينية **Cuprum** أي نحاس.

ولقد أثر موقع قبرص الجغرافي ، بالإضافة إلي ملامح بيئتها الطبيعية في تطور تعميرها البشري وتاريخها السياسي، إذ تتميز بغناها الكبير بالآثار القديمة التي تعكس تاريخ قدم تعمير الإنسان للجزيرة.

وقبرص جزيرة ذات مناخ لطيف مُشمس طوال العام، ويتساقط الجليد بكثرة على جبال ترودوس في بداية العام الميلادي، أما سهل ميسوريا فمعتدل شتاء، إلا أن الحرارة قد ترتفع في فصل الصيف إلى أكثر من ٣٨°م، ويتراوح متوسط هطول الأمطار في هذا السهل ما بين ٣٠ و ٤٠ سم في العام، وتصل كمية الأمطار في بعض أجزاء ترودوس إلى أكثر من ١٠٠سم .

ويسود جزيرة قبرص مناخ البحر الأبيض المتوسط، أي يكون حار جاف صيفاً ودافئ ممطر شتاءً، وتسقط الأمطار بشكل رئيسي بين نوفمبر ومارس، وتخضع التغيرات في درجات الحرارة وسقوط الأمطار علي حسب الارتفاع والانخفاض (أي فوق المرتفعات أو في السهول)، وعلي حسب البعد من الساحل، ويكون فصل الصيف في قبرص حار جاف ويبدأ من منتصف يوليو وحتى منتصف سبتمبر.

وتعتبر المناطق الجبلية الأعلى هي الأكثر برودة ورطوبة من بقية الجزيرة لأنها تتلقي السحب الثقيلة المحملة بالأمطار كل عام، وتتميز الجزيرة بتغير معدلات سقوط الأمطار ولكن قد تحدث حالات من الجفاف المتكررة والشديدة في بعض الأحيان.

ويبدأ العام الدراسي في قبرص في الأول من سبتمبر وينتهي في نهاية شهر يونيو(٦٥)، أي أن معظم العام الدراسي يكون في فصل الصيف حيث الشمس الساطعة وعدم سقوط الأمطار مما يساعد علي توفير بيئة التعلم المناسبة والحفاظ علي صحة الأطفال من برودة الطقس.

يحف جزيرة قبرص من ناحيتي الشمال والجنوب سلسلتان جبليتان إلتوائيتان متوازيتان تقريباً، تمتد كل منهما في شكل قوس، هما السلسلة الجبلية الشمالية والسلسلة الجبلية الجنوبية.

وتتمتع قبرص بمناظر خلابة للغاية، وتنتظم الجبال الوعرة والشواطئ الرملية ذات اللون الذهبي على طول الساحل، ويفصل سهل ميسوريا بين سلسلتي جبال ترودوس وكيرنيا، وتُعدّ سلسلة ترودوس التي تقع في الجانب الغربي، السلسلة الكبرى، وتغطي بعض أجزاء هذه السلسلة غابات كثيفة، وأعلى قمة في هذه السلسلة هي قمة جبل أوليمبس وتبلغ ١,٩٥٢م فوق مستوى سطح البحر، وتمتد سلسلة جبال كيرينيا على طول الساحل الشمالي لقبرص(٥٨) ،(٥٩)، (٦٣).

ويتكون المجتمع القبرصي الذي يتكون من القبارصة اليونانيين والأتراك إجمالي سكان يصل إلي ٧٦٢.٩٠٠ نسمة في يوليو ٢٠٠١م، وينحدر اليونانيون من المستوطنين الأوائل الذين امتزجوا مع السكان الأصليين عام ١١٠٠ قبل الميلاد، والمستوطنين اللاحقين الذين أتوا إلي قبرص في القرن السادس عشر بعد الميلاد، أما الأتراك القبارصة فإنهم ينحدروا من المستوطنين العثمانيين الذين أتوا إلي قبرص أول مرة عام ١٥٧٠م بعد الغزو العثماني للجزيرة (١٢٧ :٢٠)،ولقد بلغ عدد سكن قبرص ٨٧٠٠٠٠ نسمة، وبلغت نسبة الكثافة السكانية ١١٧فرد/ كم٢ (٥٩)،وذلك طبقاً لإحصائيات ٢٠١٠ ،بينما بلغ هذا العدد ١.١٤١ مليون نسمة عام ٢٠١٣م.

وتؤثر الظروف الجغرافية والمناخية علي التعليم، فلا يمكن إقامة بيئة التعلم وبخاصة بالنسبة لأطفال الروضة في ظل برودة الطقس وتساقط الأمطار نظرا للتعامل مع فئة عمرية صغيرة دائمة الحركة والنشاط، لذلك يبدأ العام الدراسي في قبرص خلال أشهر الصيف حيث دفء المناخ وسطوع الشمس وتوفر المقومات التي تساعد علي نجاح بيئة التعليم والتعلم.

ثانياً: إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها:

تعتبر رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية مرحلة اختيارية وليست إجبارية، ولا تندرج ضمن السلم التعليمي الرسمي، رغم أنها تتبع إدارياً لوزارة التربية والتعليم،وقد يرجع ذلك إلي قلة الموارد وزيادة أعداد الأطفال الذين يندرجون في هذه المرحلة العمرية من ٤: ٦ سنوات، وتقبل مؤسسات رياض الأطفال الرسمية الأطفال من سن ٤: ٦ سنوات، أما الرياض الخاصة فيتراوح سن القبول فيها ما بين ٣ أو ٤ سنوات وحتى السادسة (٢٥ : ١٠٠-١٠١).

وبالإضافة إلى مؤسسات رياض الأطفال هناك دور الحضانة ،فهي المؤسسات المسئولة عن تعليم ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية ،وبالتالى تقسم مؤسسات رياض الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية إلى قسمين هما: دور الحضانة وتقبل الأطفال منذ الميلاد وحتى سن أربع سنوات، ومؤسسات رياض الأطفال وتقبل الأطفال الذين يتراوح أعمارهم ما بين سن الرابعة أو الخامسة وحتى سن السادسة- لمدة سنة واحدة أو سنتين- يتهيأ فيها الطفل للالتحاق بالمدرسة الابتدائية(٤٢ :٢٤٠) ، أو الروضة المستوي الأول K. G1 والثاني أي ، K. G2(٤٠ :٥٨-٥٩) ،ويعتبر أول أكتوبر هو بداية السنة الدراسية عند حساب سن القبول فى مؤسسات رياض الأطفال بأنواعها المختلفة(٤٢ :٢٤١).

وتهدف رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية إلي تحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة لكل طفل في المجالات العقلية والجسمية والحركية والانفعالية والاجتماعية والخلقية، مع الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية في القدرات والاستعدادات والمستويات النمائية،وتنمية مهارات الأطفال اللغوية والعددية والفنية وغيرها من خلال الأنشطة الفردية والجماعية وتنمية القدرة علي التفكير والتحليل،والتنشئة الاجتماعية والصحية السليمة للطفل في ظل قيم المجتمع المصري ومبادئه وأهدافه،وتلبية حاجات النمو ومطالبة

الخاصة بهذه المرحلة من العمر لتمكين الطفل من تحقيق ذاته ومساعدته علي تكوين الشخصية السوية القادرة علي التعامل مع الجميع،وتهيئة الطفل للحياة المدرسية النظامية في مرحلة التعليم الأساسي عن طريق الانتقال التدريجي من جو الأسرة إلي المدرسة بكل ما يتطلبه ذلك من تعويد الطفل علي النظام وتكوين علاقات إنسانية مع المعلمة والزملاء، وممارسة أنشطة التعلم التي تتفق واهتمامات الطفل ومعدلات نموه في شتي المجالات،بالإضافة إلى توثيق الصلة بين الطفل والأسرة والروضة والمجتمع ككل.

١- إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية:

تتولي مسئوليات إدارة مؤسسات تربية طفل ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية سلطات متعددة، منها: وزارة التربية والتعليم، وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة الصحة، وزارة الأوقاف والجمعيات والهيئات الدينية والخيرية، الإرساليات الأجنبية، .....الخ. ولكن تقع مسئولية إدارة مؤسسات رياض الأطفال علي عاتق وزارة التربية والتعليم بالرغم من أن هذه المرحلة لم تصبح بعد ضمن السُلم التعليمي في مصر.

وتضم إدارة رياض الأطفال مستويات تنظيمية عدة تبدأ من القمة متمثلة في الإدارة علي المستوي القومي، وتنتهي عند القاعدة متمثلة في إدارة الروضة، وفيما يلي عرض لهذه المستويات:

أ- إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي القومي:

تتمثل إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى جمهورية مصر العربية على المستوى القومي فى العديد من الأجهزة والهيئات التالية:

(١)<u>رئيس الجمهورية:</u>

يمنح رئيس الجمهورية سلطات واسعة فهو مسئول عن السلطة التنفيذية، ولا يحق لأي شخص التدخل أو المساس بالسلطة التشريعية، ولا تراقب تصرفات الرئيس مراقبة حقيقة من قبل السلطة القضائية لأن رئيس الجمهورية يقود السلطة التنفيذية والحكومة

ويشكل مجريات سياسة الدولة، ولرئيس الجمهورية الحق في إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، ويضع السياسة العامة ويقوم بدور كبير في مجال التعليم حيث يُسهم في رسم السياسة التعليمية من خلال التكليفات التي يبعث بها لرئيس مجلس الوزراء ولوزارة التربية والتعليم، ويحق له تعيين الوزراء أو أقالتهم ومنهم وزير التعليم.

(٢)البرلمان :

يتولى مجلس النواب سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وذلك كله على النحو المبين فى الدستور، ويشكل مجلس النواب من عدد لا يقل عن أربعمائة وخمسين عضوا، ينتخبون بالاقتراع العام السرى المباشر،ويشترط فى المترشح لعضوية المجلس أن يكون مصرياً، متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية، حاصلاً على شهادة إتمام التعليم الأساسى على الأقل، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية(٦٩).

كما يجوز لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء فى مجلس النواب لا يزيد على ٥% ويحدد القانون كيفية ترشيحهم، ومدة عضوية مجلس النواب خمس سنوات ميلادية، تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويجرى انتخاب المجلس الجديد خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدته،وينتخب ٢٠% منه بنظام القائمة المغلقة تقسم فيها الجمهورية لأربعة قوائم فقط، و ٨٠% بنظام الفردي(٦٩).

وبالتالى فمجلس النواب المصرى من بين مسئولياته التشريع وخاصة تشريع القوانين التعليمية والتى من بينها تشريع القوانين المتعلقة بالطفل عامة وبرياض الأطفال خاصة.

(٣)مجلس الوزراء:

تعتبر الحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، ويشرف رئيس مجلس الوزراء علي أعمال الحكومة.

فالحكومة تقوم باقتراح القوانين والقرارات على البرلمان،وكذلك تناقش التعديلات خلال اجتماعات البرلمان،كما تقوم بإعداد مشروع الخطة العامة للدولة،وإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة،وكذلك تنفيذ القوانين،ويتم مسائلة الحكومة أمام البرلمان فقط، وتحديدا أمام مجلس النواب، ويجوز لمجلس النواب طلب سحب الثقة من الحكومة، مما يؤدي إلى استقالة مجلس الوزراء، ويجب على الوزراء الرد على أسئلة أعضاء البرلمان، سواء المكتوبة والشفوية، وهو ما يعرف بالاستجوابات أو طلبات الإحاطة،ووزير التربية والتعليم أحد مكونات الحكومة ويرأس وزارة التربية والتعليم والتى تعد المسئولة عن إدارة التعليم العام (قبل الجامعى) بما فيها مرحلة رياض الأطفال(٦٩).

(٤) الأحزاب السياسية:

يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب السياسية، وللمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصري حق الانتماء لأي حزب سياسي طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٧م، وهناك العديد من الأحزاب السياسية في جمهورية مصر العربية من أهمها حزب الوفد، وحزب العمل، وحزب مصر العربي، وحزب التجمع الوطني، وحزب العدالة الاجتماعية ..... الخ.

وتهتم الأحزاب السياسية بالتعليم وقضاياه المعاصرة حيث إنها تقوم بعقد المؤتمرات التي تناقش قضايا التعليم، توجيه الأسئلة والاستفسارات للوزارة والمختصين بشئون التعليم، دعم العملية التعليمية من خلال تقديم الرؤية النظرية لوجهة نظر هذه الأحزاب تجاه القضايا التعليمية المختلفة من خلال الصحف والكتب والكتيبات التي تصدرها هذه الأحزاب(٤٣ : ٧٥).

وانطلاقاً من أن الأحزاب السياسية تعد مؤشراً على حالة النظام السياسي ودرجة تطوره فى أية دولة، فإنه يمكن القول بالرغم من أن المرحلة الحالية(٦٨) قد شهدت الموافقة على تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ،مما يؤكد أن هناك تعددية حزبية فى

مصر ،وأن هذه الأحزاب لها دورها السياسي والاجتماعي والتعليمي ،إلا أن تفعيل هذه الأدوار مازال محدوداً للغاية .

(٥)وزارة التربية والتعليم:

تدار مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية على المستوى القومي من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث يكون تنظيم واختصاصات وزارة التربية والتعليم على الوجه التالي :(١٦ :١-٢)

الوزير ويتبعه القطاعات والإدارات المركزية الآتية:

- الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير.
- الإدارة المركزية لشئون الأمانات الفنية.
- الإدارة المركزية للتخطيط التربوي والمعلومات.
- الإدارة المركزية للتنمية الإدارية.
- الإدارة المركزية للأمانة العامة.
- قطاع التعليم العام ويتبعه الإدارة المركزية والإدارات العامة الآتية:
  - الإدارة المركزية لرياض الأطفال والتعليم الأساسي.
  - الإدارة العامة لرياض الأطفال.
- قطاع التعليم الفني.
- قطاع الخدمات.
- قطاع مديريات الوجه البحري.
- قطاع مديريات الوجه القبلي.

وتنبثق من وزارة التربية والتعليم بعض اللجان الخاصة بتطوير رياض الأطفال وتنسيقها وتتمثل تلك اللجان في الآتي:

- **اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال:**

تم تشكيل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال بوزارة التربية والتعليم وتختص هذه اللجنة بالآتي (١٧ :١-٢)

- وضع التنظيم الذي يهدف إلى تيسير وإدارة شئون الروضة بصفة عامة ودراسة الإمكانات والظروف لتهيئة جميع جوانب نمو الطفل بصفة خاصة والعمل على تطوير العملية التربوية.
- تقرير الخدمات التربوية التي يحتاج إليها الطفل.
- تقدير القيم التربوية لمختلف أنواع الخبرات والأنشطة.
- الوصول بالروضة إلى أحسن النتائج الممكنة ضمن الطاقات والإمكانات المتوفرة في حدود الأهداف المرسومة.
- وضع خطط التدريب على كافة المستويات بالروضة والإشراف عليها.
- تطوير مباني الرياض بما يحقق الأهداف المرجوة.
- الإشراف الفني والمتابعة والتقويم.
- إقامة المؤتمرات والندوات والأبحاث في مجال رياض الأطفال.
- بحث أفضل السبل لمد مظلة الخدمات التعليمية في الروضة لتشمل جميع الأطفال من سن٤: ٦ سنوات.
- السعي لتضافر الجهود بين كافة الجهات المعنية بالطفولة بما يحقق أهداف الروضة.

- **اللجنة العليا لتنسيق رياض الأطفال:**

كما تم تشكيل لجنة عليا لتنسيق رياض الأطفال تعمل تحت إشراف وكيل أول الوزارة، ورئيس قطاع التعلم. وتختص هذه اللجنة بما يلي (١٥ :١-٢) :

- التنسيق بين مختلف الأنشطة التي تعقد تحت مظلة الوزارة والتي تستهدف تطوير رياض الأطفال شاملة أنشطة الإدارة العامة لرياض الأطفال. ومراكز التدريب التابعة وكذلك اللجان المشكلة لتطوير العمل برياض الأطفال.

- إعداد الخطط الخاصة بتطوير العمل في رياض الأطفال.
- العمل على رفع كفاءة العاملين في مجال الطفولة المبكرة.
- وضع الخطط لبناء القدرة المؤسسية للارتفاع بمستوى الإدارة العامة لرياض الأطفال مستقبلاً إلى إدارة مركزية.
- ترشيح الجهات التي يمكنها القيام بتنفيذ خطط التطوير والتدريب.
- وضع خطط المتابعة والتقويم.
- مناقشة المعوقات التي تعترض تنفيذ خطط التطوير والمقترحات المختلفة للعلاج ورفعها إلى الجهات المسئولة للتعرف علي الصعوبات التي تواجه التنفيذ والتوصيات اللازمة لمواجهتها.

- **الإدارة العامة لرياض الأطفال:**

لقد استحدثت الإدارة العامة لرياض الأطفال بديوان عام الوزارة بقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (١٣) لعام ١٩٨٩م، وتم تنظيم العمل بزياض الأطفال بديوان عام الوزارة والمديريات والإدارات التعليمية في ضوء مجموعة من القرارات الوزارية الخاصة برياض الأطفال (٥٢ : ٣).وتتمثل اختصاصات الإدارة العامة لرياض الأطفال فيما يلي:(٥٢ : ٥-٦)

(١)التوجيه الفني:

من خلال الاشتراك في وضع الخطة العامة للمرحلة، وتقييم المواد والأنشطة لتحقيق الأهداف وتحسين العملية التعليمية وزيادة العائد منها، وزيادة خبرات العاملين ومهاراتهم وتطوير نموهم المهني ورفع مستويات الأداء لديهم، ووضع البرنامج الزمني للزيارات الميدانية التي يقوم بها الموجهون علي مدار العام، وإعداد تقارير المتابعة عن الزيارة والتقارير الشاملة للصورة الكلية للعملية التربوية في المرحلة في سائر المحافظات، والكشف عن مواطن القوة والضعف في المرحلة وتقديم المقترحات اللازمة لتذليل الصعوبات التي تواجهها.

(٢) التدريب والإحصاء:

من خلال اقتراح السياسة العامة والموازنة اللازمة لتنفيذ برامج التدريب بالاشتراك مع الإدارات المعنية، وتحديد وتصنيف الاحتياجات التدريبية ووضع خطة التدريب بالتنسيق والتعاون مع الإدارات المعنية، وإعداد دليل إحصائي خاص برياض الأطفال في جميع أنحاء الجمهورية.

(٣) المناهج والأنشطة:

تختص الإدارة العامة بإعداد خطط تقييم المناهج والأنشطة وخطة الدراسة بالاشتراك مع الإدارات المعنية، وحصر نتائج التقييم، وإعداد استقراء موضوعي في هذا الشأن، واقتراح وفحص الألعاب والوسائل التعليمية اللازمة لخدمة المناهج والأنشطة وذلك بالاشتراك مع التوجيه الفني والإدارات المعنية بالتطوير التكنولوجي والوسائل التعليمية.

(٤) التنسيق وشئون الأطفال:

من خلال إصدار ومتابعة تنفيذ وتطوير القرارات والقواعد والتعليمات المتعلقة بالمرحلة، ومواعيد التقدم بطلبات الالتحاق، وشروط نظم القبول، وكثافة القاعات، ومراعاة صرف المتحصلات الخاصة بالمرحلة علي أطفال الروضة، وتجهيز الروضة بالأثاث المناسب.

ب- إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي الإقليمي:

تتولي مديريات التربية والتعليم إدارة رياض الأطفال علي المستوي الإقليمي، وتتمثل اختصاصات المديرية فيما يلي : (٤٧ : ٥٥)

- الالتزام بما ورد في القوانين والقرارات واللوائح الخاصة بمرحلة رياض الأطفال، والصادرة من قبل الإدارة العامة لرياض الأطفال بالوزارة، وإبلاغها للإدارات التعليمية من خلال المنشورات التي تتولي مهمة إصدارها.
- متابعة تنفيذ ما جاء بالنصوص الرسمية علي المستوي التنفيذي، مثل سن القبول، المصروفات، مدي توفر الشروط الصحية بقاعات الروضة، ومتابعة سير العمل بالقاعات وما يدور بها.

- إعطاء التراخيص اللازمة لافتتاح قاعات لرياض الأطفال بالمدارس، وذلك بعد المعاينة والتأكد من توافر المواصفات المطلوبة بهذه الفصول.
- التعرف علي ميزانيات الروضة وكيفية توزيعها علي الأنشطة المختلفة.
- عمل اجتماعات دورية لمديري المرحلة ورؤساء الأقسام علي مستوي جميع الإدارات التعليمية التابعة للمديرية، وذلك لمتابعة ما جاء باللوائح الخاصة بمرحلة رياض الأطفال.
- إعداد تقارير سنوية عن جميع الرياض التابعة لها، ورفع هذه التقارير إلي الإدارة العامة لرياض الأطفال بالوزارة.

وتتبع رياض الأطفال المستقلة أو الفصول الملحقة بمدارس التعليم الأساسي مباشرة من الناحية الإدارية لمدير المرحلة بالمديرية أو الإدارة التعليمية(١٩ :٣). وبموجب المادة الأولى من القرار الوزاري رقم (٨٨) لعام ١٩٨٨م بشأن تحديد معدلات وظائف المجموعات النوعية المختلفة لأجهزة مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية بالمحافظات تُحدد مستويات مديريات التربية والتعليم بالمحافظات على النحو التالي: (١٨ :١-٣)

- مديريات من المستوى الأول المتميز: وهي المديريات التي تضم إدارات كلها من المستوى الأول.
- مديريات من المستوى الأول: وهي التي تضم إدارات تعليمية من المستوى الأول و مستويات أخرى.

ج- إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوي المحلي:

يوجد في كل إدارة تعليمية قسم لرياض الأطفال، يتكون قسم رياض الأطفال من رئيس القسم، سكرتارية القسم، والموجهين الفنيين الذين يقومون بمتابعة عمل المعلمات وسير العمل داخل الروضة، ويختص قسم رياض الأطفال بالإدارة التعليمية بعمل الآتي: (٣٤ :٧٣)

- الإشراف علي كل نشاط يتعلق برياض الأطفال التابعة للإدارة التعليمية.
- تنفيذ تعليمات المديرية وتوجيهاتها، وتنفيذ كل ما جاء بالنشرات الدورية والقرارات المتعلقة برياض الأطفال.

- إبداء الرأي في المسائل الخاصة بتوزيع قاعات الرياض وإنشاء الجديد منها، ووضع قواعد قبول الأطفال ورعايتهم اجتماعياً وصحياً.
- الإشراف علي حسن سير العملية التربوية برياض الأطفال التابعة للإدارة عن طريق الموجهين الفنيين.
- متابعة وصول الكتب إلي الرياض ومتابعة الميزانيات والأثاث.

د- إدارة مؤسسات رياض الأطفال على الإدارة علي مستوي الروضة:

يتوقف نجاح إدارة التعليم مركزياً ولا مركزياً علي إدارة الروضة التي تتبلور فيها كل الجهود سواء في النواحي الفنية أو الإدارية أو الأنشطة التربوية المختلفة، فالروضة هي المؤسسة التربوية والاجتماعية المسئولة فنياً وإدارياً عن تنفيذ السياسة التربوية للدولة، وتعتبر الروضة أصغر وحدة في إدارة التعليم، ويشرف علي تنفيذ العمل وتوجيهه مجلس إدارة الروضة ومجلس الأمهات والمعلمات (٣٤ : ٧٤).

وتقوم إدارة رياض الأطفال علي وجود وتوفر عدد من العناصر الأساسية التي تساعدها علي القيام بمهامها ومسئولياتها، تتمثل هذه العناصر فيما يلي:(٢٤ : ٥٦)

- العناصر البشرية التي يجب أن تكون ذات مواصفات ومستويات تعليمية وثقافية وتدريبية ملائمة وكافية لتحقيق أهداف العمل التربوي.
- الإطار التنظيمي المؤسسي للروضة من حيث النظم والقوانين واللوائح.
- برامج العمل التي تتضمن الأهداف والغايات النهائية أو المحلية للعمل الإداري والتربوي.
- الإمكانيات والتسهيلات المادية من أبنية ومعدات وتجهيزات وأدوات وميزانية وكل ما يلزم لتحقيق أهداف البرامج المطروحة في الروضة.
- العوامل المؤثرة في إدارة الروضة والتي تعتبر جزء أساسي من قدرتها علي الإنجاز كالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة، والنظام السياسي والاقتصادي، والأعراف والتقاليد، والعوامل المناخية وأنماط الشخصية والتكوين النفسي والاجتماعي للأفراد ..... الخ.

ويعد عمل الأفراد المؤهلين داخل مؤسسات رياض الأطفال من أهم العوامل التي تسهم في نجاح هذه المؤسسات في تحقيق أهدافها، لهذا من الضروري أن تهتم مؤسسات رياض الأطفال بأن يعمل بها أفراد مؤهلين ولديهم خبرة في مجال العمل مع الأطفال لضمان أدائهم للأدوار المنوطة بهم وبالتالي نجاح إدارة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها.

ويتكون الجهاز الإداري لمؤسسات رياض الأطفال من:

(أ) مديرة الروضة:

يشترط في مديرة رياض الأطفال أن تكون حاصلة على مؤهل عالٍ في دراسات الطفولة من إحدى الكليات التربوية وذات خبرة في هذا المجال لا تقل عن خمس سنوات أو حاصلة على مؤهل أعلى من البكالوريوس في دراسات الطفولة (دكتوراه متخصصة/ ماجستير)، وتختص بالآتي:(٤٢ :٢٤٦)

- إدارة الروضة والإشراف على كافة العاملين بها ومتابعة أعمالهم.
- توزيع العمل على العاملين بالروضة.
- تنفيذ برامج الرعاية بالروضة.
- عقد لقاءات دورية مع أولياء أمور الأطفال.
- فحص الشكاوى المقدمة والعمل على حل المشكلات التي تواجه العمل داخل الروضة وإبداء الرأي فيها وعرضها على لجنة الإشراف على الروضة إذا تطلب الأمر ذلك.
- التصريح للعاملين بالأجازات طبقاً للقواعد والقوانين المنظمة للعاملين في الدولة.
- إمساك السجلات والملفات المنظمة لأعمال الروضة أو الإشراف على إمساكها وإعداد التقرير السنوي عن الروضة وكافة الإحصاءات والبيانات والتقارير التى تطلب منها.
- الصرف من السلفة المستديمة التي تقررها لجنة الإشراف على الروضة.
- اعتماد أذونات الصرف والإضافة بدفاتر المخزن.

وتعتبر المديرة هي قمة مثلث العمل في الروضة، وهمزة الوصل بين أسرة العمل في الروضة وبين الجهاز الإداري الأعلى الذي يقوم بالإشراف العام، سواء أكان هذا

الجهاز يتمثل في الإدارة المحلية للتعليم أو غير ذلك من الإدارات المشابهة. ويتم اختيار المديرة من بين عدة معلمات لكفاءتها وتميزها، علي أن تكون تلك الشخصية البارزة القادرة عل التفاهم والتعامل مع مختلف الأشخاص من مستويات تعليمية اقتصادية اجتماعية متعددة، ومهن مختلفة، كما تمتاز بالاتزان العاطفي، وقدرتها علي التعامل بحب وحزم – يبتعد عن القسوة – مع أطفال الروضة، يجب أن تكون أيضاً مؤهلة تربوياً واجتماعياً ولها خبرة كبيرة في المجال. وتعتبر المديرة هي رأس أسرة العمل في الروضة، وهي المسئولة عن تنفيذ الخطط والبرامج التي يقرها الجهاز الإداري الأعلى، ومسئولة عن تنظيم الروضة والإشراف الكامل علي سير العمل بها، وهي حجر الزاوية في نجاح الروضة ونهضتها.(٣٧ : ١٠٩)

(ب) المعلمة:

يشترط أن تكون المعلمة حاصلة على مؤهل عالٍ في دراسات الطفولة من إحدى الكليات التربوية، وفي حالة عدم توافر هذا المؤهل يجوز تعيين الحاصلات على مؤهل عالٍ تربوي بشرط الحصول على دبلوم مهنية في دراسات الطفولة لمدة عام دراسي.

(ج) الإخصائى الاجتماعي:

يختص بالقيام بالبحوث الاجتماعية للأطفال والتعرف على مشكلاتهم، وتكوين علاقات بين الروضة وأسر الأطفال، والعمل على ربط الروضة بالأسرة والبيئة التي تحيط بها.

(د) الإخصائى النفسي:

يقوم بالتعرف على أنماط السلوك غير السوي الذي يسبق تكيف الطفل مع جماعته ومحاولة علاج ذلك، ودراسة سلوك الأطفال في مختلف المواقف، وعلاج مشكلات الأطفال الانفعالية، وتقديم الإرشاد والتوجيه النفسي للآباء والأمهات لفهم طبيعة النمو النفسي والاجتماعي للطفل.

(هـ) المشرفة:

يشترط في المشرفة أن تكون حاصلة على مؤهل متوسط في مجال الخدمة الاجتماعية أو أي مؤهل مناسب في نفس المستوى أو غيره في مجال الطفولة، ولديها خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات مع حصولها على دورة تدريبية في مجال الطفولة، ويشترط فيها الاستعداد للتعامل مع الأطفال. وتقوم بإعداد البرنامج اليومي للجماعة التي تشرف عليها وتنفيذه، وملاحظة سلوك الجماعة وأفرادها أثناء مزاولة الأنشطة المختلفة والعمل على توجيه الأطفال لتنمية مهاراتهم ومواهبهم الطبيعية والمكتسبة.

(و) الطبيب:

تستعين الروضة بطبيب لتيسير الخدمة الطبية للأطفال والإشراف على النواحي الصحية بالروضة من خلال توقيع الكشف الطبي على الأطفال قبل الالتحاق بالروضة والكشف الدوري عليهم، وإعداد بطاقة صحية لكل طفل يسجل فيها تطور حالته الصحية، كما يقوم بمراجعة نظام التغذية اليومي وتقديم التوجيهات اللازمة، وعزل الأطفال المشتبه في مرضهم واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاههم.

(ز) الممرضة:

تستعين الروضة بممرضة لديها الخبرة بأعمال التمريض وتساعد الطبيب في أعماله، وتشرف على نظافة الأطفال في الروضة من حيث الملبس والمأكل وغيره ونظافة العاملات المحتكات احتكاكاً مباشراً بالأطفال ونظافة المرافق المختلفة والغرف.

(ح) السكرتير وأمين المخزن:

يشترط أن يكون حاصلاً على مؤهل متوسط ولديه خبرة في الأعمال الإدارية والمخزنية، ويقوم بجميع أعمال السكرتارية والحسابات والمخازن وإمساك جميع السجلات الإدارية والمالية وفتح ملفات العاملين تحت إشراف مديرة الروضة.

(ط) الخدمات المعاونة:

تعين الروضة عدداً من العاملات بما يتناسب مع حجم العمل بها وذلك لتنظيف مبنى الروضة وتنفيذ ما يكلفون به من أعمال خدمية ويشترط إلمامهم بالقراءة والكتابة.

٢- القوى والعوامل الثقافية المؤثرة في إدارة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية:

تتعدد القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر بشكل أو بأخر في إدارة رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية ، وهذه العوامل متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة فيما بينها، لدرجة أنه من الصعب الفصل بينها، فكل منها يؤثر في الآخر ويتفاعل معه بشكل دائم ومستمر، ومن هذه القوى والعوامل الثقافية ما يلي:

أ- العامل السياسي :

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، وهى موحدة لا تقبل التجزئة، ونظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.. الشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، وهو مصدر السلطات(٦٧) ،والأداء السياسي في مصر ينظم في إطار نظام رئاسي جمهوري، فرئيس الدولة فعليا هو رئيس الجمهورية ورئيس السلطة التنفيذية. يحكم بموجب أحكام الدستور والقانون وفي ظل وجود السلطتين التشريعية والقضائية(٦٧).

ويقوم النظام السياسي فى جمهورية مصر العربية على مبادئ الديمقراطية والشورى، والمواطنة التى تسوى بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات العامة، والتعددية السياسية والحزبية، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات والتوازن بينها، سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحرياته(٦٩).

وللأحزاب السياسية جذور عميقة فى تاريخ مصر السياسي ،حيث ظهرت البدايات الأولى للحياة الحزبية المصرية مع نهاية القرن التاسع عشر، ثم برزت وتبلورت بعد ذلك

خلال القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحالى انعكاساً للتفاعلات والأوضاع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية السائدة(٦٨).

وقد شهدت المرحلة الحالية الموافقة على تأسيس العديد من الأحزاب السياسية ،مما يؤكد أن هناك تعددية حزبية فى مصر ،وأن هذه الأحزاب لها دورها السياسي والاجتماعي والتعليمي ،إلا أن تفعيل هذه الأدوار مازال محدوداً للغاية(٦٨).

فالأحزاب السياسية في جمهورية مصر العربية لم تتميز بأيديولوجية واضحة يكون لها تأثير على ما تقوم به أو تعترض به على سياسات الحزب الحاكم، الأمر الذي انعكس بالطبع على مشاركتها في الإصلاح التعليمي، إلا أنها جميعاً كانت تنادي بضرورة تكافؤ الفرص التعليمية وتحقيق مجانية التعليم وإلزاميته، وهو ما يجعلها متفقة إلى حد كبير مع سياسات الحزب الوطني التعليمية على الرغم من اختلافها الإيديولوجي (٥٣ : ١١٣).

كما أن عدم الاستقرار الذي كان سمة عامة للمجتمع المصري والتغير الوزاري المستمر من حزب إلى آخر قد انعكس على السياسة التعليمية وتخطيط التعليم في مصر شأنه شأن كافة مناحي الحياة فيها، وقلما نجد وزيراً أكمل ما بدأه سابقه خاصة إذا كان من حزب آخر الأمر الذي كانت تضيع معه الجهود الإصلاحية هباء دون طائل (٣ :١١٥) .

ويمكن القول بأن جمهورية مصر العربية مرت بظروف سياسية من نوع خاص حيث طبعت هذه الظروف بطابع التغيير والتبدل من حكومة وطنية من أبناء الشعب، ومن نظام وزاري لنظام آخر يمحو ما جاء به الأول، ومن سياسة تتبع الاشتراكية إلى سياسة تؤمن بالرأسمالية إلى ثالثة تجمع بين الاثنين في آن واحد، ومن نظام برلماني على رأسه يأخذ البرلمان القرار، إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، ومن نظام ملكي إلى نظام جمهوري وبدون شك أثرت هذه الأوضاع السياسية على المجتمع بصفة عامة والتعليم بوجه الخصوص.

بالإضافة إلى ذلك إن تعاقب الدساتير التى صدرت فى البلاد منذ دستور ١٩٢٣م حتى دستور ٢٠١٤م ،الأمر الذى كان سبباً في تحويل دفة الدولة السياسية من اتجاه

لاتجاه مغاير تماماً عما كانت عليه هذه السياسة أخذة على عاتقها الاهتمام بكافة شئون الدولة، وقد أولت التعليم أهمية خاصة لدرجة يمكن القول فيها أن الاهتمام الحقيقي بالطفل ورعايته.

وفيما يتعلق بمرحلة رياض الأطفال ،فقد عقدت المؤتمرات وصدرت القوانين فى الفترة الماضية ،واعتبر العقد الأخير من القرن الماضي عقد لحماية الطفل وأحكامه، كذلك الإعلان أن العقد الأخير من القرن الماضي عقد أول للطفولة، والعقد الأول من القرن الحالي عقد ثان للطفولة مما يشير إلى الاهتمام بالطفولة في مجملها، وعلى ضوء هذا بدأ التوسع في إنشاء فصول رياض الأطفال بالمدارس الابتدائية، حيث لا يوجد الآن مدرسة ابتدائية جديدة إلا وقد ألحق بها فصول لرياض الأطفال.

ولم يتوقف اهتمام الدولة بهذه المرحلة عند ذلك فحسب ،حيث تهتم وزارة التربية والتعليم بإصدار القرارات الوزارية المنظمة للعمل بمرحلة رياض الأطفال ، كما تقوم بإصدار النشرات التوجيهية لرياض الأطفال كل عام بحيث يستعين بها العاملين بهذه المرحلة ليتعرفوا من خلاله على احدث ما طرا على رياض الأطفال من تغيرات وتطورات وكيفية التعامل معها.

لقد مرت جمهورية مصر العربية بظروف سياسية من نوع خاص حيث طبعت هذه الظروف بطابع التغيير والتبدل من حكومة وطنية من أبناء الشعب، ومن نظام وزاري لنظام آخر يمحو ما جاء به الأول، ومن سياسة تتبع الاشتراكية إلى سياسة تؤمن بالرأسمالية إلى ثالثة تجمع بين الاثنين في آن واحد، ومن نظام برلماني على رأسه يأخذ البرلمان القرار، إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، ومن نظام ملكي إلى نظام جمهوري وبدون شك أثرت هذه الأوضاع السياسية على النظم الاجتماعية داخل المجتمع بصفة عامة وأثرت على التعليم بوجه الخصوص.

ب- العامل الاقتصادي:

لقد انتهج الاقتصاد المصري العديد من السياسات الاقتصادية ،حيث انتهج سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات والتي سميت بالانفتاح الاستهلاكي، ثم تلتها مرحلة الانفتاح الإنتاجي مع مطلع الثمانينات ثم تلي ذلك سياسة التكيف الهيكلي بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وهذا النهج لا يؤدي إلى تنمية حقيقية كما يدعي مطبقوه، إذ يشير خبراء النقد الدولي إلى تلك السياسة الاقتصادية تطبق لعبور أزمة الديون أي أنها سياسة لإدارة الديون (٥٠ : ٨٢).

يعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في تكوينه الأساسي، ويبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر نحو ٢٦ مليون شخص بحسب تقديرات عام ٢٠١٠، يتوزعون على القطاع الخدمي بنسبة ٥١%، والقطاع الزراعي بنسبة ٣٢% والقطاع الصناعي بنسبة ١٧ .%ويعتمد اقتصاد البلاد بشكل رئيسي على الزراعة وعائدات قناة السويس والسياحة والضرائب والإنتاج الثقافي والإعلامي،والصادرات البترولية(٢٤٠).

وتنعكس مؤشرات المشهد الاقتصادي المصري في يونيو ٢٠١٤ في شكل معدلات تضخم مرتفعة تتراوح بين ١٠% و١١%، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى حدود ٢%، وذلك أدى لزيادة معدل البطالة لتسجل ما بين ١٣% و١٤% من جملة القوة العاملة. وقد قدرت استخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ حوالي ١ تريليون و١٦ ملياراً و٦٠٦ مليون جنيه (٢٤٠).

تشير بيانات النصف الأول من العام المالي ٢٠١٣ - ٢٠١٤ إلى تحقيق معدل نمو قدره ١.٢ %للناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل انخفض بشكل كبير عن الطاقات المتاحة في الاقتصاد، وذلك تأثراً بتراجع معدل النمو فى معظم القطاعات وتحقيق قطاعي الصناعات الإستخراجية والسياحة لمعدلات نمو سالبة تأثراً بمراحل الانتقال السياسي والأحوال الأمنية ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ فقد تراجع معدل نمو قطاع السياحة بنحو ٣٠%، كما تراجع

معدل نمو الصناعات الإستخراجية بنسبة ٤% خاصةً قطاع استخراج الغاز الطبيعي وعلى نحو آخر، يعتبر كلا من قطاعيّ الزراعة والحكومة العامة من أهم القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤ – ٢٠١٥، حيث سجلا معدلات نمو تقدر بـ٣.٥% و ٥.٥% على التوالي، كما شهد قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية والتشييد والبناء معدلات نمو تبلغ ٢.٣% و٣.٩% على التوالي (٢٤٠).

يعد الاقتصاد المصري وفقا لمؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء واحداً من أكثر اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط تنوعاً، حيث تشارك قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب شبه متقاربة في تكوينه الأساسي، ويبلغ متوسط عدد القوى العاملة في مصر نحو ٢٦ مليون شخص بحسب تقديرات عام (٢٠١٠) يتوزعون على القطاع الخدمي بنسبة (٥١%)، والقطاع الزراعي بنسبة (٣٢%) والقطاع الصناعي بنسبة (١٧%)(٦٦).

ومعنى ذلك أن الاقتصاد المصري يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة، وعائدات قناة السويس، والسياحة، والضرائب، والإنتاج الثقافي والإعلامي، والصادرات البترولية، وتحويلات العمالة بالخارج ، تشكل تحويلاتهم النقدية موردا من موارد الاقتصاد(٦٦).

وقد بلغ الناتج المحلى لجمهورية مصر العربية ٢٧١.٩٧ مليار جنيه طبقا لإحصائيات ٢٠١٣/٢٠١٤ م بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ١٥٦٦.٤٤ جنيه(٢٤٤).

ويمكن القول بالرغم من أن مصر لا تمتلك اقتصادا قويا ، إلا أن الدولة أدركت مؤخرا أهمية الاستثمار في العنصر البشرى والذي يعد من أهم أنواع الاستثمار وأكثرها نجاحا إذا تم بشكل صحيح ومخطط له ، و في سبيل تحقيق هذا اهتمت الدولة بالطفل في مرحلة ما قبل المدرسة ،حيث بدأت تتوسع في فصول رياض الأطفال وازدادت إعدادها عام تلو الأخر وازداد أعداد الأطفال الملتحقين بها ، وليس هذا فحسب بل اهتمت بان يعمل بهذه المرحلة المعلمات المؤهلات على المستوى الجامعى وأصحاب

الخبرات للعمل مع الأطفال في هذه المرحلة ، بالإضافة إلى تقديم المناهج والبرامج المناسبة للأطفال في هذه المرحلة .

كما أن خروج المرأة للعمل فى الوقت الحالى، ألقى في نفس الوقت على الدولة مسئولية توفير المؤسسات التي ترعى وتربي الأطفال أثناء فترة عمل أمهاتهن ويتواجد مؤسسات رياض الأطفال داخل المجتمع المصري لكونها ضرورة اجتماعية اقتصادية .

وفيما يتعلق بتمويل مؤسسات تربية تعليم ما قبل المدرسة في جمهورية مصر العربية يعتمد علي التمويل الذاتي وذلك من خلال المصروفات التي تفرض علي الأطفال الملتحقين بها، وبعض المساعدات من وزارة الشئون الاجتماعية والجمعيات الخيرية والدينية، وتتمثل مصادر تمويل مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية فيما يلي:(٤٤ :٩-١٠)،(٢٥ : ١٠٦ -١٠٧)

- رسوم اشتراكات الأطفال ورسوم القيد.
- الإعانات الحكومية التي تمنح لتلك المؤسسات.
- ما تخصصه الهيئات التابعة لها تلك المؤسسات من إعانات وهبات.
- الهبات والوصايا التي يوصي بها أصحاب الخير.
- المصادر الأخرى التي تقررها مديرية الشئون الاجتماعية بكل محافظة.

وتعتمد مؤسسات رياض الأطفال الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم في تمويلها اعتماداً شبه كامل علي المصادر الحكومية وإن كانت تقوم الوزارة بتحصيل مقابل الخدمات الإضافية والاشتراكات وثمن الكتب من أطفال الرياض.

وبالتالي فإن تمويل هذه المؤسسات تعتمد في تمويلها على مصدرين رئيسيين يتمثلان في الميزانية التي تخصصها المديريات التعليمية للإنفاق على رياض الأطفال والتي غالباً تكون غير مشتركة مع ميزانية التعليم الأساسي بحيث تمنح المديرية الميزانية للمدرسة الملحق بها الرياض وهذا قد يتسبب في إنفاق معظم الميزانية على مرحلة التعليم الأساسي بالمدرسة وإهمال رياض الأطفال، أما المصدر الثاني فهو مقابل النشاطات

والخدمات التي تحصله الروضة من الأطفال والذي يتم استغلاله في الإنفاق على الروضة قبل تقديم الخدمات الإضافية وتعويض الأدوات والأجهزة اللازمة للأنشطة المختلفة والمستلزمات التعليمية اللازمة للروضة والتجهيزات الإضافية والصيانة والترميمات وغيرها.

ج- العامل الاجتماعي:

وفقاً لدستور جمهورية مصر العربية ، تكفل الدولة وسائل تحقيق العدل والمساواة والحرية، وتلتزم بتيسير سبل التراحم والتكافل الاجتماعى والتضامن بين أفراد المجتمع، وتضمن حماية الأنفس والأعراض والأموال، وتعمل على تحقيق حد الكفاية لجميع المواطنين(٦٩).

ولكن الظروف الاجتماعية التي عاشها المجتمع المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢م أثرت تأثيراً كبيراً، فقد تفشت الطبقية في المجتمعات وظهرت طبقة الأمراء والباشاوات وعلية القوم فحرمت على الطبقة الكادحة فرص الالتحاق بالمؤسسات التربوية والاجتماعية (٤١ : ١٠١).

إن هذه الطبقية التي عانى منها المجتمع المصري لفترات طويلة أثرت على كافة نواحي الحياة المصرية وامتدت لتؤثر بدورها على التعليم وتجلت هذه الطبقية بصفة خاصة في عهد الاحتلال ،حيث ظهر في المجتمع طبقتان، الأولى تحكم وتسيطر على جميع ثروات البلاد، وتتمتع بالتعليم الراقي، وكافة الخدمات التعليمية، والأخرى عاملة ويحرم على أبنائها وأطفالها الحصول على قدر مناسب من التعليم، مما ساعدت هذه العوامل على تفكك الأسر المصرية، وتدهور حال بقاء المجتمع المصري (٢٩ :١٢)، وقد انعكست كل هذه الظواهر على مدارس رياض الأطفال.

وبقيام ثورة ٢٣ يوليو حدثت تغيرات في صورة المجتمع المصري السياسية والاقتصادية والاجتماعية فقد حققت ثورة ٢٣ يوليو للشعب المصري "مكاسب تعليمية كبيرة، كذلك فإن تاريخ التعليم تطور مع تطور الحركة الوطنية المصرية يمثل بحق مداً متدفقاً لتحقيق العديد من الانجازات في سبيل استكمال المقومات التي جعلت من هذا التعليم نظاماً يستجيب للعديد من التطلعات الاجتماعية والديمقراطية والوطنية (٢٩ :١٢).

كما أن المجتمع المصرى فى الوقت الحاضر يصون وحدته الوطنية التى تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين(٦٧) وفقاً للدستور وأكدته مختلف الوثائق السياسية، ويقتضي ذلك الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي باعتباره أحد السبل لتوفير العناية بالأطفال الصغار، وخاصة من ينتمون إلى الطبقات الأقل حظاً التي تمكنها ظروفها المادية والثقافية والاجتماعية من إحاطة أطفالها بالمناخ الملائم لنموهم السليم صحياً ونفسياً واجتماعياً وثقافياً، بنفس القدر الذي يتاح لأبناء الأسر القادرة، وذلك من خلال النظر إلى هذا النوع من التعليم كمسئولية اجتماعية عامة تهدف إلى العناية بأطفال المجتمع باعتبارهم الأجيال التي سوف تتحمل أعباء تطوير المجتمع المصري نحو مستقبل أفضل (٤١ :٩٤-٩٥).

وفي ضوء تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، يمكن القول أن هذا المبدأ لم يطبق بشكل كامل في مرحلة رياض الأطفال فبالنظر إلى مدارس وفصول رياض الأطفال يلاحظ أنه "يحظى الحضر في جمهورية مصر العربية برياض الأطفال التابعة للمدارس التجريبية، وهذه الخدمة يحرم منها الريف المصري، حيث تتيح مثل هذه النوعية من المدارس الدراسة باللغة الانجليزية، ومن ثم تجذب عدداً كبيراً من الأطفال ولذلك يرتفع سن قبول الأطفال في الحضر فتزداد الكثافة ولا يحدث هذا في الريف(٢٣ : ٢٦٥- ٢٦٦) .

وعلى هذا يمكن القول أن الوعي بأهمية إنشاء رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية وضرورة تربية طفل ما قبل المدرسة قد تسرب إلى المجتمع تحت تأثير العديد من الظروف والعوامل ومن هذه العوامل الآتي:(٤٩ :١٠٦)

- خروج المرأة للعمل والدراسة بهدف المساهمة في التنمية الوطنية والأسرية.
- تحول الأسر من الشكل التقليدي الممتد إلى أسر زواجيه ولاسيمافي المدن.
- عوامل ناتجة عن الاتصال الجماهيري وتطوير وسائل الإعلام، وقد آثار هذا فعلاً اهتمام الفئات المثقفة في جمهورية مصر العربية برياض الأطفال وجعلها تدعو إلى خوض العمل فيها والمناداة بأهميتها.

وتُعد رياض الأطفال "من الخدمات المستحدثة نسبياً، والتي نشأت كنتاج طبيعي لارتفاع نسبة تعليم المرأة، ومشاركتها الفعلية في القوى العاملة لينشر ما يسمى بنمط الوالدين العاملين" (٤ :٥٩٨).

ومما سبق يتضح أن مؤسسات رياض الأطفال أصبحت ضرورة اجتماعية ملحة، يحتم وجودها التغيرات التي حدثت في بناء الأسرة ووظائفها، وهذا يستوجب توفير هذه المؤسسات بجميع أنحاء الجمهورية.

د- العامل الجغرافي:

إن دراسة جغرافية جمهورية مصر العربية والتعرض لها على درجة من الأهمية الخاصة جداً فبدراسة هذه الجغرافية يلاحظ أنها حالة نادرة من الأقاليم والبلاد حيث أن مجموعة الملامح التي تتكون منها جغرافية جمهورية مصر العربية تجعل منها مخلوقاً فريداً متميزاً "فهي بطريقة ما تكاد تنتمي إلى أي مكان دون أن تكون هناك تماماً، فهي بالجغرافيا تقع في أفريقيا، ولكنها تمت إلى آسيا بالتاريخ وهي متوسطية دون مدارية بعروضها، ولكنها موسمية بمياهها وأصولها"(١٢ :١٢).

وتقع جمهورية مصر العربية في أقصى الشمال الشرقي من قارة أفريقيا، يحدها من الشمال الساحل الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط ومن الشرق الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر ومساحتها ١,٠٠٢,٤٥٠ كيلومتر مربع، مصر دولة تقع معظم أراضيها في أفريقيا غير أن جزءا من أراضيها، وهي شبه جزيرة سيناء، يقع في قارة آسيا، تشترك مصر بحدود من الغرب مع ليبيا، ومن الجنوب مع السودان، ومن الشمال الشرقي مع إسرائيل وقطاع غزة، وتطل على البحر الأحمر من الجهة الشرقية، تمر عبر أرضها قناة السويس التي تفصل الجزء الآسيوي منها عن الجزء الأفريقي ،ويتركز أغلب سكان مصر في وادي النيل، وبالذات في القاهرة الكبرى التي بها تقريبا ربع السكان، والإسكندرية؛ كما يعيش أغلب السكان الباقين في الدلتا وعلى ساحلي البحر المتوسط والبحر الأحمر ومدن قناة السويس ،وتشغل هذه الأماكن ما مساحته ٤٠ ألف كيلومتر مربع، بينما تشكل

الصحراء غالبية مساحة الجمهورية وهي غير معمورة، معظم السكان في مصر حاليًا من الحضر، ربعهم في القاهرة الكبرى(٢٤٣).

ويلاحظ أن ٩٦% من مساحة مصر صحراء ، و٤% من مساحتها صالح للزراعة والنشاط الفلاحي أي ٣٥٠٠٠ كم مربع، التضاريس،و تنقسم جمهورية مصر العربية من الناحية الجغرافية إلى أربعة أقسام رئيسية هي وادي النيل والدلتا ، و الصحراء الغربية ، والصحراء الشرقية ، وشبة جزيرة سيناء(٢٤٣).

وإذا كان موقع مصر المتميز جعلها مطمع للغزاة، فإن جغرافية مصر قد كانت سبباً رئيسياً في معانة مصر من مشكلة ذات أبعاد خطيرة والتي تتمثل في المشكلة السكانية حيث أن مصر "تعاني من سوء توزيع السكان جغرافيا حيث أنهم يتركزون في الوادي والدلتا ونتج عن ذلك انخفاض مستوى الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان ومنها انخفاض مستوى التعليم والصحة.

وهناك سوء توزيع السكان في مصر حيث إن القاهرة وهي عاصمة مصر صارت سمة طبيعية وتتويجاً لزحف سكاني صاعد يبدأ من أقصى شمال الدلتا وأقصى جنوب الصعيد على السواء، فبروفيل الكثافة في الوادي برمته أشبه بالهرم المدرج، سقف منطقة القاهرة والواقع أن دائرة نصف قطرها ٧٥كم ومركزها القاهرة تضم وحدها ربع مجموع سكان القطر في ثمن مساحته فقط (١٢ : ٧٣) .

وبالتالي يؤثر سوء توزيع الكثافة السكانية على التعليم بشكل أو بأخر حيث تنتشر المؤسسات التعليمية في الأماكن العامرة بالسكان وبهذه يحظى أطفال هذه الأماكن بالمدارس الجديدة الملحق بها رياض أطفال إلى جانب معلمة متخرجة من إحدى الجامعات أو الكليات المعهود لها بإعدادها في حين لا تتوافر لمنطقة أخرى نائية أو ريفية مثل هذه الخدمات.

وإلى جانب مشكلة سوء توزيع الكثافة السكانية، تُعاني مصر من مشكلة أكبر وأعمق وهي مشكلة الزيادة السكانية وتتمثل هذه المشكلة في زيادة نسبة المواليد وانخفاض

نسبة الوفيات، في الوقت الذي لا توجد فيه زيادة مثيله في برامج التنمية الاقتصادية، والاجتماعية (٣٥ :١٤٦).

كما تشغل مصر الترتيب الخامس عشر عالميًا من حيث عدد السكان ،والثالث أفريقياً بعد نيجيريا وإثيوبيا ،والأول عربياً من حيث عدد السكان ،حيث بلغ عدد سكانها فى عام ٢٠١٤ م حوالى ٩٤ مليون نسمة ،بزيادة قدرها ٢ مليون نسمة فى أخر عام فقط ، وان عدد المصريين داخل مصر هو ٨٦ مليون نسمة بينما بلغ عدد المصريين خارج مصر عدد ٨ مليون نسمة (١٣).

وأن معدل الزيادة الطبيعية سجلت ٢.٥%خلال عام ٢٠١٣ م بينما كان ٢.٦%خلال عام ٢٠١٢م،كما أن محافظة القاهرة تعتبر أكبر محافظات الجمهورية عدداً للسكان حيث سجل سكانها ٩.١ مليون نسمة بنسبة ١٠.٦% من سكان مصر، تليها محافظة الجيزة ٧.٤ مليون نسمة بنسبة ٨.٦% ثم محافظة الشرقية ٦.٣ مليون نسمة بنسبة ٧.٤%، بينما جاءت محافظة جنوب سيناء كأقل المحافظات عددًا في السكان الذي بلغ ١٦٥ ألف نسمة (٧٠)، و أن المجتمع المصري يعتبر مجتمعاً فتياً حيث تشكل الفئة العمرية من سن سنة حتى الرابعة عشرة ثلث السكان بنسبة ٣١.٣٪ بينما قدرت نسبة السكان من كبار السن ٦٥ سنة فأكثر، ٤.٣٪ عام ٢٠١٤م(٧٠).

وقد انعكست هذه الزيادة على التعليم في مصر ففي ظل هذه الزيادة المطردة في أعداد السكان، وفي ظل الإمكانيات المادية المحدودة كيف يمكن للدولة إنشاء وتجهيز مؤسسات مستقلة لتربية الطفل في مرحلة ما قبل المدرسة ، فمن الملاحظ أن مؤسسات رياض الأطفال في مصر جميعها ملحقة بالمدارس إما العامة ،أو التجريبية ، أو الخاصة .

كما تُعاني مصر من مشكلة ثالثة أشد خطورة وهي (تضخم قاعدة الهرم السكاني) وهذه المشكلة لا تُعاني منها مصر على وجه الخصوص بل تُعاني منها البلدان النامية بصفة عامة وتمثل هذه المشكلة في "أن الأطفال يمثلون نسبة كبيرة من السكان، تصل إلى حوالي ٦٠% من جملتهم، وهؤلاء الأطفال في حاجة إلى خدمات صحية وتعليمية

وغيرها أكبر من إمكانية هذه البلدان، وهم من جانب آخر قوة كبيرة مستهلكة للإنتاج ومقللة لحجم العمالة"(٢ : ٧٣) .

ويتضح مما سبق تأثير العامل الجغرافي على نظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية ، والذي من خلاله اتضح أن جمهورية مصر العربية تُعانى من العديد من المشكلات والتي تدور جميعها في إطار مشكلة أعم وأشمل وهي مشكلة الزيادة السكانية والتي نتج عنها العديد من المشكلات منها: سوء توزيع الكثافة السكانية، وتضخم قاعدة الهرم السكاني، وتؤثر هذه المشكلات بصورة أو بآخر على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للدولة مما ينعكس أثره على الخدمات المقدمة من قبل الدولة كالصحة والإسكان،والتعليم وغيرها من الخدمات وفي مجال التعليم اتجهت الدولة مؤخراً إلى زيادة عدد المدارس لسد الحاجة المتزايدة والطلب الدائم على التعليم،كما شرعت الدولة في افتتاح فصول رياض الأطفال لأكبر عدد ممكن من الأطفال وذلك من خلال افتتاح هذه المدارس والفصول والتوسع في أنشاها لتلبية الاحتياجات المتزايدة عليها.

ثالثاً: تحليل مقارن لإدارة مؤسسات رياض الأطفال في كل من ألمانيا،و السويد، ورومانيا ، وبلجيكا ، وقبرص، وجمهورية مصر العربية:

يحاول البحث الحالى عقد مقارنة بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال في كل من ألمانيا، والسويد،ورومانيا،وبلجيكا،وقبرص، وجمهورية مصر العربية، بهدف الوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدول، وذلك للاستفادة من خبرات كل من ألمانيا، والسويد،ورومانيا،وبلجيكا ،وقبرص في تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية، وذلك بما يناسب طبيعة وظروف المجتمع المصري، وفيما يلي عرض لأوجه التشابه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى دول المقارنة على المستويات الأربعة:

١- إدارة مؤسسات راض الأطفال على المستوى القومي:

هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى في كل من ألمانيا،و السويد،ورومانيا ،وبلجيكا ، وقبرص، وجمهورية مصر العربية علي المستوى القومي يمكن عرضها على النحو التالى :

أ- أوجه التشابه:

- تتشابه كلاً من قبرص، السويد، بلجيكا وجمهورية مصر العربية في النمط الإداري المتبع، فكل منهم تتبنى الطابع المركزي في إدارة التعليم ، وبالرغم من المركزية في إدارة التعليم إلا أنه توجد بعض عناصر اللامركزية في قبرص فيما يتعلق بتوزيع المسئوليات، وفي السويد يحدد كل من البرلمان والحكومة الأهداف القومية للتعليم أما السلطات المركزية والبلديات والمؤسسات التعليمية فهي مسئولة عن تنفيذ الأنشطة التعليمية بما يحقق الأهداف القومية للتعليم، وفي بلجيكا لكل مستوي إداري سلطاته الكلية المفوضة إليه ولا يتدخل في السلطات الأخرى بالرغم من وجود ترابط لدي الأقاليم جغرافياً، وتقوم الدولة بتفويض جزء من سلطاتها للهيئات والسلطات الإقليمية والمحلية الخاضعة لها، وتعمل هذه السلطات تحت سيطرة السلطة المركزية، وفي جمهورية مصر العربية تتسم الإدارة بالطابع المركزى فى رسم وصنع السياسات ولامركزية فى التنفيذ والإشراف وتقوم المستويات الإدارية الأخرى بعملية متابعة وتنفيذ المسئوليات الموكلة إليها من الجهات الأعلى.
- تتشابه الدول محل الدراسة في تعدد الجهات والهيئات والشخصيات المسئولة عن إدارة التعليم والإشراف عليه على هذا المستوى في الدول الست، سواء كانت جهات تنفيذية أم استشارية، ففى ألمانيا تتعدد هذه الجهات والهيئات والشخصيات لتشمل الرئيس الفيدرالي، والمستشار الفيدرالي، والبرلمان الفيدرالي، ومجلس الشيوخ، والمحكمة الدستورية الفيدرالية، والأحزاب السياسية، والوزارة الفيدرالية للتعليم والبحوث ، بالإضافة إلى بعض الهيئات

والوكالات، مثل وكالة التخطيط التربوي والارتقاء بالبحوث ، والمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشئون الثقافية....وغيرها.أما فى قبرص، فتشترك مجموعة من الشخصيات والهيئات في إدارة التعليم القبرصي والإشراف عليه، وهي رئيس الجمهورية، مجلس الوزراء، مجلس النواب، مكتب التخطيط، الأحزاب السياسية، وزارة التربية والتعليم والثقافة، والمجلس التربوي. وفي السويد يتمثل المستوي المركزي في إدارة التعليم في رئيس أو ملك الدولة، البرلمان، الحكومة، الأحزاب السياسية، وزارة التربية والتعليم والوكالات التابعة لها مثل الوكالة السويدية القومية لتطوير المدارس والوكالة السويدية القومية للتعليم، وفي بلجيكا تتكون إدارة التعليم علي المستوي المركزي من ملك الدولة، مجلس الوزراء، البرلمان، الأحزاب السياسية، ووزارة التربية والتعليم، وفي رومانيا تشمل هذه الهيئات والشخصيات رئيس الدولة، رئيس الوزراء، البرلمان، الحكومة، الأحزاب السياسية، الإدارة العامة المركزية، وزارة التعليم والبحث والشباب والمجالس الاستشارية، أما في جمهورية مصر العربية فيتمثل المستوي المركزي في إدارة التعليم في رئيس الجمهورية، مجلس الشعب، مجلس الشورى، مجلس الوزراء، الأحزاب السياسية، وزارة التربية والتعليم ومجموعة من اللجان المنبثقة من وزارة التربية والتعليم مثل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال واللجنة العليا لتنسيق رياض الأطفال .

- تتشابه دول المقارنة فى تعدد الأحزاب السياسية والتى تعد من أهم العناصر الفاعلة في القرار السياسي واهتمامها بالتعليم وقضاياه المعاصرة ،ومنها تعليم ما قبل المدرسة ، ففى بلجيكا هناك الحزب الليبرالي الفلمنكي، وحزب حركة الإصلاح الليبرالي، الحزب الاشتراكي الفلمنكي، الحزب المسيحي الديمقراطي الفلمنكي وغيرها، أما فى السويد فمنها الحزب المعتدل الذي يعتبر من أكبر الأحزاب في السويد، الحزب الليبرالي، الحزب الديمقراطيون المسيحيون، الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب الخضر، بينما تعمل الأحزاب في رومانيا معاً بهدف خدمة الصالح العام ومن هذه الأحزاب الحزب الليبرالي الديمقراطي، الحزب المحافظ، الحزب الديمقراطي

الاجتماعي، كما يوجد أحزاب سياسية خاصة بالأقليات العرقية، ويقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية علي أساس تعدد الأحزاب السياسية، ومنها حزب الوفد، حزب العمل، حزب مصر العربي، حزب التجمع الوطني، حزب العدالة الاجتماعية،وأخيراً في قبرص يوجد العديد من الأحزاب السياسية ومنها حزب الشعب العامل، الحزب الديمقراطي، التجمع الديمقراطي... وغيرها من الأحزاب.

- تتشابه دول المقارنة فى تولى البرلمان سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية،وفيما يتعلق بمؤسسات رياض الأطفال لا يقتصر علي مجرد إصدار القرارات وإنما يشمل أيضاً متابعة تنفيذ هذه القرارات ،أي أنه يؤدي دوراً مزدوجاً علي الجانب النظري المتمثل في إصدار القرارات والجانب العملي المتمثل في متابعة تنفيذ القرارات التي تم إصدارها للتأكد من وضعها موضع التنفيذ
- تتشابه كل من ألمانيا ورومانيا وبلجيكا وقبرص وجمهورية مصر العربية في أن مؤسسات رياض الأطفال علي المستوي القومي يتم إدارتها من خلال وزارات التربية والتعليم علي اختلاف مسمياتها،ففى ألمانيا تسمى وزارة التعليم والبحوث الفيدرالية،وفى السويد تسمى وزارة التعليم والبحث،أما فى رومانيا وزارة التعليم والبحث والشباب،بينما تسمى فى بلجيكا وزارة التعليم البلجيكية،ووزارة التعليم والثقافة فى قبرص، وأخيراً فى جمهورية مصر العربية تسمى وزارة التربية والتعليم.
- تتشابه دول المقارنة الست في تعدد الهيئات واللجان التابعة لوزارة التربية والتعليم والتي تقدم لها العون والمساعدة في المسائل التعليمية وخاصة مؤسسات رياض الأطفال؛ ففى ألمانيا يرأس وزارة التعليم والبحوث الفيدرالية الوزارة وزير فيدرالي وتعاونه هيئة سكرتارية برلمانية، وهيئة سكرتارية دائمة، كما تتبعه مجموعة من المديريات العامة يصل عددها إلى ثماني مديريات عامة تتحمل كل واحدة منها بعض المهام المحددة،بالإضافة إلى

وجود هيئة استشارية تعرف بالمؤتمر الدائم لوزراء التعليم والشئون الثقافية، والذي يعد هيئة تسعى إلى ضمان إصلاحات ضرورية من شأنها إحداث نوع من التماثل، وإيجاد خصائص مشتركة في نظام التعليم الألماني ككل، كما تختص الحكومة الاتحادية ممثلة فى الوزارة بوضع القواعد والقوانين الخاصة برعاية وتعليم الأطفال والشباب ،بالإضافة إلى وضع التشريعات الخاصة برعاية وتعليم الأطفال على مستوى الدولة عامة، وفي السويد توجد وكالات تابعة لوزارة التربية والتعليم والبحث منها الوكالة السويدية القومية للتعليم التي تتولي الإشراف علي خدمات الطفولة وتحقيق الأهداف القومية للتعليم علي كافة المستويات التعليمية، والوكالة السويدية القومية لتطوير المدارس التي تتولي تطوير تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي وزيادة التكامل والترابط بينهما، وفي رومانيا يوجد شبكة مؤسسية تابعة لوزارة التربية والتعليم منها وحدات التفتيش ومجالس هيئة التدريس والمجالس القومية ومكتب المستشار القانوني ومكتب العلاقات العامة ومكتب المراقبة وقسم العلاقات الدولية، وفي بلجيكا توجد مثلاً لجنة التعليم التي تشمل ممثلين من الهيئات المُنظمة المختلفة والمجموعة التعليمية والخدمة التفتيشية والإدارة ومؤسسات التعليم العالي والنقابات وتقوم هذه اللجنة بتقديم النصح والمشورة لوزير التعليم وخاصة في المسائل التي تتعلق بالتدريب أثناء الخدمة والمشروعات التعليمية، أما في قبرص فيوجد المجلس التربوي الذي يتكون من ممثلين لوزارة التربية والتعليم والثقافة وغيرها من الوزارات والكنيسة والأحزاب السياسية ومجلس النواب ومنظمات الآباء والمعلمين وغيرها ويكون برئاسة وزير التعليم،بينما في جمهورية مصر العربية فتوجد اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال واللجنة العليا لتنسيق رياض الأطفال التي تتولي تنسيق مختلف الأنشطة الخاصة برياض الأطفال وتطوير هذه الأنشطة ورفع كفاءة العاملين في مجال الطفولة المبكرة.

ب- أوجه الاختلاف:

- تختلف ألمانيا ورومانيا عن كل من قبرص، السويد، بلجيكا وجمهورية مصر العربية في النمط الإداري المتبع فى التعليم بصفة عامة والتعليم فى رياض الأطفال بصفة خاصة ،حيث تتميز إدارة التعليم فى ألمانيا بغلبة الطابع اللامركزي عليها، بينما كانت إدارة التعليم في رومانيا مركزية ،وبداية من عام ٢٠٠٥م بدأت رومانيا تطبيق اللامركزية فى الإدارة التعليمية والحكم الذاتي في المدارس في ثلاث مقاطعات ،أما قبرص، السويد، بلجيكا وجمهورية مصر العربية فتتبع النمط المركزي في إدارة التعليم.
- تختلف من قبرص عن باقي الدول في كون رئيس الجمهورية هو رئيس الحكومة، أما في رومانيا والسويد وبلجيكا وجمهورية مصر العربية يكون رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة،بينما فى ألمانيا فهناك الرئيس الفيدرالي الذى يمثل أعلى سلطة وهو يمثل البلاد في الخارج ويعين أعضاء الحكومة والقضاة وكبار الموظفين،وكذلك المستشار الفيدرالي الذى يمنحه الدستور حق تعيين الوزراء بصفته رئيس أعلى سلطة سياسية في البلاد، ويحدد المستشار أيضاً عدد الوزارات.
- تختلف قبرص عن جمهورية مصر العربية وبلجيكا ورومانيا فيما يتعلق بالبرلمان فقبرص ذات مجلس واحد فقط هو مجلس النواب أما باقي الدول ففيها مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشورى،أما فى ألمانيا ففيها البرلمان الفيدرالى ، مجلس الشيوخ.
- تختلف بلجيكا عن باقي دول المقارنة في تعدد البرلمانات بها بسبب تعدد المجتمعات في بلجيكا حيث يوجد بها البرلمان الفلمنكي وبرلمان المجموعة الفرنسية وبرلمان المجتمع المتحدث بالألمانية والبرلمان الوالون والبرلمان الإقليمي للعاصمة بروكسل، وهذا علي عكس ما يوجد في باقي دول المقارنة الأخرى حيث لا يوجد بها سوي برلمان واحد فقط.

- تختلف السويد عن باقي الدول في وجود وزيران للتعليم بوزارة التربية والتعليم، وهذا علي عكس باقي دول المقارنة حيث يوجد بها وزير واحد فقط للتعليم.
- تختلف بلجيكا عن باقي دول المقارنة في تعدد وزارات التربية والتعليم المسئولة عن تعليم ما قبل المدرسة بها حيث يوجد بها ثلاث وزارات للتربية والتعليم بسبب انقسام بلجيكا إلي ثلاث مجموعات المجموعة الألمانية والمجموعة الفلمنكية والمجموعة الفرنسية، وهذا علي عكس باقي دول المقارنة التي لا يوجد بها سوي وزارة واحدة للتربية والتعليم.

٢- إدارة مؤسسات راض الأطفال علي المستوي الإقليمي:

هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى في كل من ألمانيا،و السويد،ورومانيا ،وبلجيكا ، وقبرص، وجمهورية مصر العربية على المستوى الإقليمي يمكن عرضها على النحو التالى :

أ- أوجه التشابه:

- تتشابه كل من ألمانيا والسويد ورومانيا وبلجيكا وجمهورية مصر العربية فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال على هذا المستوى فى وجود هيئات وسلطات إقليمية ،ففى ألمانيا تتولى حكومات الولايات الإشراف على تعليم ماقبل المدرسة ومسئولية استكمال وتوسيع الإطار الذي حددته الحكومة الاتحادية فيما سنته من قوانين وتشريعات خاصة بالطفل، كما تقوم وزارات الخدمات بمسئولية كبيرة فى حماية الأطفال بمؤسسات ومراكز رعاية وتعليم الأطفال، أما فى السويد فإن مجالس المقاطعة تعتبر هي السلطة الأعلى علي المستوي الإقليمي التي تتولي إدارة كافة شئون المقاطعة والوفاء باحتياجات سكان المقاطعة من صحة وتعليم ورعاية وتنمية زراعية وصناعية بما فى ذلك مؤسسات رياض الأطفال.
- بينما تتولي فى رومانيا المقاطعات والبلديات والمدارس مسئوليات التعليم بما ذلك مؤسسات رياض الأطفال علي المستوي الإقليمي، ويتم تنظيم تعليم ما قبل المدرسة

من قبل مفتشي هذه المقاطعات،وفى بلجيكا تقع المسئوليات التعليمية الخاصة بتعليم الطفولة المبكرة ورعايتهم علي عاتق الأقاليم أو المجتمعات الثلاثة ، ولكل إقليم نظامه التعليمي الخاص به، فعلي سبيل المثال؛ يعتبر قسم التعليم الموجود في وزارة المجموعة الفلمنكية مسئول عن كل ما يتعلق بالسياسة التعليمية، بالإضافة إلى تتولي منظمة الطفل والأسرة المسئوليات المتعلقة بالرعاية، وتعمل هذه المنظمة تحت إشراف وزارة الرعاية الفلمنكية.

- كما تتمثل إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى قبرص علي المستوي الإقليمي في لجنة خدمة التعليم وهي هيئة مكونة من خمسة أفراد يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، هذه الهيئة مسئولة عن تعيين وانتداب ونقل وترقية وانضباط وفصل المعلمين والمفتشين، بالإضافة إلى تتولي مديريات التربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية إدارة رياض الأطفال علي المستوي الإقليمي.
- تتشابه كلاً من بلجيكا والسويد ورومانيا في أن مجالس المقاطعة تعتبر أعلي سلطة تشريعية وأعلي سلطة لاتخاذ القرار علي المستوي الإقليمي،كما تتشابه كلاً من ألمانيا وجمهورية مصر العربية في وجود سلطات تعليمية إقليمية ،حيث تعد حكومات الولايات ممثلة فى وزارات الخدمات فى ألمانيا السلطات المسئولة عن إدارة مؤسسات رياض الأطفال على هذا المستوى بينما تكون فى جمهورية مصر العربية هذه السلطات مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.

ب- أوجه الاختلاف:

- تختلف قبرص عن باقي دول المقارنة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال علي المستوي الإقليمي، حيث تعد لجنة خدمة التعليم هي الهيئة المسئولة على هذا المستوى عن تعيين وانتداب ونقل وترقية وانضباط وفصل المعلمين والمفتشين،بالإضافة على إدارة مؤسسات رياض الأطفال علي هذا المستوي،بينما تعد السلطات والهيئات الحكومية الإقليمية فى

كلاً من ألمانيا والسويد ورومانيا وبلجيكا وجمهورية مصر العربية المسئولة عن إدارة مؤسسات رياض الأطفال علي هذا المستوي.

- تختلف قبرص عن باقي دول المقارنة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال علي المستوي الإقليمي ،حيث تعد مديرية التعليم الابتدائي مسئولة عن إدارة تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي وتنظيم وإدارة وضبط تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الابتدائي، وتقييم موظفي التعليم وتطوير المناهج الدراسية، بينما تعد وزارات الخدمات من خلال حكومات الولايات فى ألمانيا،ومديريات التربية والتعليم بالمحافظات فى جمهورية مصر العربية ، و المقاطعات والبلديات والمدارس مسئولة عن التعليم بمؤسسات رياض الأطفال فى كل من رومانيا وبلجيكا،أما فى السويد فتقع مسئولية إدارة مؤسسات رياض الأطفال على عاتق مجالس المقاطعة
- تختلف كلاً من بلجيكا والسويد في مدة انتخاب أعضاء مجلس المقاطعة حيث يتم انتخاب أعضاء مجلس المقاطعة في بلجيكا كل ست سنوات أما في السويد فيتم انتخاب أعضاء مجلس المقاطعة أربع كل سنوات.

٣- إدارة مؤسسات راض الأطفال علي المستوي المحلي:

هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى في كل من ألمانيا،و السويد،ورومانيا ،وبلجيكا ، وقبرص، وجمهورية مصر العربية على المستوى المحلى ،يمكن عرضها على النحو التالى :

أ- أوجه التشابه:

- تتشابه كلاً من ألمانيا والسويد ورومانيا وبلجيكا في أن مجلس البلدية (المجلس المحلي) هو المسئول عن إدارة التعليم علي المستوي المحلي.
- تتشابه إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى المحلي فى كل من ألمانيا والسويد ورومانيا وبلجيكا،ففى ألمانيا تُعد البلديات مسئولة عن تخطيط ورعاية وتعليم

الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، وتوفير خدمات رعاية وتعليم الأطفال في هذه المرحلة ويتم ذلك من خلال مكاتب رعاية الشباب في كل ولاية، وهذه المكاتب سلطات مستقلة تمولها كل من الولايات والسلطات المحلية وهي مسئولة عن سير عمل مؤسسات رياض الأطفال، وتعد مكاتب رعاية الشباب في كل ولاية هي المسئولة عن توفير إشراف الولاية على مؤسسات رياض الأطفال في القطاعين العام والخاص ،أما فى السويد فتتعد البلديات مسئولة عن منح الموافقة لإنشاء مؤسسات رياض الأطفال، والحق في إصدار تعليمات خاصة لبناء هذه المؤسسات، ولها الحق أيضاً في سحب الموافقة إذا لم تلتزم هذه المؤسسات بالشروط المطلوبة ،ومجالس البلدية مسئولة عن إدارة تعليم ما قبل المدرسة وتوفير الدعم اللازم وتوفير أماكن بالرياض لذوي الاحتياجات الخاصة تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية،بينما تدار مؤسسات رياض الأطفال فى رومانيا علي المستوي المحلي من خلال الإدارة العامة المحلية المتمثلة فى المجالس المحلية،وكذلك فى بلجيكا يعتبر قسم التعليم التابع للمجلس المحلي هو المسئول عن التعليم علي مستوي البلدية.كما يوجد في كل بلدية مجلس بلدي أو محلي ،ويعتبر رئيس البلدية مسئول عن هذه الهيئة وأحد أعضاء المجلس المحلي لديه مسئولية خاصة للتعليم ولكن ينطبق ذلك فقط علي المدارس التي تكون البلدية هي السلطة المنظمة لها.

- تتشابه كل من قبرص وجمهورية مصر العربية في إدارة التعليم ما قبل المدرسي علي المستوي المحلي، وذلك في وجود جهة واحدة في كل منها تدير التعليم قبل المدرسي علي المستوي المحلي، ففي قبرص تتمثل هذه الجهة في مدير المنطقة الذي يعتبر الممثل المحلي للحكومة في المنطقة ،وفي جمهورية مصر العربية تتمثل هذه الجهة في الإدارات التعليمية بدوائر الوحدات المحلية والتي تخضع لسلطة مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.

- تتشابه الدول كل من السويد ورومانيا وبلجيكا وقبرص وجمهورية مصر العربية في نقص الصلاحيات والسلطات المخولة للجهات المسئولة عن إدارة التعليم علي المستوي المحلي فمازالت هذه الجهات تعاني من سيطرة الإدارة المركزية، فعلي سبيل المثال في رومانيا يتم تحديد أهداف المنهج قومياً، وفي بلجيكا تقوم الحكومة الفيدرالية بتحديد السياسة التي تتعلق بالضرائب وأموال الدولة والعمالة والشئون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية، وذلك بسبب إتباع النمط المركزي في الإدارة.

ب- وجه الاختلاف:

- تختلف جمهورية مصر العربية عن دول المقارنة الأخرى فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى المحلى،حيث تدار مؤسسات رياض الأطفال على هذا المستوي من قسم رياض الأطفال التابع للإدارة تعليمية بالمراكز والمدن، فى حين تدار هذه المؤسسات فى دول المقارنة الأخرى من خلال مجالس ولجان التعليم المحلية التابعة للبلديات والمحليات .
- تختلف قبرص عن كل من ألمانيا والسويد ورومانيا وبلجيكا فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال على المستوى المحلى ،حيث إن إدارة التعليم فى قبرص على المستوي المحلي تتمثل في مدير المنطقة الذي يعتبر الممثل المحلي للحكومة في المنطقة ،بالإضافة إلى دور المجتمع المحلي وروابط الآباء والمعلمين فى تطوير العمل فى مؤسسات رياض الأطفال بصفة خاصة في المنطقة،فى حين تدار هذه المؤسسات فى كل من ألمانيا والسويد ورومانيا وبلجيكا من خلال البلديات والمجالس واللجان التعليمية التابعة لها.
- تختلف إدارة التعليم بما فيه التعليم ماقبل المدرسة علي المستوي المحلي بين كل من رومانيا وبلجيكا والسويد وجمهورية مصر العربية حيث يدار التعليم في رومانيا علي مستوي البلدية أو علي المستوي المحلي من خلال الإدارة العامة المحلية، وفي

جمهورية مصر العربية من خلال الإدارات التعليمية الموجودة بكل مركز والتابعة لمديرية التربية والتعليم الموجودة بكل محافظة أما في بلجيكا والسويد فيدار من خلال المجلس المحلي أو مجلس البلدية.

- تختلف ألمانيا عن كل من السويد ، ورومانيا ، وبلجيكا ، وقبرص ، وجمهورية مصر العربية في إنشائها لمكاتب رعاية الشباب لإدارة التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة علي مستوي المحليات وهذا يختلف عن الإدارات التعليمية بجمهورية مصر العربية ،والمجالس البلدية فى كل من رومانيا والسويد وبلجيكا وقبرص إنما مكاتب رعاية الشباب في ألمانيا تعد مسئولة عن تنظيم وتخطيط خدمات رعاية وتعليم الطفل بالإضافة إلي أنها ملزمة بتوفير أماكن في مؤسسات رياض الأطفال لجميع الأطفال من سن ثلاث سنوات إلي بداية المدرسة الابتدائية كما تقع عليها العديد من المسؤوليات الخاصة برعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

٤- إدارة مؤسسات راض الأطفال علي مستوي الروضة:

فيما يلى عرض للعديد من أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى في كل من ألمانيا،و السويد،ورومانيا ،وبلجيكا ، وقبرص، وجمهورية مصر العربية على مستوى الروضة، يمكن عرضها على النحو التالى :

أ- أوجه التشابه:

- تتشابه كل الدول محل المقارنة في تعدد الشخصيات والأفراد المسئولين عن إدارة الروضة ومنهم مديرة الروضة، المعلمات، المشرفات، ..... الخ.
- تتشابه كلاً من جمهورية مصر العربية وقبرص في ضرورة حصول معلمات رياض الأطفال علي مؤهل عالي أو أن يكونوا ممن تلقوا تدريب متخصص، فمثلا في جمهورية مصر العربية يشترط أن تكون المعلمة حاصلة على مؤهل عالي في دراسات الطفولة من إحدى كليات التربية، وفي حالة عدم توافر هذا المؤهل يجوز

تعيين الحاصلات على مؤهل عالي تربوي بشرط الحصول على دبلوم مهنية في دراسات الطفولة لمدة عام دراسي، وفي قبرص ينقسم المعلمين إلي ثلاث فئات تبعاً للتدريب الذي حصلوا عليه، تتمثل الفئة الأولي في المعلمين الذين حصلوا علي عامين من الدورات التدريبية سواء أكان ذلك في قبرص أو في اليونان، أما النوع الثاني فيشمل المعلمين الذين تلقوا ثلاث سنوات تدريبية في الأكاديمية التربوية القبرصية، وبالنسبة للفئة الثالثة فتشمل خريجي جامعة قبرص ومؤسسات التعليم الجامعي في الخارج.

- تتشابه كلاً من رومانيا وجمهورية مصر العربية في الاهتمام بتوفير الأخصائيات النفسيات بالروضة وذلك للقيام بعلاج المشكلات التي يعاني منها الأطفال.
- تتشابه جميع دول المقارنة فى وجود الأطباء والممرضات والزائرات الصحية بالجهاز الإداري بالروضة.
- تتشابه كلاً من رومانيا وألمانيا وجمهورية مصر العربية في اهتمام مؤسسات رياض الأطفال بمشاركة الآباء في أمور إدارة المؤسسة وينجلي ذلك في إنشاؤها للجنة الإدارية للآباء أو رابطة الآباء، ففي ألمانيا تتمثل لجنة الآباء أو رابطة الآباء أباء وأمهات الأطفال المسجلين بمؤسسات رياض الأطفال، وهي تمثل مثال لدعم التعاون والتواصل بين مؤسسات رياض الأطفال وأسر الأطفال، وهي تمثل مصالح الأطفال وذويهم، وتتشاور اللجنة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات وتقوم اللجنة بالعديد من المهام،أما فى رومانيا هناك ممثلين عن الآباء والسلطات المحلية حيث يُسهم كل منهم بمقترحاته التي تساعد علي الارتقاء بالروضة وتطويرها،بينما فى جمهورية مصر العربية تتمثل هذه المشاركة فى إدارة الروضة فى مجلس الأمناء والآباء والمعلمين.
- تتشابه كلاً من رومانيا وبلجيكا وجمهورية مصر العربية في قيام مؤسسات رياض الأطفال بتعيين شخص يعاون مدير الروضة أو يحل محله في غيابه يسمى مساعد و

معاون مدير الروضة، ففي كل من رومانيا وبلجيكا يتم تعيين مساعد مدير لدعم المدير وتولي مهامه في غيابه، أما في جمهورية مصر العربية في حالة رياض الأطفال الملحقة بالمدرسة فهناك تعاون بين مديرة الروضة ومدير/ مديرة المدرسة الأم والتي تتمثل مهمتها في معاونة مديرة الروضة، في الشؤون الإدارية فقط.

- تتشابه كلاً من جمهورية مصر العربية وألمانيا في تعيين مساعدات للمعلمات بمؤسسات رياض الأطفال وتحديد الشروط الواجب توافرها فيهن والمهام الموكلة إليهن، بالإضافة إلي اهتمامهم بوجود المشرف علي الأطفال لمراقبة الأطفال وملاحظتهم وضمان سلامتهم، بالإضافة إلي تشابههم في تحديد الشروط والمتطلبات اللازمة لعمل الموظفون والإداريون وتحديد المهام الخاصة بهم.
- تتشابه الدول المقارنة فى اهتمامها بإنشاء مؤسسات رياض الأطفال نظراً للمعطيات العالمية المجتمعية منها والاقتصادية والتكنولوجية،وتوفير الجهاز الإداري المناسب لإدارة هذه المؤسسات.
- تتشابه الدول المتقدمة فى توفير التمويل اللازم للتعليم ما قبل المدرسة وتوسيع نطاقه وتوفيره لكل أطفال المجتمع،وهذا يرجع إلى تأثير العامل الاقتصادي فى نظام رياض الأطفال بهذه الدول.
- تعدد مصادر تمويل مؤسسات رياض الأطفال في الدول محل المقارنة، فيتمثل تمويل هذه المؤسسات فى ألمانيا من خلال الدولة ،كما يمكن إعفاء الوالدين من الرسوم اللازمة لالتحاق أطفالهم بمؤسسات رياض الأطفال أو يمكنهم دفع الرسوم بشكل كامل أو جزئي بحيث تقسم مبلغ الرسوم، بالإضافة إلى تقديم الإعانات والمساعدات للأسر،وفى السويد تتمثل هذه المصادر فى المنح المقدمة من الدولة، ومنح البلديات والرسوم،أما فى رومانيا تتمثل في كل من ميزانية الولاية، الميزانيات المحلية، وتتمثل مصادر تمويل رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في

الإعانات الحكومية التي تمنح لتلك المؤسسات، ما تخصصه الهيئات التابعة لها تلك المؤسسات من إعانات وهبات، الهبات من أصحاب الخير، المصادر الأخرى التي تقررها مديرية الشئون الاجتماعية بكل محافظة،وفي قبرص يتم تمويل تعليم ما قبل المدرسة بشكل أساسي من خلال الحكومة سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو من خلال مخصصات السلطات المحلية أو المجالس المدرسية، أما في بلجيكا فتتولي كل مجموعة (الفرنسية والألمانية والفلمنكية) تمويل مؤسسات رياض الأطفال سواء من خلال تقديم المنح للمدارس أو تقديم بدلات لأسر الأطفال أو الإعفاء من الضرائب ..... الخ.

ب- أوجه الاختلاف:

- تختلف السويد عن باقي دول المقارنة في إمكانية إدارة رياض الأطفال من قبل مدير الروضة أو أحد المدرسين، بينما في بقية الدول يتم إدارتها من قبل مدير الروضة وباقي الجهاز الإداري.
- تختلف جمهورية مصر العربية عن كل من ألمانيا،السويد ، ورومانيا ، وبلجيكا ، وقبرص في خضوع مؤسسات رياض الأطفال علي مستوي الجمهورية لجهة إدارية واحدة تتمثل في وزارة التربية والتعليم، فبموجب المادة الرابعة من القرار الوزاري رقم ١١٥٤ بتاريخ ٦ / ٧ / ١٩٨٨م تخضع مؤسسات رياض الأطفال علي مستوي الجمهورية لخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم ولإشرافها التربوي والإداري والفني.
- تختلف جمهورية مصر العربية عن كل من ألمانيا، و السويد،ورومانيا،وبلجيكا ،وقبرص في اقتصار مؤسسات رياض الأطفال بها علي تحديد المهام والشروط الخاصة بمديري رياض الأطفال ومعلمة رياض الأطفال، والعمالة المعاونة.
- تختلف قبرص وبلجيكا مع دول المقارنة الأخرى فى تمويل مؤسسات رياض الأطفال ،ففى قبرص يتم تمويل مؤسسات رياض الأطفال الحكومية العامة بشكل كامل من

قبل الدولة وفى بلجيكا تغطي الدولة كافة التكاليف الخاصة بمؤسسات رياض الأطفال ، وتقدم المنح التي تغطي تكاليف التشغيل والصيانة والاستبدال للمعدات والمباني، ويتم دفع مرتبات العاملين والمعلمين بهذه المؤسسات مباشرةً من قبل قسم التعليم،أما فى دول المقارنة الأخرى فيتم تمويل هذه المؤسسات من خلال الدولة والبلديات والمحليات والمساعدات والهبات...الخ.

- تختلف السويد عن باقي دول المقارنة في أنه يتم تحديد رسوم ما قبل المدرسة بناءً علي دخل الأسرة وعدد الأطفال الملتحقين برياض الأطفال أو دور رعاية الأطفال في سن المدرسة.

وفى ضوء ما سبق يتبين أن هناك العديد من أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى في كل من ألمانيا،و السويد،ورومانيا ،وبلجيكا ، وقبرص، وجمهورية مصر العربية علي المستويات الأربعة ،وهذا يرجع إلى تأثير القوى والعوامل الثقافية فى إدارة مؤسسات رياض الأطفال بهذه الدول.

فقد يتضح تأثير العامل السياسي في إدارة مؤسسات رياض الأطفال بدول الاتحاد الأوروبى ،فهذه الدول تتسم بالديمقراطية واعترافها بحقوق الإنسان الأساسية فقد أكدت على أن لكل طفل حق في التعليم منذ الصغر فاهتمت بإنشاء مؤسسات رياض الأطفال من خلال برامجها بتربية الأطفال ديمقراطياً وسياسياً ،حيث يتعرف الأطفال على معنى الديمقراطية وكيفية العمل الديمقراطي وكيف يصبح الفرد ديمقراطياً، وما هي مسئولياته وحقوقه وواجباته في المجتمع الديمقراطي، بالإضافة إلى قيام العديد من حكومات هذه الدول بالعديد من المبادرات لتقييم وتحسين الجودة في رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة.

وتأثير العامل الاقتصادي في إدارة مؤسسات رياض الأطفال بهذه الدول ، فقد كان للاقتصاد القوى الذى تتمتع هذه الدول الأثر الكبير فى زيادة اهتمامها بتوفير

التمويل اللازم للتعليم قبل المدرسي وذلك لتوسيع نطاقه وتوفيره لكل أطفال المجتمع، بالإضافة إلى توفير هذا النوع من التعليم للأطفال الفقراء من خلال إعفاء الوالدين من الرسوم اللازمة لالتحاق أطفالهم بمؤسسات رياض الأطفال ،كما يمكن لهم دفع الرسوم بشكل كامل أو جزئي بحيث تقسم مبلغ الرسوم، بالإضافة إلى تقديم الإعانات والمساعدات للأسر، وهذا يؤكد مدى حرص هذه الدول على توفير فرص الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي لجميع الأطفال في المجتمع باختلاف ظروفهم.

أما العامل الاجتماعي فيتضح تأثيره في إدارة مؤسسات رياض الأطفال بهذه الدول ، فى أن جميع الأطفال هناك على قدم المساواة في الحياة الاجتماعية ،وحرصت هذه الدول على توفير الرعاية والتعليم للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة لجميع الأطفال فلم تقتصر على إنشاء مؤسسات رياض الأطفال للأطفال العاديين والأصحاء بل اهتمت أيضاً بالأطفال المعوقين وأن لهم الحق في الحصول على التعليم والتمتع به كغيرهم من الأطفال ، كما أكدت دساتير هذه الدول على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة بصفة عامة والمساواة في مرحلة ما قبل المدرسة بصفة خاصة ،حيث يتم تنفيذ البرامج مع الأطفال دون تفرقة بين البنات والبنين في التعامل مع الجنسين.

بينما هناك تأثير للعامل الجغرافي في إدارة مؤسسات رياض الأطفال في دول الاتحاد الأوروبى ، حيث يؤثر التوزيع السكاني وتركز السكان في المدن على توفر مؤسسات رياض الأطفال في المدن أكثر من الريف، بالإضافة إلى ذلك فقد أدى اختلاف معدل السكان إلى اختلاف أعداد مؤسسات رياض الأطفال الموجودة بها وأعداد الأطفال الملتحقين بها.

رابعاً: تصور مقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي:

يحاول البحث الحالى وضع تصور مقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية ،في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا ، والسويد ،ورومانيا ، وبلجيكا، وقبرص، وهذا التصور المقترح يتضمن عدداً من المحاور المهمة والأساسية التي تحقق هدفه الرئيس، وأهم هذه المحاور ما يلي:

١- فلسفة التصور المقترح.
٢- أهداف التصور المقترح.
٣- الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح.
٤- القضايا التي يجب الاهتمام عند وضع التصور المقترح .
٥- مجالات ووسائل تنفيذ التصور المقترح.
٦- الاستفادة من خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي في التصور المقترح.
٧- الجهات و الهيئات القائمة على تنفيذ التصور المقترح.
٨- معوقات تطبيق التصور المقترح.
٩- المستفيدون من التصور المقترح.

ويمكن عرض هذه المحاور كما يلى:

١- فلسفة التصور المقترح:

يُعد الأطفال المصدر الحقيقي لثروة أي مجتمع من المجتمعات، ولن يتحقق لأي مجتمع أي نوع من التقدم أو الرقي إلا بالتنمية الشاملة لأطفاله ويستلزم ذلك الرعاية والاهتمام بالتنمية الثقافية لهم، حتى يضمن تنشئة جيل سليم قادر على تحمل المسئولية والقيام بأدواره المستقبلية.

كما أن تكوين شخصية الإنسان تبدأ في مرحلة الطفولة المبكرة، حيث تُعد مرحلة مهمة للغاية، فقد أجمع علماء النفس على أن هذه المرحلة من الحياة مهمة لتحديد ماهية الشخصية

الإنسانية، ورسم معالم سلوكياتها، وتشكيل قدراتها: العقلية، والاجتماعية،والوجدانية ،والبدنية ، وكلما كانت هذه المرحلة سوية وتتمتع بالاستقرار العاطفي، والنفسي مع وجود اهتمام برعاية وتعليم الأطفال بمؤسسات متخصصة وعلى أيدي أفراد مؤهلين للعمل مع الطفل في هذه المرحلة ، ملائمة يمكنها تربية الطفل، كلما نمت شخصيته وتفتحت لكسب الخبرات والمهارات المتنوعة وأصبحت شخصية قوية فعالة في المجتمع.

ولقد نالت مرحلة رياض الأطفال اهتماماً كبيراً وملحوظاً من قبل المربين والمسئولين فى معظم دول العالم إيماناً منهم بأن هذه المرحلة أصبحت مهمة فى حياة الطفل من ناحية، ومن ناحية أخرى ولها أثراً كبيراً على زيادة النمو الاقتصادي،الأمر الذى انعكس على زيادة التوسع فى إنشاء مؤسسات رياض الأطفال في دول العالم المتقدمة منها والنامية .

كما زاد الاهتمام بين الأوساط التربوية الدولية في تحديث الكفاءات الإدارية بهذه المؤسسات التعليمية علي اعتبار أنها العامل أساسي لكل تطوير تربوي ، حيث إن كل تطوير في التعليم قوامه تطوير في إدارته،وبالتالي تطوير إدارة التعليم فى أى مجتمع يبدأ من تطوير إدارة هذه المؤسسات مروراً بمراحل التعليم العام وانتهاء بالمرحلة الجامعية.

ومؤسسات رياض الأطفال تواجه العديد من التحديات التى أفرزتها متغيرات متنوعة فى عالم سريع التغير، ومن الملاحظ أن نجاح إدارة مؤسسات رياض الأطفال فى مواجهة هذه المتغيرات يتوقف على نوعية الأسلوب المستخدم فى الإدارة،ومن جهة أخرى، فإنه للارتقاء بمستوي مؤسسات رياض الأطفال فى أى مجتمع لابد من تطوير إدارتها، وذلك من منطلق أن الإدارة الجيدة لمؤسسات رياض الأطفال دليل أكيد علي نجاحها وقدرتها علي تحقيق أهدافها التربوية والتعليمية.

وتواجه جمهورية مصر العربية اليوم تحدياً تربوياً مفاده ضرورة إعادة النظر في رعاية وتعليم الأطفال بمرحلة رياض الأطفال في ضوء قيم المجتمع المصري بهدف إعداد طفل قادر على التعامل مع عصر المعلوماتية والتكنولوجيا بدون أن يؤثر ذلك على خصوصيّته وقدرته على التفكير المستقلّ وهويته المصرية وقيم مجتمعه، من هذا المنطلق كان من المهم الخروج

بتصور مقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية في ضوء الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة مثل ألمانيا ، والسويد ،ورومانيا ، وبلجيكا، وقبرص في هذا المجال .

٢- أهداف التصور المقترح:

يسعي التصور المقترح الحالي إلي تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

- الفصل بين إدارة الروضة وإدارة المدرسة الابتدائية وألا يتبع كليهما إلي نفس الجهاز الإداري حتي يمكن التخفيف من الأعباء الموكلة إلي الجهاز الإداري والتركيز علي كل مرحلة علي حدة مما يساعد علي تحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.
- توفير كافة الإمكانات المادية اللازمة للروضة والتي تضمن تنمية جميع قدرات الطفل العقلية والبدنية والنفسية والاجتماعيةمما يسهم في التنشئة الاجتماعية السليمة لهؤلاء الأطفال.
- الاهتمام بتعدد الجهات والسلطات والهيئة المسئولة عن الإشراف علي مؤسسات رياض الأطفال من أجل ضمان تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة من هذه المرحلة ومتابعة مدي جودة وتطور هذه المرحلة الهامة من التعليم.
- الاهتمام بالتنمية المهنية لمديري مؤسسات رياض الأطفال مما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وإدارة المؤسسة بنجاح ويزيد من قدرتهم علي تحقيق أهداف المؤسسة التعليمية.
- الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة محل الدراسة في مجال تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال بما يتلاءم مع طبيعة المجتمع المصري ونظام تعليمه.

٣- الأسس التي يقوم عليها التصور المقترح:

يرتكز التصور المقترح على مجموعة من المحاور والأسس، تتمثل فيما يلي:

- تنمية أفراد الجهاز الإداري بمؤسسات رياض الأطفال في ضوء الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة التي تمكنهم من القيام بعملهم علي أكمل وجه وتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة.

- الاهتمام بالإعداد المهني والتربوي لمديرات الروضة وتوفير الدورات التدريبية اللازمة لهم.
- توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الأهداف التربوية والتعليمية بالروضة.
- تطبيق الاتجاهات الحديثة في إدارة مؤسسات رياض الأطفال مثل الجودة الشاملة، الإدارة الإستراتيجية، إدارة المعرفة، الإدارة بالأهداف .... الخ، لما لهذه الاتجاهات من دور كبير في الارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتحقيق أهدافها المنشودة.
- تفعيل دور الجمعيات الأهلية والمنظمات الاجتماعية في إدارة الروضة وتوفير ما يلزمها من إمكانيات.
- تنمية القدرات والمهارات القيادية والإدارية والشخصية اللازمة لمديرات الروضة مثل القدرة علي العمل كفريق، ديمقراطية الإدارة، توفير بيئة عمل مناسبة، القدرة علي اتخاذ القرارات.
- توفير جهاز إداري للروضة مستقل عن إدارة المدرسة الابتدائية.
- ضرورة وعي مديرة الروضة بطبيعة المرحلة العمرية للأطفال وخصائصها حتي يمكنها التعرف علي احتياجاتهم وتلبية رغباتهم.
- التدقيق عند اختيار مديرات الروضة وضرورة اختيارهن بعد التأكد من توافر المهارات والقدرات والمتطلبات التي تمكنهن من القيام بأدوارهن بنجاح.
- الاهتمام بمسايرة التكنولوجيا الحديثة والتطورات العلمية في مجال تربية الطفل وفي مجال إدارة مؤسسات رياض الأطفال.
- ضرورة تكيف مؤسسات ما قبل المدرسة مع البيئة المحيطة مع إيجاد أوجه للتعاون فيما بينهم بحيث يعود بالنفع والفائدة علي المجتمع ككل.

٤- القضايا التي يجب الاهتمام بها عند وضع التصور المقترح:

عند تطوير مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية لابد من الاهتمام بما يلي:

- زيادة مسئوليات واختصاصات مديرات الروضة مالياً وإدارياً وتربوياً.
- زيادة مشاركة العاملين بمؤسسات رياض الأطفال في صنع واتخاذ القرارات.

- الاهتمام بتوفير التمويل اللازم لمؤسسات رياض الأطفال حتي يمكن توفير كافة الإمكانات اللازمة لضمان بيئة تعليمية جيدة للأطفال.
- منح إدارة الروضة الحرية والاستقلالية في صنع واتخاذ القرارات، ومنحها الحق في إعداد وتنفيذ ميزانية الروضة بما يتلاءم مع القوانين المالية للدولة.
- توفير المناخ التربوي والتعليمي المناسب بالروضة القائم علي التعاون والمشاركة بين فريق العمل والذي يسعي فيه كل فرد نحو تحقيق الأهداف الخاصة بالروضة.
- الاهتمام بمشاركة أولياء الأمور في صنع واتخاذ القرارات بالروضة وإبداء الرأي والمقترحات التي من شأنها أن ترتقي بمستوي الروضة ككل وذلك من خلال روابط الآباء والمعلمين.
- زيادة المشاركة المجتمعية من خلال مشاركة أولياء الأمور ورجال الأعمال والأفراد المهتمين بالعملية التعليمية والمنظمات الاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات التعليمية وإبداء الرأي والمشورة في المسائل التعليمية.
- الاهتمام بالتنمية المهنية لمديرات الروضة ولفريق العمل من خلال توفير البرامج والدورات التدريبية اللازمة لهم.
- أن تقوم الإدارة في الروضة علي الأسس الديمقراطية البعيدة عن البيروقراطية التي تغلغلت كثيراً في نظم التعليم المصري، حيث يُسهم النمط الديمقراطي في الإدارة في تحقيق الأهداف التي تسعي الروضة إلي تحقيقها.
- ضرورة العمل علي مراجعة التشريعات والقوانين وقواعد ولوائح العمل المنظمة للعمل بالروضة وتعديلها بما يتلاءم مع ما يمر به المجتمع من تغيرات وأحداث.

٥- مجالات ووسائل تنفيذ التصور المقترح:

يمكن تنفيذ التصور المقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية من خلال ما يلي:

- عقد الدورات والمؤتمرات التي تزيد من وعي أفراد المجتمع بأهمية مرحلة رياض الأطفال وأهمية الاهتمام بتطوير إداراتها لتحقيق الأهداف التعليمية المنشودة منها، إلي جانب توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات.
- التعرف علي احتياجات مديرات الروضة وما ينقصن من خبرات والعمل علي تغيرها من خلال عقد الدورات التدريبية التي تساعد علي صقل خبراتهن وتزيد من قدرتهن علي إدارة الروضة بكفاءة وفاعلية.
- مشاركة مديرات الروضة وفريق العمل في وضع الخطط والبرامج الدراسية واتخاذ القرارات مما يساعد علي التقليل من حدة المركزية والاتجاه نحو الأخذ بالنمط الديمقراطي في الإدارة.
- الاهتمام بتوفير الإمكانات اللازمة لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال من خلال توفير التقنيات الحديثة والتكنولوجيا المتطورة بالرياض.
- توفير الدورات التدريبية التي من شأنها أن تنقل خبرات وقدرات مديرات الروضة وفريق العمل بها.
- تدريب قيادات الروضة علي الاتجاهات الحديثة في الإدارة مثل إدارة الجودة الشاملة، الإدارة بالأهداف، الإدارة الإستراتيجية .... الخ.
- تفويض السلطات المدرسية للأفراد الذين تتوافر لديهم القدرات والإمكانات التي تمكنهم من النجاح في القيام بالمهام المفوضة إليهم.
- توفير الهيكل التنظيمي الفعال بالروضة القادر علي تطوير إدارتها والقادر علي التعرف علي المعوقات والمشكلات التي تقف أمام تطويرها والتعامل معها بكفاءة وفاعلية.
- توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال، حيث يتطلب ذلك عقد البرامج والدورات التدريبية والبرامج التأهيلية اللازمة لتنمية قدرات وإمكانات أفراد الجهاز الإداري بالروضة، والذي يمكنهم من حسن اتخاذ القرارات التعليمية وحل المشكلات والتعامل مع أية معوقات تواجههم.

٦- الاستفادة من خبرات بعض دول الاتحاد الأوروبي في التصور المقترح:

يمكن الاستفادة من خبرات الدول محل الدراسة الحالية من خلال ما يلي:

- الاهتمام بتعدد الجهات والسلطات والهيئة المسئولة عن الإشراف علي تعليم ما قبل المدرسة من أجل ضمان تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة من مرحلة ما قبل المدرسة، ومتابعة مدي جودة وتطور هذه المرحلة الهامة من التعليم.
- ألا يقتصر دور البرلمان علي مجرد سن القوانين والقرارات أو التصديق عليها وإنما يشمل أيضاً متابعة تنفيذ هذه القوانين وتلك القرارات.
- الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة للأطفال المعاقين لضمان توفير التعليم لجميع الأطفال دون تمييز.
- أن يتولي موجهي المدارس مسئولية الإشراف علي تعليم ما قبل المدرسة ودور رعاية أطفال ما قبل المدرسة.
- ألا تقتصر المناهج بمؤسسات رياض الأطفال علي التركيز علي تعليم القراءة والكتابة وإنما تشمل أيضا التركيز على تطوير اللغة، الغناء، الموسيقى، الدراما، الإيقاع، الرقص، والحركة لدي الأطفال مما يؤدي إلي تنميتهم من كافة الجوانب.
- الاهتمام بتطوير تعليم ما قبل المدرسة، والتعليم الابتدائي والعمل على زيادة التكامل بين التعليم الإلزامي وتعليم ما قبل المدرسة.
- توفير التدريب الأساسي لمدراء المدارس والعمل علي تطوير كفاءة المعلمات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس وفي مؤسسات رياض الأطفال.
- الاهتمام بتخطيط وتنظيم الخدمات الخاصة بتعليم ما قبل المدرسة علي المستوي المحلي من خلال الهيئات والسلطات المحلية للتعليم وألا يقتصر دورها علي مجرد التنفيذ فقط.
- وضع المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالجودة في مرحلة ما قبل المدرسة والاهتمام بخفض عدد المجموعات في القاعات الدراسية إلى نحو ١٥ طفل لكل ثلاث معلمات.

- أن يهتم كل مجلس محلي بتحديد لجنة أو أكثر بحيث تكون مسئولة عن ضمان أنه يتم توفير الأنشطة التعليمية في ضوء القانون واللوائح والمبادئ التوجيهية الخاصة بالدولة.
- توفير مكان للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بتعليم ما قبل المدرسة وعلي كل إدارة أن تعثر علي الأطفال الذين هم بحاجة إلي الدعم وتقدم لهم خدمات ما قبل المدرسة بالمجان.
- أن يهتم مدير الروضة بتطوير أوجه التعاون بين تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الإلزامي.
- تقليل رسوم الرياض للأطفال مع زيادة عدد الأطفال الملتحقين بها من كل أسرة.
- تحديد حد أقصي لرسوم الالتحاق برياض الأطفال مما يساعد علي زيادة الأطفال الملتحقين بالرياض والقضاء علي الفروق الاجتماعية والاقتصادية.
- أن يتم توزيع المنح والمخصصات الخاصة بتعليم ما قبل المدرسة علي المحافظات المختلفة والتي تقوم بدورها بتحديد المخصصات اللازمة لكل روضة في ضوء متطلباتها الفعلية وتعمل علي توفير الدعم المالي اللازم لها الذي يمكنها من القيام بواجباتها ورسالتها التعليمية علي أكمل وجه.
- الاهتمام بإنشاء مؤسسات رياض الأطفال في المناطق الريفية مما يساعد علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- جعل تعليم ما قبل المدرسة إجباريا بدءاً من سن الرابعة وحتى السادسة مما يساعد علي إكساب الأطفال العديد من المهارات وأنماط السلوك التي تمكنهم من الالتحاق بالتعليم الابتدائي.
- العمل علي تعزيز التنمية الاجتماعية والمعرفية والوجدانية والأخلاقية والدينية والنفسية لدي الطفل.
- ربط التعليم بالحياة لما لهما من تأثير متبادل لا يمكن تجنبه أو التغاضي عنه.
- العمل علي تلبية الاحتياجات الأساسية للطفل ومساعدته علي التكيف مع البيئة المدرسية ومع المجتمع ككل وتنمية جوانب شخصية واكتشاف مهاراته والعمل علي تنميتها.

- العمل علي التخفيف من حدة المركزية من خلال توزيع المسئوليات علي السلطات والهيئات المختلفة.
- العمل علي تعزيز ممارسة وجودة المعلمين من خلال تنظيم المؤتمرات والسمينارات وورش العمل التي تهدف إلي زيادة التنمية المهنية لديهم.
- أن تصبح وزارة التربية والتعليم مسئولة عن تعليم ما قبل المدرسة من الثالثة فأكثر والعمل علي تعميم هذه المرحلة من التعليم وإلحاقها بجميع المدارس الابتدائية وجعلها شرط لقبول الأطفال بالصف الأول الابتدائي.
- أن يكون للمجتمع المحلي وروابط الآباء والمعلمين دور في صنع السياسة التعليمية.
- الاهتمام بتدريب وتنمية معلمي مرحلة ما قبل المدرسة.
- التقليل من حدة المركزية في إدارة التعليم وهيمنة الدولة علي المسائل المتعلقة بالتعليم والتوجه إلي الإدارة اللامركزية للتعليم بحيث يتم توزيع المسئوليات التعليمية علي كافة الهيئات والمؤسسات المتصلة بالتعليم.
- الاهتمام بالنمو الكامل والمتجانس للفرد وأن يكون ذو شخصية مستقلة ومبدعة.
- أن يكون لتعليم ما قبل المدرسة دور حاسم في منع الحرمان التعليمي والاجتماعي.
- الاهتمام باكتشاف ميول الأطفال واستعداداتهم وتدريبهم علي تحمل المسئولية والاعتماد علي النفس.
- ألا يستحوذ أي حزب من الأحزاب السياسية علي السلطة بمفرده بل أن يتم التعاون فيما بين الأحزاب جميعها بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.
- الاهتمام بإنشاء المجموعة الإعدادية أو التحضيرية في تعليم ما قبل المدرسة من سن الخامسة وحتى السادسة لضمان استمرارية الأطفال من تعليم ما قبل المدرسة إلي التعليم الابتدائي.

- ترك الحرية للمعلمين لتنفيذ الأهداف الخاصة بالمنهج الدراسي بالشكل الذي يرونه مناسباً لهم ولطبيعة التلاميذ.
- الاهتمام بتوفير فريق طبي بالروضة يتكون من أطباء أطفال وممرضات وأخصائي تخاطب من أجل معالجة أي مشكلة قد يعاني منها الطفل في الحال.
- علي الآباء ومؤسسات المجتمع المدني أن تساهم في تمويل رياض الأطفال من أجل الوصول بها إلي أفضل مستوي ممكن.
- الاهتمام بإنشاء رياض أطفال للأطفال ذوي الإعاقات العقلية والجسدية الحادة.
- أن يسير تعليم ما قبل المدرسة علي نفس التشريعات والقوانين المنظمة للتعليم الأساسي واعتبارهما مرحلتين مكملتين لبعضهما البعض.
- العمل علي توفير العديد من الأنشطة داخل الروضة التي تشجع نمو الطفل الحركي والفني واللغوي والرياضي والموسيقي والعلمي.
- أن تهتم المراكز الطبية النفسية الاجتماعية بقياس درجة النضج والنمو التي وصل إليها التلميذ وذلك بالتعاون مع الفريق التعليمي بالروضة.
- أن تقوم الدولة بتفويض جزء من سلطاتها للهيئات والسلطات الإقليمية والمحلية الخاضعة لها.
- أن يهتم كل مستوي إداري بتنفيذ المهام والسلطات المفوضة إليه.
- الاهتمام بمشاركة الأحزاب السياسية ودورها في القرار السياسي والتعليمي.

٧- الجهات و الهيئات القائمة على تنفيذ التصور المقترح:

تتعدد الجهات والهيئات التي يمكنها أن تشارك في تنفيذ التصور المقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، حيث تتمثل هذه الجهات والهيئات فيما يلي:

- وزارة التربية والتعليم بمختلف أجهزتها.

- الإدارات والجان التابعة لوزارة التربية والتعليم والمتمثلة في الإدارة العامة لرياض الأطفال، واللجنة العليا لتنسيق رياض الأطفال،و اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال.
- المجالس والمشروعات المهتمة بالطفل المصري مثل: المجلس القومي للأمومة والطفولة، ومشروع تحسين الطفولة المبكرة.
- المراكز المهتمة بالطفل في مرحلة ما قبل المدرسة بجمهورية مصر العربية مثل مركز تنمية الطفولة بمدينة مبارك، ومركز تدريب معلمات رياض الأطفال بمدينة نصر.
- المعاهد المختصة بالدراسات والأبحاث التربوية مثل المعهد القومي للدراسات والبحوث التربوية ،ومعهد الدراسات والبحوث التربوية ، ومعهد دراسات الطفولة.
- الجهات المانحة في مجال رياض الأطفال.
- مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.
- المجالس الشعبية والمحلية بالمحافظات.
- الإدارات التعليمية بالمدن.
- المجالس الشعبية والمحلية بالمدن.
- المؤسسات التعليمية المعنية برياض الأطفال في جميع أنحاء الجمهورية.

٨- معوقات تطبيق التصور المقترح:

هناك بعض المعوقات تواجه تطبيق التصور المقترح، من أهم هذه المعوقات ما يلي:

- البيروقراطية الإدارية وعدم الرغبة في الاتجاه نحو الأنماط الإدارية الحديثة.
- عدم توفر التمويل اللازم لإحداث التطور المرغوب فيه.
- عدم توافر المهارات والقدرات لمديرات الروضة من تحقيق الأهداف المنشودة من التطوير.
- عدم تعاون فريق العمل بالروضة للأخذ بسياسة التطوير التي تم الاتفاق عليها.

- ضعف المشاركة المجتمعية وعدم رغبة أولياء الأمور والمجتمع المحلي في التعاون مع إدارة مؤسسات رياض الأطفال.
- كثرة اللوائح والقرارات التي تعرقل عملية التطوير.

٩- **المستفيدون من التصور المقترح:**

يستفيد من التصور المقترح المؤسسات والجهات التالية:

- مؤسسات رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية، والعاملين والعاملات بها.
- الجامعات المصرية والهيئات القائمة على تدريب معلمات رياض الأطفال.
- المؤسسات التربوية المختلفة: الأسرة، ووسائل الإعلام، ودور النشر الالكتروني في تفعيل أدوارها وبيان ما يجب عليها القيام به من أجل الاهتمام بالطفل المصري وتطوير التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة.
- القائمون على العمل التربوي لاسيما أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أجل تفعيل دورهم في تطوير التعليم قبل المدرسي في جمهورية مصر العربية من خلال تدعيم مشاركتهم البحثية المتمثلة في نشر الأبحاث العلمية المتعلقة بتطوير نظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية.
- القائمون على مجال الاهتمام بالطفل المصري والمهتمون بأمر رعايته وتعليمه على أفضل وجه من خلال تعريفهم بما وصلت إليه دول العالم المعاصر في رعاية وتعليم الطفل بمرحلة ما قبل المدرسة.

خامساً:مراجع الدراسة

- **المراجع العربية:**

١- أحمد إبراهيم أحمد نبهان، "دور مديرات رياض الأطفال كمشرفات مقيمات في تحسين أداء المعلمات وسبل تطويره في محافظات غزة"، رسالة ماجستير، كلية التربية- الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٩م.

٢- أحمد إسماعيل حجي، التربية المقارنة، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٩٨م.

٣- أحمد إسماعيل حجي، التعليم في مصر، ماضيه وحاضره ومستقبله، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٦م.

٤- أحمد محمد يوسف عليق، "دور الحضانة، المثال والواقع والمستقبل"، المؤتمر العلمي الثامن لكلية الخدمة الاجتماعية، في الفترة من: ١٦-١٨ مارس، جامعة حلوان: كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٥م.

٥- المعهد السويدي،الانفتاح والشفافية- مكونات أساسية في الديمقراطية السويدية، حقائق عن السويد، المعهد السويدي، أكتوبر ٢٠١١م.

٦- آمال السيد مسعود، "رياض الأطفال في مصر بين الواقع والمأمول"، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الحادي عشر، العدد ٣٧، ٢٠٠٥م.

٧- أماني إبراهيم عبد الحميد سعفان،"معايير الجودة الشاملة في مؤسسات رياض الأطفال ... الواقع والمأمول"، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال- جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٨م.

٨- أمل خلف، مدخل إلي رياض الأطفال، الطبعة الأولي ،القاهرة: عالم الكتاب، ٢٠٠٥م.

٩- أمل فتحي عبد الرسول، "تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال بمصر في ضوء مدخل الإدارة الإستراتيجية"، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة سوهاج، ٢٠١٢م.

١٠- أميرة عبد الرقيب محمد عقيل،"تصور مقترح لتطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال بالجمهورية اليمنية في ضوء مدخل إدارة الجودة الشاملة"، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال- جامعة القاهرة، ٢٠١٢م.

١١- تهاني بنت جميل بان سليمان، "دور المديرة فى النمو المهنى لمعلمات رياض الأطفال الحكومية والأهلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية،جامعة الملك سعود، ٢٠٠٦.

١٢- جمال حمدان، شخصية مصر، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠١م.

١٣- جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات السكان ، أحدث أساليب النشر العالمية لبيانات التعداد ،٢٠١٤م.

١٤- جمهورية مصر العربية ، القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦بإصدار قانون الطفل ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٤٥٢ لسنة١٩٩٧، القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٩م.

١٥- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (١٠٠) بتاريخ: ٢٠٠٤/٤/٢١م بشأن تشكيل لجنة عليا للتنسيق لرياض الأطفال،القاهرة: وزارة التربية والتعليم. ٢٠٠٤م.

١٦- جمهورية مصر العربية،وزارة التربية والتعليم. قرار وزاري رقم (٢٠٣) بتاريخ: ١٩٨٩/٨/٣١م بشأن تنظيم ديوان عام وزارة التربية والتعليم،القاهرة: وزارة التربية والتعليم. ١٩٨٩م.

١٧- جمهورية مصر العربية،وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٨٢) بتاريخ: ١٩٩٠/٣/٣م بشأن تشكيل اللجنة العليا لتطوير رياض الأطفال،القاهرة: وزارة التربية والتعليم. ١٩٩٠م.

١٨- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (٨٨) بتاريخ: ١٩٨٨/٤/١٧م بشأن تحديد معدلات وظائف المجموعات النوعية المختلفة لأجهزة مديريات التربية والتعليم والإدارات التعليمية بالمحافظات، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨م.

١٩- جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، قرار وزاري رقم (١٥٤) بتاريخ: ١٩٨٨/٧/٦م بشأن تنظيم رياض الأطفال في المدارس الرسمية، القاهرة: وزارة التربية والتعليم، ١٩٨٨م .

٢٠- حنان بنت عبد الرحمن السليماني، "رؤية مستقبلية لتطبيق الإدارة الإستراتيجية في إدارات رياض الأطفال من وجهة نظر مديرات رياض الأطفال بمدينة مكة التعليمية"، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة أم القري، ١٤٣٣هـ.

٢١- رانية صاصيلا، "تصور مقترح لضمان جودة البيئة التربوية في رياض الأطفال في الجمهورية العربية السورية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٦، العدد الثالث، ٢٠١٠م.

٢٢- رباب بنت عبد الله بن جمعه اللواتي، مشكلات إدارة رياض الأطفال في سلطنة عمان "دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة السلطان قابوس، ٢٠٠٥م.

٢٣- سامي عبد السميع نور الدين، مديحه مصطفى علي، معوقات الإصلاح والتجديد التربويين رياض الأطفال كنموذج، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية – شعبة بحوث السياسات التربوية، يونيو ٢٠٠٠م.

٢٤- السيد عبد القادر شريف، إدارة رياض الأطفال وتطبيقاتها، عمان: دار المسيرة، ٢٠٠٥ م.

٢٥- شبل بدران، نظم رياض الأطفال في الدول العربية والأجنبية: تحليل مقارن، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٣م.

٢٦- شيرين عبد الباقي محمد فرحات، " متطلبات استخدام مدخل الإدارة الإستراتيجية فى إدارة مؤسسات الأسرة والطفولة فى محافظة الدقهلية "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كليه التربية النوعية- جامعة المنصورة ، ٢٠٠٨م.

٢٧- عبد الغنى عبود وآخرون، التربية المقارنة والألفية الثالثة: الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمى الجديد ،القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٥م .

٢٨- عقيل القتلى، "تقويم أداء مديرات رياض الأطفال"، رسالة ماجستير،مركز البحث الإشراف، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، ٢٠٠٧م.

٢٩- عوض توفيق عوض، مائة وستون عاماً من التعليم في مصر وزراء التعليم وأبرز إنجازاتهم ١٨٣٧-١٩٩٧م، ط٢، القاهرة: المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب، ٢٠٠٢م.

٣٠- فاطمة بشير طعمة، "واقع إدارة رياض الأطفال في ضوء إدارة الجودة الشاملة في محافظتي دمشق وريف دمشق"، رسالة ماجستير، كلية التربية- جامعة دمشق، ٢٠١٢م.

٣١- فتحي عبد الرسول محمد، بعض أدوار ومسئوليات مديرة الروضة بين النظرية والتطبيق - دراسة ميدانية، مؤتمر طفل الروضة تربيته ورعايته لمواجهة التحديات، كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠م.

٣٢- فتحي درويش محمد عشيبة، "أدوار مديرات رياض الأطفال في مصر واختيارهن وتدريبهن في ضوء تحديات مؤسسات رياض الأطفال"، مجلة كلية التربية- حلوان، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١١م.

٣٣- لولوة محمد الكبيسي، "أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في رياض الأطفال بدولة قطر"، رسالة ماجستير، الجامعة البريطانية العربية، ٢٠١١م.

٣٤- ليلي توفيق، نظم التعليم وإدارته، القاهرة: مكتبة نور الإيمان، ٢٠٠٣م.

٣٥- محمد بشير حداد، التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس دراسة مقارنة، القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٤م.

٣٦- محمود عبود الحراحشة، ياسين عبد الوهاب أحمد، المشكلات التي تواجه إدارات مؤسسات رياض الأطفال في محافظة المفرق- الأردن من وجهة نظر العاملات فيها، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد٩، ٢٠١٣م.

٣٧- ممدوح عبد الرحيم الجعفري، إدارة رياض الأطفال، سلسلة دراسات وقضايا الطفولة المبكرة ورياض الأطفال (١٥)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١١.

٣٨- المملكة العربية السعودية، وزارة الثقافة والإعلام ،السويد الحياة .. قراءة، معرض الرياض الدولي للكتاب، مارس ٢٠١٢م.

٣٩- منى أحمد الأزهري، ثناء يوسف الضبع، "مشكلات رياض الأطفال كما تدركها المعلمات- دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، المجلد العاشر، كلية التربية: جامعة المنيا، أبريل ١٩٩٧م.

٤٠- ناهد فهمي علي حطيبة، التدريب الميداني روضة الأطفال مواصفاتها- بنائها- تأثيثها،القاهرة:معهد الدراسات والبحوث التربوية،٢٠٠٠م.

٤١- نبيل سعد خليل، "دراسة مقارنة لنظام رياض الأطفال في جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة"، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، العدد الثاني، المجلد الثالث، كلية التربية: جامعة حلوان، يونيو ١٩٩٧م.

٤٢- نبيل سعد خليل، التربية المقارنة: الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي، القاهرة:دار الفجر،٢٠٠٩.

٤٣- نبيل سعد خليل، أنماط الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها، القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٩م.

٤٤- نبيل سعد خليل، خصخصة التعليم رؤية مستقبلية، طنطا: دار ومكتبة الإسراء، ٢٠٠٦م.

٤٥- نصر الدين عبد الرافع محمد، إيناس أحمد عبد العزيز، "أبعاد إستراتيجية تطوير رياض الأطفال في مصر بين المحلية والعالمية"، مجلة جامعة أم القري للعلوم التربوية والنفسية، المجلد الرابع، العدد الأول، يناير ٢٠١٢م.

٤٦- نيرمين نايل محمدي، "الإشراف التربوي في رياض الأطفال بجمهورية مصر العربية : دراسة تقويمية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤م.

٤٧- هاني السيد محمد العزب، "متطلبات تطوير رياض الأطفال في مصر في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة- رؤية مستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال- جامعة بورسعيد، ٢٠٠٤م.

٤٨- هبة مصطفي محمد مطاوع، "تطوير إدارة مؤسسات رياض الأطفال في مصر دراسة مستقبلية"، رسالة ماجستير، كلية التربية بدمياط- جامعة المنصورة، ٢٠٠٦م.

٤٩- هدى محمد قناوي، الطفل ورياض الأطفال، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٣م.

٥٠- هنداوي محمد حافظ، "دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية"، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد الرابع والثلاثون، كلية التربية بدمياط: جامعة المنصورة، يوليو ٢٠٠٠م.

٥١- هنية محمود على، "تفعيل دور الجمعيات الأهلية فى إدارة رياض الأطفال بمصر علي ضوء الاتجاهات الحديثة"، رسالة ماجستير، كلية التربية بالوادي الجديد- جامعة أسيوط، ٢٠٠٦م.

٥٢- وزارة التربية والتعليم، الدليل الإرشادي لرياض الأطفال، القاهرة: مطبعة وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٦م.

٥٣- يحي مصطفى كمال الدين، "المشاركة الحزبية في إصلاح التعليم قبل الجامعي في كل من جمهورية مصر العربية وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية"، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.

- **المراجع العربية من خلال المواقع والروابط الإلكترونية:**

٥٤- بلجيكا، ويكيبديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wik .....20/10/2012.

٥٥- بلجيكا، موسوعة المعرفة، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.marefa.org/index.php/ .....21/10/2012.

٥٦- بنولكس، ويكيبديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:
.....20/5/2012.http://ar.wikipedia.org/wiki

٥٧- جمهورية مصر العربية، وزارة الخارجية،معلومات عن مملكة بلجيكا، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.eg/Arabic/ConsularServices/TravelGuide/Details/Pages/CountryDetails.aspx?country=Belgium.....26/9/2012

٥٨- قبرص، موسوعة المعرفة، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.marefa.org/index.php/%D9%82%D8%A8%D8%B1%D8%B.5.....16/10/2012

٥٩- قبرص، ويكيبديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/....17/10/2012.

٦٠- قبرص، ويكيبديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:
.....13/12/2014.http://ar.wikipedia.org/wiki/

٦١- ملحق قائمة الأحزاب السياسية حسب الدولة، متاح عبر الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/ .....29/10/2012.

٦٢- معلومات عن قبرص، سفارة الجمهورية القبرصية بدولة قطر، متاح عبر الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.cy/mfa/embassies/embassy_doha.nsf/DMLcy_ar/DMLcy_ar?Opendocument.....19/10/2012

٦٣- جغرافيا قبرص، ويكيبديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/.....16/10/2012.

٦٤- محمد عبد العاطي، المشكلة القبرصية .. تفاعلات الجغرافيا والتاريخ، الجزيرة نت، متاح عبر الرابط التالي:. 17/10/2012
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/

٦٥- وزارة التعليم والثقافة ، لجنة إصدار دليل التعليم، دليل مدارس قبرص، ص٢٠، متاح عبر الرابط التالي:

http://www.pi.ac.cy/pi/files/tekmiriosi/ekdoseis/diapolitismiki/odigos_ypodoxis/Odigos_Ypodoxis_2_Arabic.pdf.....16/12/2012

٦٦- الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر، الاقتصاد،متاح عبر الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1660#.VI9s8nvYzIU.....2/11/2014.

٦٧- الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر – النظام السياسي في مصر ، متاح عبر الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2473#.VI5yM3vYzIU .....16/10/2014.

٦٨- الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك إلى مصر – تطور الحياة الحزبية فى مصر ، متاح عبر الرابط التالي:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=410#.VI9rwXvYzIU.....15/10/2013.

٦٩- جمهورية مصر العربية، دستور جمهورية مصر العربية،٢٠١٤، متاح عبر الرابط التالي:
.http://ar.wikipedia.org/wiki.....10/11/2014

٧٠- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (مصر) متاح عبر الرابط التالي: .http://ar.wikipedia.org/wiki/.....20/12/2014

٧١- رومانيا، ويكبيديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/.....11/10/2012

٧٢- رومانيا، ويكيبيديا الموسوعة الحرة،متاح عبر الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/.....20/12/2014.

٧٣- رومانيا، موسوعة المعرفة، متاح عبر الرابط التالي:

http://www.marefa.org/index.php/ .....10/10/2012.

٧٤- التعليم في السويد، موسوعة المعرفة، متاح عبر الرابط التالي:

http://www.marefa.org/index.php/.....9/10/2012.

٧٥- المجتمع السويدي، السويد الموقع الرسمي، متاح عبر الرابط التالي:

/http://ar.sweden.se/category/society.....14/10/2014 .

٧٦- السويد، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، متاح عبر الرابط التالي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/.....10/10/2014.

٧٧- اقتصاد السويد، موسوعة المعرفة، متاح عبر الرابط التالي:

http://www.marefa.org/index.php/ .... 10/10/2012.

- **المراجع الأجنبية:**

78-Abelshauser, Werner , The Dynamics of German Industry: Germany's Path Towards the New Economy And The American Challenge, Oxford & New York: Berghahn Books, 2005.

79-Anell, Karin E., Sweden Public Policy, The Sloan Center on aging & work, Boston College, Global Policy Brief, No. 10, March 2010.

80-Audiovisual & Culture Executive Agency, Organization of the Education System In Romania, Education, Audiovisual & Culture Executive Agency, 2007/2008.

81-Basic Law for The Federal Republic of Germany October 2010, Article 38.

82-Basic Law for The Federal Republic of Germany October 2010, Article 7.

83-Basic Law for The Federal Republic of Germany October 2010, Article 70.

84-Basic Law for The Federal Republic of Germany October 2010,Article 140.

85-Basic Law for The Federal Republic of Germany, October 2010, Article 50.

86-Basic Law for The Federal Republic of Germany, October 2010, Article 28, 30.

87-Basic Law for The Federal Republic of Germany, October 2010, Article 54.

88-Bayerisches Staatsministerium Fur Arbeit und Sozialordnung, Familie und Frauen, Geschichte des Kindergartens in Bayern-von der Bewahranstalt Zur Modernen Bildungseinrichtung, Bayern, Munchen: Bayerisches Staatsministerium Fur Arbeit Und Sozialordnung, Familie und Frauen, July 2006.

89-Belgium, Flemish Community, Structures of the Education and Initial Training Systems in the European Union, EURDICE/CEDEFOP, 1995.

90-Belgium, German-Speaking Community, Structures of the Education and Initial Training Systems in the European Union, EURYDICE/CEDEFOP, 1995.

91-Bertram, Hans, UNICEF- Bericht Zw lage Der Kinder in Deutschland, Munchen: Verlag C. H. Beck, 2008.

92-Bischoff, Casandra, Public Money for Public Schools: Financing Education in South Eastern Europe, Local Government and Public Service Reform Initiative, Open Society Institute- Budapest, 2009.

93-Bok Hyun Nam, "A Comparison of Early Childhood Education and Care (ECEC) Policy in Korea, Germany, and the United States", Master of Public Administration, Presented to the Department of Planning, Public Policy and Management and the Graduate School of the University of Oregon in partial fulfillment of the requirements, June 2006.

94-Cagla, Gur, Ethics in Pre- School Administration, African Journal of Business Management, Vol. 5, No.19, Sep2011.

95-Country Assessment and the Rome Education Fund's Strategic Directions, Advancing Education of Rome in Romania, Roma Education Fund, Romania, 2007.

96-Cultures of the world Sweden, China: Times Media, 2nd Edition, 2003.

97-Deutschland, Deutsch Bundesrepublik, Gesetz uber des Kindergartenwesen, Deutschland, 2002.

98-Directorate- General for Education and Cultural Germany, Structures of Education, Vocational Training and Adult Education System in Europe, Brussels: Eurydice European unit, 2003.

99-European Commission/EACEA/Eurydice, Organisation of the Education System in Sweden, Eurydice, 2009/ 2010.

100- European Commission/EACEA/Eurydice, Education Systems in Europe,The Education System in Cyprus, Eurydice, 2006-2007.

101- European Commission/EACEA/Eurydice, Education Systems in Europe,The Education System in Cyprus, Eurydice, 2007/2008.

102- European Commission/EACEA/Eurydice, Organisation of the Education System in Romania, Eurdice, 2008/ 2009.

103- European Commission/EACEA/Eurydice, Organisation of the Education System in the German- Speaking Community of Belgium, European Commission, Eurydice, 2009/ 2010.

104- Eurydice European Unit, The Education System in Germany 2004 / 2005 ,Brussels: Eurydice, The Information Database on Education Systems in Europe, 2005.

105- European Commission/EACEA/Eurydice, Romania, National Summary Sheets on Education Systems in Europe and Ongoing Reforms, Eurydice,2009 .

106- European Commission/EACEA/Eurydice, Romania, National System Overview on Education Systems in Europe, Eurydice, 2011.

107- European Commission/EACEA/Eurydice, Romania, National System Overview on Education Systems in Europe, Eurydice,2003.

108- Eurydice European Unit, Structures of Education, Initial Training and Adult Education Systems in Europe, Bruxelles: Eurdice, 1999.

109- Eurydice Unit & Ministry of Education and Culture, Cyprus Vocational Training and Adult Education Systems in Europe , Structures of Education, Eurydice Unit & Ministry of Education and Culture, 2003/2004.

110- Eurydice Unit & Ministry of Education and Culture, Sweden Vocational Training and Adult Education Systems in Europe , Structures of Education, Eurydice Unit & Ministry of Education and Culture, 2003/2004.

111- Federal Ministry for Education and Research (BMBF), Publications and Website Division, Report of The Federal Government on Research 2004, Bonn, Berlin, 2005.

112- Fiszbein, Ariel, Decentralizing Education in Transition Societies Case Studies from Central and Eastern Europe, World Bank Institute Learning Resources Series, USA: Library of Congress,2001.

113- Francis K. Lesomo, Influence Of School Managers Leadership Styles On Pre School Teachers Motivation: Case For Ndundori Division Nakuru County, M.A Thesis, University of Nairobi, Faculty of Education, 2013.

114- Fuhr, Christoph, The German Education System Since 1945: Outlines and Problems, Kennedyallee, Bonn: Inter Nations, 1997.

115- Geert Devos Melissa Tuytens, Improving School Leadership- OECD Review, Background Report for flanders, Department of Educational Studies, Directorate for Education, Geert Devos Melissa Tuytens ,2006.

116- Gemeinde Gemmingen, Burgermeisteramt- in Zusammenarbeit mit den Erzieherinnen Der kinder- Garten und der Fachberatung, Deutschland, Juni 2005.

117- Gemeinde Hugelheim, Kindergarten- und- Hortordnung uber Die Inanspruchnahme des Kinderhauses, Spielkiste, Deutschland: Gemeinde Hugelsheim, 2009.

118- Germany, Gesetz Zur Neuregelung der Hamburger Kinderbetreuung, Hamburger, August 2004.

119- Germany, Press and Information Office of the Federal Government, Facts about Germany: Press and Information Office of the Federal Government 1999.

120- Ghergut, Alois, National Policies on Education and Strategies for Inclusion; Case Study – Romania, The 2nd International Conference on Education and Educational Psychology 2011, Procedia - Social and Behavioral Sciences Volume 29 ,2011.

121- Gunnarsson, Lars et al, Early Childhood Education and Care Policy in Sweden, Early Childhood Education and Care Policy in Sweden, December 1999.

122- Haddad, Lenira, An Integrated Approach to Early Childhood Education and Care, UNESCO, Early Childhood and Family Policy Series n. 3, October 2002.

123- Hahn, H. J. , Education and Society in Germany, Oxford: Berg Publishers, 1998.

124- Hausman, Delbert C. & Boyd, William L., "School Administration in The Federal Republic of Germany and its Implications for The United States", Paper Presented at The Annual Convention of The University Council for The Educational Administration, The Pennsylvania State University, College of Education, Philadelphia, Pennsylvania, October 1994.

125- Heilig G., et. al., "Germany's Population: Turbulent Past, Uncertain Future", Population Bulletin, Vol. 45, December 1990.

126- Heitger, Bernhard, German Unification and The International Economy, London: Taylor & Francis, 2007.

127- Hellander, Paul , Cyprus, Australia: Lonely Planet, 2nd Edition, 2003.

128- Hoffman-Martinot and Others, State and Local Government Reforms in France and Germany: Divergence and Convergence (Wiesbaden, Germany: Vs Verlag 2006.

129- Jaich, Roman, Finazierung der Kindertagesbtreuung in Deutschland: Gutachten im Rahmen des Projektes "Familienunterstutzende Kinderbetreuungsangebote" des Djt, Kassel: Universitat- Gesamthochschule Kassel, 2002.

130- James, Peter, Modern Germany: Politics, Society and Culture, London: Routledge, 1998.

131- Jonen, Gerdi & Eckhardt, Thomas, The Education System in Federal Republic of Germany 2004, Bonn: The Secretariat of The Standing Conference of The Ministers of Education and Cultural Affairs of The Länder, January 2005.

132- Kaga, Yoshie, Preschool Class for 6- year – olds in Sweden: A Bridge between Early Childhood and Compulsory school, UNESCO Policy Brief on Early Childhood, May- June 2007.

133- Karlsson ,Jan O. Karlsson, Government Bill, 2002/03: 122, Shared Responsibility: Sweden's Policy for Global Development, Ministry of Foreign Affairs, Stockholm, 15 May 2003.

134- Karnatz, Elisabeth, International Losunsansatz in der Fruhkindlichen Bildung, Berlin: Liberal Verlag Gmbh, Mai 2008.

135- Korpi, Barbara Martin, Sweden - Childcare and Education, Ministry of Education and Science, November 2004.

136- Lindblad, Sverker, Ed.; Popkewitz, Thomas S., Ed.,Public Discourses on Education Governance and Social Integration and Exclusion: Analyses of Policy Texts in European, Uppsala Reports on Education, Department of Education, Uppsala University REPORT , No-36, 2000.

137- Lingens, Hans G. & Lingens, Barbara, Education in Germany: A Quest for Excellence, Bloomington, Indiana: The Phi Delta Kappa Educational Foundation, 1999.

138- Lohmar; Brigitte & Eckhardt,Thomas, The Education System in The Federal Republic of Germany 2005, Germany: Secretariat of The Standing Conference of The Ministers of Education and Cultural Affairs of The Londer in The Federal Republic of Germany, January 2006.

139- Loizou, Eleni, System of Early Education care and Professionalisation on Cyprus, State Institute of Early Childhood Research (IFP), Munich, Germany, September 2007.

140- Lowell, Lawrence, The Governments of France, Italy, And Germany, Missouri: Lowell Press, 2007.

141- Lynne Sacks & Besty Brown Ruzzi, Early Childhood: Lessons from the States and Abroad: 2005, national center on Education and the Economy, The New Commission on the Skills of the American Workforce, July 2005.

142- Menon ,Maria Eliophotou , "Perceptions of pre-service and in-service teachers regarding the effectiveness of elementary school leadership in Cyprus", International Journal of Educational Management, Vol. 16 Iss: 2, 2012.

143- Michael , Fritsch, "The Geography and the Effect of Creative People in Germany", Friedrich-Schiller-University Jena, Max-Planck-Institute of Economics, Jena Economic Research Paper, Hamburg, 2007.

144- Ministry of Education and Culture, Eurydice Unit, Cyprus 2000, Structures of Education, Initial Training and Adult Education Systems in Europe, Cyprus , 2000.

145- Ministry of Education and Research, The Romanian Educational System, The National Report, Romania, Bucharest, March 2001.

146- Ministry of Education, Research and Youth, Education Development, National Report on Romania, Romania, 2008.

147- Munkhammar ,Ingmari & Wikgren, Gretha, Caring and Learning Together: A Case Study of Sweden, Early Childhood and Family Policy Series, No. 20, United Nations

Educational, Scientific and Cultural Organization, UNESCO Education Sector, 2010.

148- Mueller, A. P., "The German Economy: Europe's Faltering Giant", Independent Review, Vol. 12, No. 2, fall 2007.

149- Nakpodia, E. D. & Achugue ,M. D., Problems Encountered in the Management of Nursery and Primary Schools in Delts State, Nigeria, Journal of Public Administration and Policy Research, Vol. 4, Num.6, 2012.

150- Nielsen, Leif Schack, Countries of The World Sweden, London: Evans Brothers, 2006.

151- Oberhuemer, Pamela, et.al, Professional in Early Childhood Education and Care Systems European Profiles and Perspectives, Barbara Budrich Publishers: Germany, 2010.

152- Olaleye, O., Florence, O. & Omotayo ,K.A., Assessment of Quality in Early Childhood Education in Ekiti- State Nigeria, World Applied Sciences Journal, Vol.7, No.5, 2009.

153- Organisation for Economic Co- Operation and Development (OECD) ,Starting Strong 11 Early Childhood Education and Care, Paris, France: OECD, 2006.

154- Pashiardis, Petros and et al, Successful School leadership in Rural Context: The Case of Cyprus, Educational Management Administration & Leadership, 2011.

155- Pashiardis,Petros, The Education Systems of Europe, Cyprus, Springer 2007.

156- Pateman, Robert & Mark Elliott, Belgium, Cultures of the World, Library of Congress, 2006.

157- Popenici, Stefan & Tat, Alin, Romanian Philosophical Culture, Globalization and Education, Council for Research in Values and Philosophy, Romanian Philosophical Studies, VI, Cultural Heritage and Contemporary Change, Series IVA, Central and Eastern Europe, Volume 35, United States of America: Library of Congress, 2008.

158- Reviews of National Policies for Education, South Eastern Europe, Volume 2, Fyrom, Moldova, Montenegro, Romania, Serbia, Organization For Economic Co-operation and Development (OECD), France: OECD Publications Service, 2003.

159- Romania in Figures, Statistical Abstract, National Institute of Statistics, 2012.

160- Romanian Institute for Adult Education - IREA ,Effective Educational Practices at A Pre-primary Educational level, Project 2 , European Effective Educational Practices: How is Education Contributing to Overcome or Reproduce Social Exclusion?, Romania, 2012.

161- Romania, Johannesburg Summit, Country Profile, United Nations, 2002.

162- Romania, Principles and General Objectives of Education, World Data on Education 6th Edition 2006/2007.

163- Romania, Romania Index of Economic Freedom , Romania, 2012.

164- Romania: Country Profile, Private Sector Interaction in the Decision Making Processes of Public Research Policies,2012.

165- Roberts, Geoffrey K., Party Politics in The New Germany (Durham, North Carolina: Cassell, 1997.

166- Samuelsson, Ingrid Pramling & Sheridan, Sonja, Preschool Quality and Young Children's Learning in Sweden, International Journal of Child care and Education Policy, Vol.3, No. 1, 2009.

167- Scarrow, Susan E. , Parties and Their Members: Organizing for Victory in Britain and Germany (Oxford: Oxford University Press, 1996).

168- Schweler, D. ,Management Practice Employed in Selected New York State Public School Districts, New York: School Education, State University of New York, 1998.

169- Sinnhuber, K. A., Germany, Its Geography and Growth, London: John Murray, 2003.

170- Sozialministerium & Kultusministerium, Bildung Von Anfang on Bildungs- und Erziehungsplan fur kinder Von 0 bis 10 Hahern in Hessen, Germany- Hessen: Sozialministerium & Kultusministerium, October 2005.

171- Spencer, B. F., "Social Security Reform: The Experience of Sweden, Germany and Ireland, and The Implications for The United States", Employee Benefit Plan Review, Vol. 60, No. 1, July 2005.

172- Spilling, Michael & Spilling ,Jo. Ann, Cyprus Cultures of The World, Library of Congress, 2nd Edition , 2010.

173- Spinthourakis, Julia et al., Educational Policed that Address Social Inequality Country Report: Cyprus, November 2008.

174- Starting Strong II: Early Childhood Education and Care, Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Publishing, 2006.

175- Sweden, Early Childhood Education and Care Policy in Sweden, OECD Country Note, December 1999.

176- Sweden, Education in Sweden, Education and Research, Statistics Sweden, 2009.

177- Sweden ,Public Child Care Profile , A Great Place To Grow Public Child Care, CUPE Canadian Union of Public Employees, October 2009.

178- Sweden, Ministry of Education and Research, Structures of Education and Training Systems in Europe, European Commission, 2009/2010.

179- Swedish National Reform Programme, Europe 2020- Eu:s strategy for Smart, Sustainable and inclusive growth, Government Offices of Sweden, 2011.

180- The Belgian Constitution, Belgian House of Representatives, August 2012.

181- The Development of Education National Report of Cyprus, The Ministry of Education and Culture, International Bureau of Education, March 2001.

182- Tichenor ,Mercedes S., Bette Heins, Kathy Piechura-Couture, Parent Perceptions of A Co-Taugt Inclusive Classroom, Education (Chula Vista, Calif.) ,Vol..20 ,No.3, p.569-74, 546 Spr. 2000.

183- Todea,Nicolae & Tilea ,Donia Maria, Comparative Analysis between the models for Financing of Education in Romania and the United Kingdom, ScienceDirect, Procedia Social and Behavioral Sciences 15, 2011.

184- Ummul Khairun ,Fatima Khandaker & Abdul Rahman ,Nik Suryani, Effective Pre-school Management as the Foundation of Quality Education A Case Study of Bangladesh, International Peer Reviewed Journal , Lamure International Education,2011.

185- UNESCO International Bureau of Education, Cyprus Early Childhood Care and Education (ECCD) Programmes, Geneva2006, Country Profile Prepared for the Education for All Global Monitoring Report 2007 Strong Foundation, Early Childhood Care and Education, 2007.

186- United Nations, Educational Scientific and Cultural Organization, Romania Early Childhood Care and Education (ECCE) Programmes, Country Profile Prepared for the Education for All Global Monitoring Report 2007 Strong Foundations: Early Childhood Care and Education, UNESCO International Bureau of Education (IBE) Geneva, (Switzerland), 2006.

187- United Nations, Educational Scientific and Cultural Organization, World Data on Education, 7th Edition, International Bureau of Education, Cyprus, 2010/ 2011.

188- Van Cleaf ,Kristin, Belgium (The Countries), United States: Library of Congress, 2007.

189- Vanberg ,Georg , The Politics of Constitutional Review in Germany (Political Economy of Institutions and Decisions), USA: Cambridge University Press, 2009.

190- Venohr, Bernd & Meyer, Klaus E. ,"The German Miracle Keeps Running: How Germany's Hidden Champions Stay Ahead in the Global Economy". Working Paper 30. FHW Berlin, 2007.

191- Veysey, S. , "Demographic Changes Spur Pension Reform Efforts in Europe", Business Insurance, Vol. 38, No. 4, January 26, 2004.

192- Vogelstein ,Ilene C. & Kaplan, David , Early Childhood Education, US, Maryland: Baltimore Press, Spring 2002.

193- Yanuck, Debbie L., Sweden, Many Countries, One World, United States of America: Capstone Press, 2004.

194- Zeanah, Charles H. et al, Designing Research to Study the Efforts of Institutionalization on Brain and Behavioral Development: The Bucharest Early Intervention Project, Development and Psychology, 15 (2003), United States: Cambridge University Press, 2003.

- المراجع الأجنبية من خلال المواقع والروابط الإلكترونية:

195- Cypriot Paper on Educational and Teaching Systems, Socrates Education and Culture, available at: http://www.insulaeuropae.info/pdf/CY_Intercollege.PDF , 14/4/2012.

196- Cyprus, Euro Challenge, 2012, available at http://www.euro-challenge.org/doc/Cyprus.pdf , 13/7/2012.

197- Danae Lordou - Kaspari, Structure of Education and Training Systems in Europe, Cyprus, Edition 2009/ 2010 , available at http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice/documents/eurybase/structures/041_CY_EN.pdf , 14/ 4/ 2012.

198- Belgian Presidency of the Council of the European Union, Portal Belgium Official Information and Services, available at: http://www.belgium.be/en/about_belgium/belgium_int

ernationally/belgium_inside_europe/belgian_presidenc y_of_the_european_union_2010/ ,22/9/2012.

199- Belgium, Flemish Community, Political, Social and Economic Background and Trends, Eurypedia, European Encyclopedia on National Education Systems, available at https://webgate.ec.europa.eu/fpfis/mwikis/eurydice/ind ex.php/Belgium-Flemish-Community:Political,_Social_and_Economic_Backgr ound_and_ Trends .....8/9/2012.

200- Belgium GDP Growth Rate, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/belgium/gdp-growth, 27/12/2012.

201- Belgium GDP, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/belgium/gdp ,21/10/2012.

202- Belgium Internationally, Portal Belgium, be official information and Services, available at http://www.belgium.be/en/about_belgium/belgium_int ernationally/ ,22/9/2012.

203- Belgium- Politics, Government, and Taxation, Encyclopedia of the Nations, available at: http://www.nationsencyclopedia.com/economies/Euro pe/Belgium-Politics-Government-and-Taxation.html , 2/11/2012.

204- Belgium Population, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/belgium/population , 29/10/2012.

205- Cabinet of Belgium, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Cabinet_of_Belgium , 26/9/2012.

206- Chamber of Deputies (Romania), Wikipedia The Free Encyclopedia, available at:

http://en.wikipedia.org/wiki/Chamber_of_Deputies_%28Romania%29 , 28/11/2012.

207- Constitution of Romania, Parliament of Romania, Chamber of Deputies, available at http://www.cdep.ro/pls/dic/site.page?id=371&idl=2&par1=4 , 14/10/2012.

208- Cyprus GDP, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/cyprus/gdp , 19/10/2012.

209- Cyprus- Public Spending on Education, available at http://www.indexmundi.com/facts/cyprus/public-spending-on-education , 22/4/2012.

210- David Wiles, Sweden's Political Parties- a quick guide, Sweden.se The Official Gateway to Sweden,2012 available at http://www.sweden.se/eng/Home/Society/Government-politics/Reading/Swedens-political-parties--a-quick-guide/ , 13/10/2012.

211- Demographics of Sweden, Wikipedia, The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Sweden , 14/10/2012.

212- Education in Belgium, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Education_in_Belgium#Pre-school, 9/9/2012.

213- Laevers, Ferre et al., Thematic Review of Early Childhood Education and Care Policy, Background report Flanders (Belgium), Research Centre for Early Childhood & Primary Education Katholieke University Leuven, available at: www.oecd.org/dataoecd/41/36/33852192.pdf , 25/8/2012.

214- Geography of Sweden, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_Sweden#Political_divisions , 14/10/2012.

215- Landtag Brandenburg wahlperiode, Legislaturperiode. available at http://de.wikipedia.org/wiki/Wikipedia:Hauptseite....20/12/2014.

216- List of Political Parties in Romania, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_political_parties_in_Romania , 28/11/2012.

217- List of Political Parties in Sweden, Wikipedia The free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_political_parties_in_Sweden ,16/5/2012.

218- Livia Popescu, Child care, family and state in post-socialist Romania, Babes-Bolyai University, Cluj, Romania, available at www.rosadoc.be/site/.../draftapaperRomania%5B1%5Dlpopescuathena2.pdf, 4/11/2010

219- Major Geographical Areas in Belgium, Portal belgium.be official information and services, available at http://www.belgium.be/en/about_belgium/country/geography/areas/ ,22/9/2012.

220- Monarch in Belgium, Wikipedia The Free encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Monarchy_of_Belgium... 25/9/2012.

221- Overview on Gender Equality Issues in Romania, Group for European Integration, available at http://www.gender-equality.webinfo.lt/results/romania.htm , 14/10/2012.

222- Political Parties in Belgium, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Political_parties_in_Belgium , 29/10/2012.

223- Politics of Cyprus, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Cyprus#Political_parties_and_elections , 17/10/2012.

224- Population Density (People Per Sq.Km) in Belgium,, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/belgium/population-density-people-per-sq-km-wb-data.html ,21/10/2012.

225- President of Romania, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/President_of_Romania, 27/11/2012.

226- Prime Minister of Romania, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Prime_Minister_of_Romania , 27/11/2012.

227- Romania Demographics Profile 2012, Omundi index, available at http://www.indexmundi.com/romania/demographics_profile.html , 14/10/2012.

228- Romania- Education Expenditure, available at http://www.indexmundi.com/facts/romania/education-expenditure , 12/5/2012.

229- Romania GDP, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/romania/gdp , 15/10/2012..

230- Romania, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Romania ,12/5/2012.

231- Senate (Romania), Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Senate_%28Romania%29 , 28/11/2012.

232- Sweden- Education Expenditure, Mundi Index, available at http://www.indexmundi.com/facts/sweden/education-expenditure , 11/7/2012.

233- Sweden GDP, Trading Economics, available at http://www.tradingeconomics.com/sweden/gdp , 13/10/2012.

234- Sweden, Wikipedia The Free Encyclopedia, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Sweden#Political_system , 14/10/2012.

235- The Belgian Constitution, Belgian House of Representatives, Oct 2007, available at http://legislationline.org/download/action/download/id/1744/file/b249d2a58a8d0b9a5630012da8a3.pdf , 25/9/2012.

236- The Constitution of the Republic of Cyprus, Article 3, available at http://www.presidency.gov.cy/presidency/presidency.nsf/all/1003AEDD83EED9C7C225756F0023C6AD/$file/CY_Constitution.pdf , 19/10/2012.

237- The Constitution of the Republic of Cyprus, Article 9, available at http://www.presidency.gov.cy/presidency/presidency.nsf/all/1003AEDD83EED9C7C225756F0023C6AD/$file/CY_Constitution.pdf.....19/10/2012.

238- The Information Network on Education Systems in Europe (Eurydice European Unit), "General Administration at National Level in Germany", available at: http://www.eurydice.org, 15/7/2013.

239- Weather and Climate in Belgium, available at: http://www.southtravels.com/europe/belgium/weather.html , 21/10/2012.

240- http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%D9%85%D8%B5%D8%B1&action=edit&section=0....10/12/2014.

241- http://ar.wikipedia.org/wiki/.....10/10/2014.

242- http://eeas.europa.eu/delegations/gulf_countries/what_eu/what_we_do/index_ar.htm.....10/10/2014.

243- Wikipedia, the Free Encyclopedia, Egypt, Available on line at: http://en.wikipedia.org/wiki/Egypt,Retrieved on: 12/1/2010.

244- http://ar.tradingeconomics.com/egypt/gdp